

- قررت وزارة التربية والتعليم تدريس
- هذا الكتاب وطبعه على نفقتها



المملكة العربية السعودية  
وزارة التربية والتعليم  
التطوير التربوي

# مبادئ الاقتصاد

للف الثاني الثانوي  
قسم العلوم الإدارية والاجتماعية  
« بنين »

يُوزع مجاناً ولا يُبَاع

طبعة ١٤٢٨هـ - ١٤٢٩هـ  
٢٠٠٧م - ٢٠٠٨م

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر  
السعودية، وزارة التربية والتعليم  
مبادئ علم الاقتصاد للصف الثاني الثانوي؛ قسم العلوم الإدارية  
والاجتماعية، ط ٣ - الرياض  
١٢٨ ص : ٢١ X ٢٣ سم  
ردمك: ٥ - ٢٣٨ - ١٩ - ٩٩٦٠  
١- الاقتصاد - كتب دراسية  
٢- التعليم الثانوي- السعودية  
أ- العنوان  
ديوي ٠٧١٢، ٣٣٠  
١٩/٢٣٨٤

رقم الإيداع: ١٩/٢٣٨٤

ردمك: ٥ - ٢٣٨ - ١٩ - ٩٩٦٠

لهذا الكتاب قيمة مهمة وفائدة كبيرة فحافظ عليه واجعل نظافته تشهد  
على حسن سلوكك معه.....

إذا لم تحتفظ بهذا الكتاب في مكتبتك الخاصة في آخر العام للاستفادة  
فاجعل مكتبة مدرستك تحتفظ به....

موقع الوزارة

[www.moe.gov.sa](http://www.moe.gov.sa)

موقع الإدارة العامة للمناهج

[www.moe.gov.sa/curriculum/index.htm](http://www.moe.gov.sa/curriculum/index.htm)

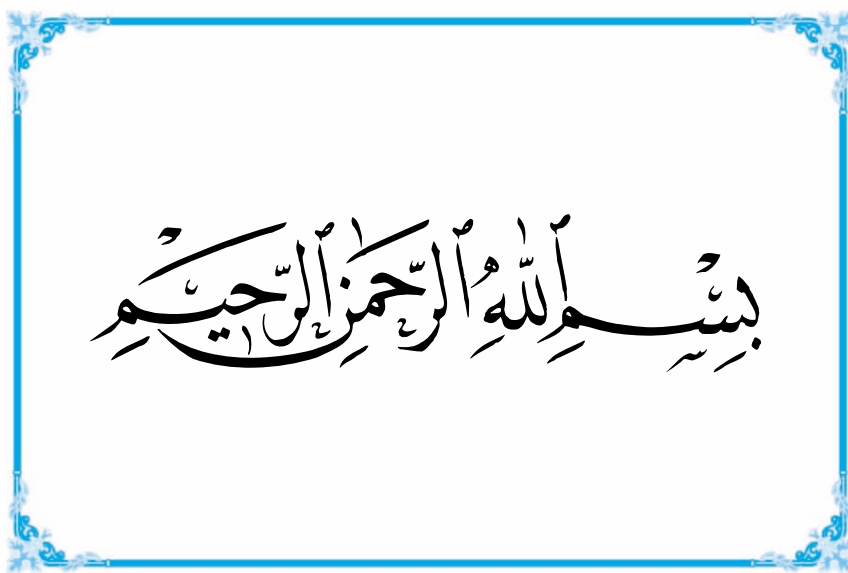
البريد الإلكتروني للإدارة العامة للمناهج

[curriculum@moe.gov.sa](mailto:curriculum@moe.gov.sa)

حقوق الطبع والنشر محفوظة

لوزارة التربية والتعليم

المملكة العربية السعودية



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى:

﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ  
مِنَ الشَّجَرِ رِزْقًا لَكُمْ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْفُلْكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ  
وَسَخَّرَ لَكُمُ الْأَنْهَارَ ﴿٣٢﴾ وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبِينَ وَسَخَّرَ  
لَكُمْ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ ﴿٣٣﴾ وَءَاتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ  
اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ ﴿٣٤﴾﴾

(سورة إبراهيم: ٣٢ - ٣٤)



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وبعد :  
بدأ علم الاقتصاد في التبلور كعلم له قواعده وأصوله وقوانينه منذ ظهور كتاب «ثروة الأمم» سنة 1776م للاقتصادي الإنجليزي «آدم سميث». ومنذ ذلك الحين أخذ علم الاقتصاد في التطور والنمو حتى أصبح يشتمل على اهتمامات كثيرة أملت الحاجة والضرورة وأوجدتها الحاجة وفرضتها الظروف، مثل هذه الاهتمامات اقتصاديات البترول واقتصاديات النقود والبنوك واقتصاديات التنمية والتخطيط والاقتصاد الزراعي والهندسي... وهكذا حتى أصبح لكل حقل من الحقول الرئيسية للمعرفة قوانين اقتصادية تحكمها وتنظم تفاعلها مع الحقول الرئيسية الأخرى. فالاقتصاد الزراعي مثلاً يعني بالأسس والشروط الاقتصادية التي يجب مراعاتها في الزراعة. واقتصاديات الهندسة تبين المعايير الاقتصادية التي لا بد للمهندس من مراعاتها عند وضع تصاميمه واتخاذ قراراته.

غير أن كثيراً من وسائل علم الاقتصاد التحليلية وأسلوبه في دراسة المشكلات الاقتصادية وسلوك الإنسان قد تجردت من النواحي الإنسانية والدينية، وذلك لانشغال القائمين على هذا العلم بدراسة الكيفية التي تشبع حاجات الإنسان المادية ورغباته وتوفير الرفاهية للجنس البشري سواء تم ذلك عن طريق الحلال أم الحرام. ولكن الإسلام بما جاء به من تعاليم سمحة يلزم الفرد أن يكون سلوكه سواء أكان سلوكاً اجتماعياً أو اقتصادياً أن يكون في إطار الأخلاقيات والمبادئ السامية التي تتمشى مع شريعة الله سبحانه وتعالى.

ومن هذا المنطلق انفرد الإسلام بنظام اقتصادي تميّز عن سائر النظم الوضعية البشرية كالرأسمالية والاشتراكية بمراعاته لمصالح الجنس البشري وتوفير سبل الرخاء له، ومن ثم فإن دراسة علم الاقتصاد ضمن المفهوم الإسلامي للنشاط الإنساني في سعيه لإشباع حاجاته وفي طريقة توزيع الإنتاج من السلع والخدمات لا بد وأن يتم ضمن إطار ديني وأخلاقي لتصلح المجتمعات ويعم الرخاء.

ولا يعني ذلك أن الإسلام يرفض بصورة مطلقة الأسس والقواعد الاقتصادية التي وضعها الإنسان لتسيير الحياة البشرية وحل مشكلاتها إنما يرفض ما يتعارض مع المبادئ السامية التي جاء بها الإسلام لأنها تتعارض مع مصالح البشر في الحياة الدنيا والآخرة. ومن هذا

المنطلق ستكون المبادئ الاقتصادية في الإسلام هي الأساس الذي نحاول مقارنة النظم الاقتصادية الوضعية كالرأسمالية والإشتراكية به وذلك ضمن هذا الكتاب في مبادئ علم الاقتصاد.

ويحتوي هذا المقرر على خمسة فصول... يتناول الفصل الأول تعريف علم الاقتصاد وعلاقته بالعلوم الأخرى كعلم التاريخ وعلم النفس وعلم الاجتماع... إلخ. ثم نستعرض أدوات علم الاقتصاد التحليلية كالإحصاء والمحاسبة والرياضيات والرسوم البيانية.

وفي الفصل الثاني نستعرض المشكلة الاقتصادية وعناصرها وأسلوب النظام الاقتصادي الإسلامي في حل المشكلة الاقتصادية بين النظم الاقتصادية الوضعية كالنظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي.

وفي الفصل الثالث نتناول نظام الأسعار والأسواق فنستعرض تعريف وحدات القرار الاقتصادي والأنشطة الاقتصادية التي تقوم بها، ثم نستعرض كيفية عمل الاقتصاد القومي، بعد ذلك نأتي إلى تركيب السوق فنحدث عن نظام المنافسة بأنواعها ثم نظام الاحتكار، ثم نبين موقف الإسلام من تركيب السوق.

أما في الفصل الرابع فنناقش أداتين من أهم أدوات التحليل الاقتصادي وهما الطلب والعرض ثم نستخلص بعد ذلك الكيفية التي تتحدد بها الأسعار، وأخيراً نختم الفصل بإعطاء فكرة مبسطة ومختصرة عن التكاليف وأنواعها.

وأخيراً نستعرض في الفصل الخامس الناتج القومي والدخل القومي، فنتناول بالتفصيل طرق قياس الناتج القومي والدخل القومي ثم نوضح الفرق بين الدخل القومي النقدي والدخل القومي الحقيقي، بعد ذلك نستعرض التوازن في الاقتصاد القومي وعناصر الإنفاق القومي بالتفصيل.

وإننا إذ نقدم هذا الكتاب بهذه الصورة المبسطة للطلاب في المرحلة الثانوية لندرجو أن يجدوا فيه الفائدة العلمية التي تعينهم على تفهم مبادئ هذا العلم مما يؤهلهم لدراسات متعمقة لاحقة بالإضافة إلى إعطائهم خلفية اقتصادية تساعد على إلمامهم بما يوجد حولهم في عالم اليوم من مشكلات وأمور اقتصادية كثيرة.

والله ندعو أن يوفقنا جميعاً إلى طريق الخير والرشاد.

المؤلفان



## الفصل الأول

# مبادئ علم الاقتصاد

- أهمية دراسة علم الاقتصاد.
- تعريفه.
- علاقته بالعلوم الأخرى.
- أدوات علم الاقتصاد التحليلية.
- فروع علم الاقتصاد.
- تعبيرات هامة في الاقتصاد.



## أهمية دراسة علم الاقتصاد

علم الاقتصاد من العلوم الاجتماعية كعلم التاريخ وعلم النفس وعلم الاجتماع، وغيرها التي تُعنى بدراسة الحياة الإنسانية وتحاول تفسير أحداثها وظواهرها. ولما كانت المشكلات الاقتصادية تأتي في المقام الأول بين القضايا التي يجابهها الجنس البشري منذ القدم إلى يومنا هذا فلا غرو أن يكون علم الاقتصاد من أهم هذه العلوم الاجتماعية التي يحاول الإنسان تطويرها لاستخدامها في إيجاد القوانين أو القواعد التي تساعد في وضع أفضل الحلول لتلك المشكلات.

ولإلقاء بعض الضوء على أهمية دراسة علم الاقتصاد نذكر هنا بعض التساؤلات التي تعنُّ للكثير منّا في حياتنا اليومية. من هذه التساؤلات مثلاً:

- ما أسباب المشاكل التي يعاني منها الدولار الأمريكي؟
  - لماذا ارتفع سعر الذهب؟
  - لماذا تنمو بعض دول العالم وتعيش شعوبها في رخاء بينما البعض الآخر يتعثر في طريق التنمية وتعيش شعوبها في فقر وجهل ومرض؟
  - لماذا ترتفع الأسعار ارتفاعاً كبيراً؟ ما المقصود بالتضخم؟
  - ما الأسباب التي تجعل قيمة الريال عالية بالنسبة للعملة الأخرى؟
  - ما أسباب البطالة التي تعاني منها بعض الدول المتقدمة؟
  - لماذا يعتقد البعض أن الزيادة الكبيرة في السكان في بعض الدول النامية لها تأثير عكسي على اقتصادياتها؟
  - ما الحجم الأمثل للمصنع أو المزرعة؟
  - كم من الأيدي العاملة ورأس المال نحتاج لإنتاج سلعة معينة؟
- وهذه التساؤلات وغيرها والتي يتناولها علم الاقتصاد بالبحث والتمحيص لكي يقدم لها أفضل الحلول الممكنة لتعطي دلالة كبيرة على مدى أهمية واتساع ميدان الدراسة في علم الاقتصاد.
- وعلم الاقتصاد ليس كسائر العلوم الطبيعية - كعلم الكيمياء أو الفيزياء. فهو كما ذكرنا من العلوم الاجتماعية التي تتعامل مع الإنسان بما يتمتع به هذا الإنسان من قدرات وطاقت تتأثر بالبيئة التي

يعيش فيها والتي تعمل إلى حد كبير في تكوين الإطار الذي يحدّد أفكاره، ومشاعره وسلوكه ومواقفه وطبيعة تفاعلاته تجاه كثير من المتغيرات والظروف التي يتعرض لها.

ولكن عن طريق استخدام طرق البحث العلمي الحديثة وعن طريق استخدام الوسائل الأخرى كالإحصاء والرياضيات... إلخ استطاع علم الاقتصاد أن يفتح الطريق أكثر فأكثر لتفهم سلوك الإنسان ومن ثمّ تناول المشكلات الاقتصادية التي تعترض المجتمعات بأسلوب علمي دقيق.

## تعريف علم الاقتصاد

أصبحت كلمة اقتصاد كلمة شائعة الاستخدام في حياتنا اليومية فعلى سبيل المثال تقول لصاحبك:

■ أريد أن أشتري سيارة اقتصادية.

■ إذا أردت أن تجعل راتبك يكفيك إلى آخر الشهر فاقتصد. وأحياناً يقال على الشخص البخيل

أو المقتر على نفسه هذا شخص اقتصادي.

### والسؤال الآن:

ما العلاقة بين هذه الاستخدامات وبين علم الاقتصاد؟

للإجابة على هذا السؤال نأخذ كل استخدام من هذه الاستخدامات على حدة ونحاول دراسته

على ضوء المفهوم الحقيقي لعلم الاقتصاد كما يجب أن ندرسه ونفهم مضمونه.

### الاستخدام الأول:

وهو حالة السيارة الاقتصادية. ويقصد منها تلك السيارة التي تستهلك أقل قدر ممكن من البنزين لمسافة معينة من الكيلومترات مثلاً، كما أن سعرها في الغالب يكون رخيصاً وصيانتها غير مكلفة. ونتيجة ذلك هي أن هذا الشخص يستخدم تلك السيارة التي تحقق له رغباته وتقضي له حاجاته بأقل تكلفة ممكنة، بالإضافة إلى فائدتها للجميع من ناحية توفير عنصر الطاقة وهو البنزين.

### الاستخدام الثاني:

وهو أن تقتصد من أجل أن يكفيك راتبك. فذلك يعني أن تقوم بالصرف ضمن حدود راتبك بحيث تستطيع إشباع أكبر قدر ممكن من حاجاتك المتعددة وهذا ما يطلق عليه ترشيد الاستهلاك.

### الاستخدام الثالث:

إطلاق كلمة اقتصادي على الشخص المقتر على نفسه (البخيل) فهذا الشخص قد يكون لديه موارد ماليه كبيرة ولكنه في نفس الوقت لا يقوم بإشباع حاجاته الإشباع الذي يتناسب مع تلك الموارد. والآن نرى أياً من الاستخدامات السابقة يمكن أن نطلق عليها تعبير اقتصاد بالمعنى الصحيح لهذا العلم كأحد العلوم الاجتماعية الأساسية التي تدرس سلوك الإنسان:

إن الاستخدام الأول والاستخدام الثاني لكلمة اقتصاد يعتبران تعبيرين صحيحين. أمّا الاستخدام الثالث فيعتبر غير صحيح حيث إن الاقتصاد لا يعني البخل، فسلوك الشخص البخل ليس سلوكاً اقتصادياً بل هو سلوك تتحكم فيه عوامل نفسية واجتماعية معينة تتعلق بشخصية الشخص نفسه. أما سلوك الشخص الذي يقوم بالإنفاق من راتبه في الحدود الممكنة أي حدود راتبه حتى يستطيع إشباع حاجياته المتعددة فيدخل ضمن تعريفات علم الاقتصاد ويوصف هذا الشخص في علم الاقتصاد بالمستهلك الرشيد.

### كيفية إذن تعرف علم الاقتصاد؟

علم الاقتصاد هو من العلوم الاجتماعية التي وإن تعددت تعريفاته فإنه لا يخرج عن كونه: «**العلم الذي يدرس نشاط وسلوك الإنسان في سعيه لاستغلال الموارد الاقتصادية المتوفرة بمجتمع معين والمحدودة نسبياً لإنتاج السلع والخدمات لإشباع حاجاته المتعددة، وطريقة توزيع الإنتاج**».

### ومن هذا التعريف نستطيع أن نستشف ما يلي:

- 1- إن علم الاقتصاد يختص بدراسة سلوك الإنسان في المجتمع، ولهذا فهو يرتبط بالعلوم الاجتماعية الأخرى كعلم الاجتماع، وعلم النفس والتاريخ وعلم السياسة فضلاً عن علم الرياضيات وعلم الإحصاء ويستعير الكثير من التعبيرات المستخدمة في علم الفيزياء، مثال ذلك التوازن، المرونة، السكون، الديناميكا... إلخ.
- 2- إن للإنسان حاجات متعددة في مقابل موارد محدودة نسبياً، وهذه أساس ما يسمى بالمشكلة الاقتصادية.

وفي هذا الفصل نتناول النقطة الأولى (علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى) بالتفصيل. أما النقطة الثانية (المشكلة الاقتصادية) فنتناولها في الفصل الثاني.

## علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى

يعتبر علم الاقتصاد من العلوم الإنسانية أو الاجتماعية الذي يوجد بينه وبين الكثير من تلك العلوم مثل علم السياسة والاجتماع والتاريخ وعلم النفس روابط وثيقة، تلك الروابط نتناولها بالتفصيل كما يلي:

### ١- علاقة علم الاقتصاد بعلم التاريخ:

التعلم من أخطاء الماضي يجنبنا الوقوع في أخطاء اليوم، ومن هذا المنطلق تأتي أهمية التاريخ لعلم الاقتصاد، فالأحداث الاقتصادية الماضية والتي في العادة قد تصاحب أو تكون نتيجة لأحداث أخرى اجتماعية أو سياسية أو حروب... إلخ، لها فوائد كبيرة للباحث الاقتصادي. فالتضخم مثلاً (زيادة مستمرة في الأسعار لفترة طويلة) لا يمكن افتحاله لمعرفة مدى تضرر الأفراد والمجتمعات منه، ولكن هناك أمثلة كبيرة من التضخم في الماضي يستطيع أن يستمد الاقتصادي منها التجارب التاريخية لأسبابه ومساوئه وطرق علاجه. فالتاريخ إذن يعطينا كثيراً من المعلومات القيمة التي تساعدنا في علاج الوقائع الحاضرة.

### ٢- علاقة علم الاقتصاد بعلم الاجتماع:

تكمن أهمية علم الاجتماع بالنسبة لعلم الاقتصاد في أن كليهما يدرسان سلوك الإنسان في المجتمع. فعلم الاجتماع يركز على دراسة علاقة الإنسان بالبيئة والتنظيمات الموجودة في المجتمع والتي لها أثر كبير على تحديد القيم والعادات التي تسود هذا المجتمع. ومن ثمَّ تحكم سلوك الفرد فيه وتحكم علاقات الفرد بغيره من أفراد المجتمع. فعلم الاجتماع يمد علم الاقتصاد بالمعلومات المفيدة عن عادات وتقاليد المجتمع التي يعتمد عليها الاقتصادي في خططه ومشاريعه التي يجب أن تتماشى مع تلك العادات والتقاليد. فتربية البقر مثلاً تعتبر من المشاريع الاقتصادية الهامة لفائدتها في توفير اللحوم والألبان والاستفادة بجلودها والتي هي من نعم الله تعالى التي لا تُعدَّ ولا تُحصى

على عباده. ولكن مثل هذه المشاريع تعتبر لافائدة منها في كثير من مناطق الهند طالما أن السكان يعظمون البقر، وقس على ذلك أمثلة كثيرة لمشاريع قد تكون ذات فوائد اقتصادية لمجتمع من المجتمعات ولكنها تتنافى مع تقاليد ذلك المجتمع ومن ثمّ فلا يمكن قيامها وإن قامت فلن يكتب لها النجاح أو الاستمرار.

### ٣- علاقة علم الاقتصاد بعلم النفس:

طالما أن علم الاقتصاد يهتم بسلوك الإنسان وكيفية إشباع رغباته، فإن علم النفس عن طريق وسائله يساعد علم الاقتصاد في التعرف على الخصائص النفسية والتصرفات الشخصية للأفراد داخل المجتمع. فالإنسان مخلوق عاقل له قدرات وطاقات، تلك القدرات والطاقات تتأثر إما سلبياً أو إيجابياً بالعوامل المحيطة بها ومن أهمها العوامل الاقتصادية. فالمواقف الإيجابية أو السلبية للإنسان حيال القرارات الاقتصادية التي تتخذها الدولة سيكون لها تأثير كبير على النشاط الاقتصادي في المجتمع. فاتخاذ قرار بفرض ضريبة على دخول الأفراد أو زيادة الرواتب مثلاً أو تخفيض أسعار استهلاك الكهرباء لابد وأن يكون له تأثير نفساني على كثير من الأفراد في المجتمع خاصة هؤلاء الأفراد ذوي الدخل المحدود. ومن هنا فإن دراسة التأثير النفساني لمثل هذه القرارات الاقتصادية بواسطة علم النفس سيمد الاقتصاديين بمعلومات تفيد كثيراً في توصياتهم ونصائحهم باتخاذ القرارات أو عدم اتخاذها.

### ٤- علاقة علم الاقتصاد بعلم السياسة:

هناك ارتباط بين علم الاقتصاد وعلم السياسة. فالاقتصادي الذي يود اقتراح بعض الحلول لبعض المشاكل الاقتصادية التي يجابهها المجتمع لابد وأن يأخذ في اعتباره رأي السلطة السياسية وتأثيرها الكبير على ذلك القرار الاقتصادي. هذا بالإضافة إلى ما نراه اليوم في العالم من تأثير العلاقات السياسية بين دول العالم على علاقاتها الاقتصادية وكذلك تحكم الدول الكبرى مما لها من قوة اقتصادية في القضايا السياسية العالمية. كما أن الكثير من المشاكل السياسية المهمة تؤثر على أسعار الذهب وبالتالي على أسعار العملة في مختلف دول العالم.



## أدوات علم الاقتصاد التحليلية

تعتبر علوم الإحصاء والمحاسبة والرياضيات من العلوم المهمة التي تمد علم الاقتصاد بالأدوات التحليلية التي تساعد الباحث الاقتصادي في الوصول إلى النتائج المرجوة من الأبحاث الاقتصادية، وفيما يلي نتناول كل علم من هذه العلوم على حدة وعلاقته بعلم الاقتصاد .

### ١- الإحصاء:

أصبح علم الإحصاء أداة لا غنى عنها لكل باحث في جميع العلوم وخاصة علم الاقتصاد . فالإحصاء يضع بين يدي الباحث الاقتصادي البيانات التي يحتاجها لتحليل المشاكل الاقتصادية التي يقوم بدراستها كما يمدّه ببعض أدوات التحليل . فالبيانات والإحصاءات عن الدخل القومي وعن عدد السكان والأرقام القياسية لتكاليف المعيشة والصادرات والواردات، يقوم الباحث الاقتصادي بتحليلها وتفسيرها والخروج بالنتائج العلمية المناسبة التي يمكن أن يبني عليها خططه المستقبلية . كما أنه يحتاج لعلم الإحصاء لتحديد العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على بعضها البعض . وهكذا فالإحصاء يعتبر وسيلة توضيحية مهمة من وسائل علم الاقتصاد التي لا غنى للباحث الاقتصادي عنها .

### ٢- المحاسبة:

يقدم علم المحاسبة معلومات قيّمة للباحث الاقتصادي عن الميزانية، الأسعار، التكاليف، الأرباح والمخزون لمشروع ما، ليتكّن من القيام بتحليل وتفسير تلك المعلومات من الوجهة الاقتصادية وترجمة ما تحمله من معانٍ وتأثيرات اقتصادية سلبية أو إيجابية على المشروع .

### ٣- الرياضيات:

سهلت السبل الرياضية الحديثة (كالتفاضل والتكامل مثلاً واستخدام الحاسب الآلي) على الاقتصاديين كثيراً من الأمور الصعبة التي كانت تستغرق وقتاً طويلاً من الباحث الاقتصادي في الماضي. فاستخدام الأساليب الرياضية والحاسب الآلي مثلاً في دراسة كثير من العلاقات الاقتصادية المتداخلة أو المترابطة أصبحت أمراً ميسوراً. كما سهلت أيضاً على الاقتصادي تناول الأرقام الكثيرة عن الاقتصاد الوطني واستخراج النتائج المطلوبة التي يتم على أساسها اتخاذ القرارات ووضع الخطط الاقتصادية والاجتماعية.

### ٤- الرسوم البيانية:

يتولى الباحث الاقتصادي ترجمة أو رسم الظواهر الاقتصادية والعلاقات الكامنة في هذه الظواهر المختلفة من اقتصادية وغير اقتصادية على هيئة رسوم بيانية كمنحنيات الطلب والعرض والتكاليف.

## فروع علم الاقتصاد

ينقسم علم الاقتصاد من حيث دراسته وتحليله للظواهر والمشكلات الاقتصادية إلى فرعين رئيسيين:

**الفرع الأول: ويسمى الاقتصاد الجزئي.**

**الفرع الثاني: ويسمى الاقتصاد الكلي.**

### ١- الفرع الأول: الاقتصاد الجزئي أو التحليل الاقتصادي الجزئي؛

ويتناول بالتحليل السلوك الاقتصادي لوحدة النشاط الاقتصادي الصغيرة (المستهلك، المزرعة، الشركة، المصنع) وكيف تقوم هذه الوحدات باتخاذ قراراتها وكيف تصل هذه القرارات إلى السوق فتؤثر فيه وتتأثر به. أي أن طبيعة التحليل في هذا الفرع تتركز على الوحدات الصغيرة، فتحليل طلب المستهلك يتم عن طريق المنفعة التي يحصل عليها المستهلك من استهلاكه للسلعة. وتحليل عرض المزرعة أو الشركة من السلع يتم على أساس ظروف الإنتاج والتكاليف، والسعر الذي تبيع به إنتاجها في السوق وهكذا.

### ٢- الفرع الثاني: الاقتصاد الكلي أو التحليل الاقتصادي الكلي؛

ويتناول التحليل الاقتصادي الكلي الاقتصاد الوطني ككل. فيدرس الإنتاج الكلي للمجتمع، العمالة الكلية بالمجتمع، مستوى الأسعار العام. فيتناول بالتحليل مثلاً طرق ووسائل تحقيق مستوى مرتفع من النمو الاقتصادي أو وضع سياسات مالية ونقدية كوسيلة لتحقيق استقرار الأسعار والقضاء على التضخم أو تحديد مستوى الناتج الوطني أو الدخل القومي وهكذا.

## تعبيرات مهمة في الاقتصاد

نتناول فيما يلي تفسير بعض التعبيرات المهمة التي تستخدم في علم الاقتصاد والتي يختلف مفهومها عن الاستخدامات الأخرى في غير علم الاقتصاد. وهذه التعبيرات ليست على سبيل الحصر حيث سنتعرض لبعض التعبيرات الأخرى من خلال دراستنا لعلم الاقتصاد نقوم بتفسيرها في حينها.

### ١- الاقتصاد القومي؛

يعبر عن واقع مجتمع معين يتوفر فيه موارد بشرية وطبيعية ويتمتع بمستوى معين من المعرفة بطرق الإنتاج.

### ٢- النظام الاقتصادي؛

عبارة عن المبادئ والقواعد التي يسير على أساسها الاقتصاد القومي. فالنظام الاقتصادي يحدّد مثلاً نظام الملكية في المجتمع والحرية الفردية الاقتصادية في اختيار طرق استغلال الموارد المتاحة بالمجتمع وهكذا.

### ٣- الإنتاج؛

الإنتاج هو كل نشاط من شأنه العمل على تحقيق رغبة أو تلبية حاجة من حاجات الإنسان. ومن هذا التعريف فإن الاقتصاد لا يحتسب إنتاج الأشياء المادية فقط مادام الهدف من الإنتاج هو تلبية حاجة من حاجات الإنسان، إذ إن أي عمل يتم بناء على تلبية رغبة للإنسان يسمى إنتاجاً (أو يدخل في صميم الإنتاج). فخدمات الحلاق تلبى رغبة، وخدمات الطبيب تلبى رغبة، وخدمات التعليم تلبى رغبة... إلخ، ولهذا فإن الخدمات أيضاً تدخل ضمن تعريف الإنتاج. فالإنتاج بتعبير آخر هو كل نشاط يعمل على توفير السلع المادية والخدمات التي تلبى حاجة الإنسان ورغباته.

## ٤- عناصر الإنتاج:

يتم إنتاج السلع والخدمات باستخدام عناصر الإنتاج. هذه العناصر هي: العمل بما فيها الإدارة، ورأس المال، والموارد الطبيعية، وتعرف بأنها تلك التي تستخدم في إنتاج السلع والخدمات القابلة لإشباع الحاجات الإنسانية. وفيما يلي نتناول عناصر الإنتاج بشيء من التفصيل:

### (١) العمل:

العمل هو أي مجهود ذهني (كالطبيب - المدرس) أو بدني (كالمزارع - النجار - الحمال) يبذله العامل في الإنتاج. ويسهم العمل في العملية الإنتاجية بخدماته فقط وليس بذاته كما هو بالنسبة لبعض عناصر الإنتاج الأخرى التي سيأتي ذكرها فيما بعد. ويتوقف حجم العمالة في دولة ما على عدد السكان الذين في سن العمل أي باستبعاد الأطفال والعجزة والمسنين. ولا يعتد بعدد العمال من حيث الكمية فقط ولكن يلزم أيضاً الاهتمام بالكمية، أي يجب أن تتميز العمالة الموجودة بدرجة مهارة أو كفاءة معينة حتى يتسطيع المجتمع أن يستفيد منها كعنصر مهم من عناصر الإنتاج. ويمكن رفع مهارة العمالة في المجتمع عن طريق التعليم والتدريب وانخراط الشباب في مجالات العمل الفنية والمهنية.

### (٢) رأس المال:

هو عبارة عن الآلات، المباني، المعدات، المخزون من المواد الأولية والسلع الوسيطة (أي نصف المصنعة). وهو يختلف عن الأرض كعنصر من عناصر الإنتاج في أنه من عمل الإنسان مباشرة، بعكس الأرض التي تعد هبة من الله سبحانه وتعالى دون تدخل بشري في إيجادها. ويعتبر رأس المال من العناصر المهمة لتأثيره على زيادة الإنتاج وتحقيق التقدم لأنه يزيد من كفاءة إنتاج العناصر الأخرى مثل العمل والأرض.

## الفرق بين رأس المال والنقود في المفهوم الاقتصادي:

رأس المال كعنصر من عناصر الإنتاج هو الآلات والمعدات... إلخ، أما النقود فهي مجرد وسيلة للحصول على رأس المال. وهناك من يفرق بين رأس المال الذي يستخدم في العملية الإنتاجية ويطلق عليه رأس المال العيني وبين رأس المال من النقود ويطلق عليه رأس المال النقدي وهذا الأخير لا يدخل في العملية الإنتاجية إنما يستخدم في الحصول على رأس المال العيني. وعليه فرأس المال النقدي لا يعتبر عنصراً من عناصر الإنتاج إنما وسيلة للحصول على رأس المال العيني.

### (٣) الموارد الطبيعية:

وهي عبارة عن الأرض وما عليها وما يحيط بها وما في باطنها من ثروات طبيعية، كالأرض الزراعية والأنهار والبحار والبحيرات والمعادن والغابات والأسماك... إلخ. وهي هبة من هبات الله تعالى للإنسان. وبالطبع تختلف الموارد الطبيعية من منطقة لأخرى. ومن هنا نشأ اختلاف السلع والخدمات التي تنتج في المناطق المختلفة من العالم، وعن طريق التبادل بين هذه المناطق تنشأ ما تسمى بالتجارة الدولية.

وعناصر الإنتاج هذه: العمل ورأس المال والموارد الطبيعية بعد أن يتم المزج والتسييق بينها في وحدة الإنتاج (المزرعة، المصنع، شركة نقل... إلخ) تتم عملية الإنتاج، وهذا التسييق والمزج أو التوليف بين عناصر الإنتاج هي وظيفة الإدارة أو التنظيم. وأحياناً يعتبر الاقتصاديون الإدارة كعنصر رابع من عناصر الإنتاج أو عوامل الإنتاج ويسمى من يقوم بهذا التسييق بالمنظم. لكن يمكن اعتبار هذا العامل الأخير ضمن العامل الأول وهو العمل لأنه في الحقيقة يعتبر عملاً ذا كفاءة عالية. وفيما يلي نقدم ملخصاً للعلاقة بين عناصر الإنتاج وعملية إنتاج السلع والخدمات:

### ملخص لعملية الإنتاج

#### عناصر الإنتاج:

- (١) العمل (بما فيها عنصر الإدارة) - كل مجهود ذهني أو بدني.
  - (٢) رأس المال - المعدات والآلات.
  - (٣) الموارد الطبيعية - الأرض وما في باطنها وما عليها وما يحيط بها.
- عن طريق مزجهم والتوليف بينهم يتم إنتاج السلع والخدمات.

## أسئلة الفصل الأول

- س١: اذكر تعريف علم الاقتصاد .
- س٢: ما علاقة علم الاقتصاد بعلم التاريخ ؟
- س٣: اذكر أدوات علم الاقتصاد .
- س٤: عرف ما يأتي:
- أ) الاقتصاد القومي .
- ب) الإنتاج .
- ج) العمل .
- د) رأس المال .
- س٥: ما الفرق بين رأس المال والنقود في المفهوم الاقتصادي ؟
- س٦: ما هي الموارد الطبيعية ؟





## الفصل الثاني

# المشكلة الاقتصادية



## المشكلة الاقتصادية

في تعريفنا لعلم الاقتصاد ذكرنا أنه العلم الذي يدرس كيفية إشباع حاجات الإنسان المتعددة وذلك عن طريق استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة في مجتمع من المجتمعات والمحدودة نسبياً. فالموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع تعجز عن تلبية حاجات الإنسان العديدة والمتجددة باستمرار ومن هنا تنشأ ما تسمى بالمشكلة الاقتصادية. ومن ثم فإن **عناصر المشكلة الاقتصادية هي الحاجات والموارد**، وفيما يلي نتناول بالتفصيل كلاً منهما على حدة.

### العنصر الأول: الحاجات

تعرف حاجات الإنسان المادية (ويطلق عليها المادية هنا لنفرق بينهما وبين حاجات الإنسان الروحية والاجتماعية والثقافية وغيرها) بأنها **الرغبة في الحصول على سلعة كالغذاء أو الملابس أو خدمة كخدمة الطبيب أو الحلاق من أجل إشباع رغبة أو الحصول على منفعة معينة من وراء استخدام هذه السلعة أو الخدمة**. وتعتبر هذه الحاجات هي أساس النشاطات الاقتصادية في المجتمع.

### أنواع الحاجات:

#### ١- الحاجات الضرورية والحاجات الكمالية:

والحاجات الضرورية هي التي تتوقف حياة الإنسان على إشباعها مثل الغذاء والكساء والمسكن. وأما الحاجات الكمالية فهي التي لا تتوقف حياة الإنسان على إشباعها مثل الحاجة للسيارة وركوب الطائرات والترفيه.

٢- الحاجة الفردية والحاجات الجماعية.

٣- الحاجات الحالية والحاجات المستقبلية.

٤- الحاجات الدورية والحاجات العارضة.

## خصائص الحاجات:

### ١- متعددة:

إننا نعرف أن الإنسان يحتاج إلى أشياء أساسية من أجل البقاء وذلك منذ الولادة حتى الممات مثل الحاجة إلى الطعام والشراب والمسكن والملبس... إلخ، هذه الحاجات تنشأ لدى الإنسان من تكوينه الشخصي والبيولوجي، كما أنه بالإضافة إلى ذلك يحتاج إلى أشياء تعينه على الحياة كحاجته إلى السيارة وركوب الطائرة والتعليم والتدريب وأدوات الترفيه... إلخ. وتتعدد الحاجات أيضاً بمدى تقدم المجتمع الذي يعيش فيه الشخص ومدى قدرة الشخص المادية على الحصول عليها.

### ٢- متغيرة:

تنشأ بعض الحاجات من البيئة التي يعيش فيها الإنسان فمتطلبات الملبس والمسكن مثلاً في بيئة حارة تختلف عن متطلباتها في بيئة باردة، كما أن حاجات الفرد في القرى مثلاً تختلف عن حاجاته في المدن وحاجات الفرد في القرن الماضي تختلف عن حاجاته في القرن الحاضر وهكذا.

### ٣- قابلة للإشباع:

أي كلما قام الفرد باستهلاك كميات كبيرة من السلعة أو الخدمة خلال فترة زمنية محددة؛ تناقصت المنفعة التي يحصل عليها منها، بمعنى أن رغبته منها قد تم اشباعها ومن ثم يتوقف عن استهلاكه من هذه السلعة أو الخدمة عند نهاية تلك الفترة.

### ٤- قابلة للإحلال:

يمكن للفرد أن يحل سلعة محل سلعة أخرى، ويتوقف ذلك بالطبع على مدى استبدال سلعة مكان سلعة أخرى بحيث تؤدي نفس الغرض كإحلال الدجاج محل اللحم مثلاً.

## ٥- تنافسية:

فبعض الحاجات تتنافس على موارد الفرد المحدودة مما يجعل من الصعب تلبيتها جميعها. فيتعين على الفرد ترتيب حاجاته على حسب مدى أهميتها بالنسبة له.

فمثلاً قد يحتاج الفرد إلى السيارة أو المسكن لكن قدرته المالية لا تستوعب هاتين الحاجتين فيقدم الأهم بالنسبة إليه.

## ٦- متكاملة:

كما أن الحاجات غالباً ما تكون متكاملة فاستهلاك الفرد لسلعة معينة لا يتم إلا باستهلاكه لسلعة مكملتها مثل السيارة والبنزين والبن والهيل وهكذا.

## ٧- نسبية:

وذلك لأن الحاجات ليست تعبيراً عن ضرورة حيوية فقط بل إنها أيضاً تعبير عن أوضاع اجتماعية وتخضع لظروف الزمان والمكان والسن والجنس، فالحاجة نفسها قد تكون ضرورية لشخص ما، بينما هي كمالية لشخص آخر، كما أنها قد تكون ضرورية في وقت ما لشخص وكمالية له في وقت آخر. (أذكر أمثلة على ذلك)

■ ضرورة لشخص وكمالية لشخص آخر :

.....

.....

■ ضرورة لشخص في وقت وكمالية له في وقت آخر :

.....

.....

## العنصر الثاني: الموارد الاقتصادية (عناصر الإنتاج)

وهي التي سبق أن قمنا بشرحها في الفصل الماضي وتتكون من:

- ١- **العمل**: وهو كل مجهود ذهني أو بدني يقوم به الفرد.
- ٢- **رأس المال**: كالألات والمعدات والمباني.
- ٣- **الموارد الطبيعية**: الأرض وما عليها وما يحيط بها وما في باطنها.

### خصائص عناصر الإنتاج:

تتوفر في عناصر الإنتاج الخصائص التالية:

#### ١- الندرة النسبية:

بعكس الحاجات فإن عناصر الإنتاج تعتبر محدودة أو نادرة نسبياً، وعندما نتكلم عن الندرة هنا فإننا نتكلم عن حيز المجتمع الواحد وليس الحيز العالمي أي الكرة الأرضية بما عليها وما في باطنها وما يحيط بها من موارد اقتصادية نافعة للإنسان. فكل مجتمع موارده التي تختلف عن موارد المجتمعات الأخرى من حيث كميتها ونوعها وخصائصها ومدى الانتفاع بها، ولكن عندما ننظر إلى الكرة الأرضية كوحدة واحدة فإن ندرة الموارد تختفي كما سيرد ذكره فيما بعد عندما نتحدث عن المفهوم الإسلامي للمشكلة الاقتصادية.

#### ٢- تعدد الاستعمال:

تتميز عناصر الإنتاج بتعدد استعمالاتها وينتج عن ذلك مسألة الاختيار التي يجب على المجتمع أن يقوم بها لكي يوجه عناصر الإنتاج المتوفرة لديه لأي الاستخدامات المختلفة، فالأرض يمكن استخدامها للزراعة أو البناء وإذا استخدمت الأرض للزراعة فيكون السؤال أي المحاصيل تزرع؟ ونفس المنطق بالنسبة لرأس المال والعمل، وقديماً كان استخدام أي عنصر من عناصر الإنتاج في مجال معين من الإنتاج قلما يسمح باستخدامه في استعمال آخر في نفس الوقت. ولكن مع التقدم

الحديث في مجالات العلم والمعرفة أصبح بالإمكان استخدام عنصر الإنتاج في أكثر من مجال. ففي المملكة المتحدة مثلاً تستعمل مناجم الفحم من باطن الأرض ويستغل سطح الأرض نفسها في الزراعة. كذلك تمكن العلم الحديث من استخدام باطن الأرض للمواصلات بواسطة الأنفاق، ويستغل سطح الأرض نفسها في المباني والطرق. كذلك رأس المال (كالات والمعدات) يمكن أن يستخدم في الإنتاج وفي نفس الوقت يستخدم في أغراض التدريب وهكذا.

### ٣- الإحلال:

لإنتاج نفس السلعة نحتاج لأكثر من عنصر واحد. فالزراعة مثلاً تحتاج للعمل ورأس المال والأرض في آن واحد. ويمكن إحلال جزء من الأيدي العاملة باستخدام المزيد من رأس المال كما يمكن زيادة الأيدي العاملة والتقليل من رأس المال وذلك تبعاً لتكاليف كل طريقة من هذه الطرق.

### ٤- خصائص أخرى مثل:

أ- التفاوت في الجودة والكفاءة، فالأراضي الزراعية مثلاً تختلف من حيث الخصوبة. كما يختلف العمال من حيث المهارة.

ب- قابلية الموارد المادية للتملك الخاص والعام.

ج- اختلاف توزيعها على مستوى الدول والأقاليم.

## المشكلة الاقتصادية والنظم الاقتصادية

من هذه الخصائص للحاجات الإنسانية وعناصر الإنتاج ينشأ ما يسمى بالمشكلة الاقتصادية. وهذه المشكلة تجابه الفرد كما تجابه الجماعة والمجتمعات، فللفرد حاجات متعددة ومتنوعة باستمرار يضطر أحياناً أن يؤجل بعضها ويلبي البعض الآخر نتيجة قلة موارده المالية التي لا تمكنه من إشباع كل حاجاته في نفس الوقت. والفرد بالطبع جزء من الجماعة والجماعة جزء من المجتمع. والمجتمع بالتالي تتصارع في داخله ملايين الحاجات والرغبات الفردية على اختلاف أنواعها تتصارع على الموارد الاقتصادية المتاحة به ومن ثم فلا بد وأن يختار المجتمع الحاجات الملحة التي يجب إشباعها أولاً ثم الحاجات الأقل أهمية فالأقل فالأقل. وقد يضطر المجتمع أن يضحي ببعض الحاجات أو يؤجلها في سبيل تلبية حاجات ضرورية أخرى تأتي قبلها في الأهمية. ومن هنا نشأت تساؤلات هي:

١- ماذا ينتج المجتمع من السلع والخدمات التي تشبع رغبات الأفراد؟

٢- كيف ينتج المجتمع هذه السلع والخدمات، أي ما طريقة الإنتاج التي يتبعها المجتمع في إنتاج السلع والخدمات بمعنى:

■ أي عوامل الإنتاج سوف تستخدم؟

■ أي وسيلة للإنتاج سوف يستعان بها؟

٣- لمن هذا الإنتاج؟، بمعنى طريقة توزيع إنتاج المجتمع من السلع والخدمات على أفراد المجتمع الذين ساهموا في العملية الإنتاجية والذين لم يساهموا في العملية الإنتاجية كالعجزة والمسنين.

٤- أين يتم هذا الإنتاج؟، أي في أي أجزاء الوطن يتم الإنتاج لتحقيق الرفاهية لجميع أبناء المجتمع ولاستغلال كافة إمكانياته المتاحة.

٥- هل موارد المجتمع مشغله تشغيلاً كاملاً؟، أو هل تعاني بعض موارد المجتمع من أحد أنواع البطالة؟

٦- هل القوة الشرائية للنقود ثابتة؟، أم أنها تتخفف نتيجة التضخم؟

٧- هل مقدرة المجتمع على إنتاج السلع والخدمات ثابتة؟، أم تنمو مع مرور الزمن؟



والإجابة على هذه التساؤلات ليست بالأمر السهل، كما أنها تختلف من مجتمع لمجتمع ومن وقت لآخر نظراً لتغير الحاجات واختلافها من زمان لآخر كما أن قدرة المجتمع على الإنتاج وتلبية الحاجات تختلف من وقت لآخر على حسب تغير الأساليب الإنتاجية ووسائل العلم والمعرفة، وكذلك تختلف باختلاف النظام الاقتصادي المتبع في المجتمع لاختلاف الكيفية التي ينظمها كل نظام اقتصادي بالنسبة للإنتاج وتوزيع الموارد والمنتجات كما تختلف أيضاً بالنسبة لنظرة هذه النظم الاقتصادية وتقديرها لأساليب تحقيق الأهداف.

ونتناول فيما يلي النظرة الشاملة للمفهوم الإسلامي للمشكلة الاقتصادية وكيفية حلها وذلك بالمقارنة بالنظم الاقتصادية الوضعية كالنظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي.

## النظام الاقتصادي الإسلامي:

لقد جاء الإسلام بتعاليمه السمحة لكي ينظم الحياة الإنسانية في جوانبها المختلفة من روحية وخلقية وسياسية واقتصادية واجتماعية. هذه التعاليم جاءت متفقة مع طبائع البشر مقرة لمصالحهم، هادفة لإسعادهم موضحة للالتزامات المسلم وضوحاً بيناً نحو ربه ودينه ونفسه وأهله وعشيرته ومجتمعه وسائر علاقاته التي تربطه بالحياة والكون.

## أسس النظام الاقتصادي الإسلامي:

١- ما جاء به القرآن الكريم.

قال تعالى: ﴿ مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ﴾ «الأنعام من آية ٣٨».

٢- سنة سيد الخلق رسول الله ﷺ، فجاءت سنته الشريفة مفسرة للقرآن الكريم موضحة لتعاليم الله

تعالى، قال تعالى: ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾

«الحشر: ٧».

٣- أعمال الخلفاء الراشدين وأصحاب رسول الله ﷺ وما اتفق عليه المسلمون عن طريق الإجماع

والقياس والاجتهاد.

النظام الاقتصادي الإسلامي ما هو إلا جزء من ذلك النظام الإسلامي المتكامل الذي يقرر وينظم مصالح الفرد والمجتمع من خلال عدة مبادئ أساسية نلخصها فيما يلي:

### ١- الحرية الاقتصادية للفرد في المجتمع، بحيث لا تتعارض تلك الحرية مع مصلحة الجماعة

وهذه الحرية تتمثل في:

أ- حرية الفرد في تملك عناصر الإنتاج.

ب- حرية الفرد في العمل والاستهلاك والإنتاج والتصرف في ما يملكه، على أن يمارس الفرد هذه الأعمال في حدود ما تقره الشريعة الإسلامية لكي تعود عليه وعلى المجتمع بالنفع، وهذا بالطبع يمنع الفرد من أن يقوم بإنتاج المحرمات أو استهلاكها أو المتاجرة فيها كالخمر أو القمار أو لحم الخنزير.

وهذه الحرية التي أعطاها الإسلام للفرد ما هي إلا تعبير عن حرص الإسلام على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في المجتمع والتي تعتبر الفرد أقدر عليها من غيره طالما وأن هذا الاستخدام لا يتنافى مع الشريعة الإسلامية ولا يتعارض مع مصلحة الجماعة.

### ٢- أوجب الإسلام تدخل ولاية الأمر في النشاط الاقتصادي في المجتمع بما يكفل تحقيق الاستقرار

ومنع الضرر بالفرد وبالمجتمع.

### ٣- حرم الإسلام الاحتكار، والاحتكار هو تحكّم منتج أو بائع واحد لسلعة أو خدمة معينة في

السوق<sup>(١)</sup>. وفي ذلك يقول الرسول عليه الصلاة والسلام «من احتكر فهو خاطئ» (رواه مسلم) ويقول ﷺ «من احتكر حكرة يريد أن يغلي بها على المسلمين فهو خاطئ وقد برئت منه ذمة الله ورسوله» (رواه أحمد والحاكم) هذا فضلاً عن أن المبادئ التي جاء بها الإسلام والمتعلقة بتنظيم الملكية والميراث والزكاة وتحريم الربا والاحتكاز لا تدع مجالاً كبيراً للاحتكار في النظام الإسلامي إن لم تقض عليه نهائياً.

(١) سنتناول موضوع الاحتكار بصفة عامة والمقصود بالاحتكار في الإسلام بالتفصيل في الفصل الثالث.

ومن ثمَّ فإنَّ النظام الذي يدعو إليه الإسلام هو نظام المنافسة ولكنه يختلف عن نظام المنافسة التي ينادي بها النظام الرأسمالي الوضعي، حيث ينادي الإسلام بالمنافسة الشريفة التي تبتعد عن تعمد إيذاء الغير ومحاولة المنافس إخراج منافسه من السوق ليستأثر به وحده وفي ذلك يقول ﷺ « لا يبيع أحدكم على بيع أخيه » (رواه البخاري ومسلم).

ويقول عليه الصلاة والسلام « لا ضرر ولا ضرار في الإسلام » (رواه مالك وابن ماجه). والمنافسة في الإسلام تقوم على إتقان العمل وزيادة الإنتاج وجودته وأن تكون تقوى الله هي المنار الذي يستهدي به .

٤- يحرم الإسلام الغش والغرر، يقول الله تعالى: ﴿ وَيَلِّ الْمُطَفِّينَ ۗ الَّذِينَ إِذَا كَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ۗ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ۗ ﴾ (المطففين: ٣-١).

وقال تعالى: ﴿ وَأَوْفُوا الْكَيْلَ إِذَا كَلْتُمْ وَزِنُوا بِالْقِسْطِ أَسْمَى الْمُسْتَقِيمِ ۗ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ۗ ﴾ (الإسراء: ٣٥)

ويقول عليه الصلاة والسلام «من غش فليس مني» (رواه مسلم). ويقول عليه السلام: «البيعان بالخيار مالم يفترقا فإن صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما وإن كتما وكذبا محقت بركة بيعهما» متفق عليه.

وذلك يختلف كل الاختلاف عما يجري في الأنظمة الوضعية السائدة في الوقت الحاضر من أساليب الغش في السلع والغرر عن طريق كثير من طرق الدعاية والإعلان التي أصبحت الوسيلة المؤثرة في رغبات المستهلكين.

٥- نظام الميراث في الإسلام.

٦- حث الإسلام على وجوب استغلال الموارد الاقتصادية لتنمية المجتمع فأوضح المبادئ التالية:

(أ) تحريم الاكتناز فيقول الله تعالى

﴿ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ۗ ﴾ (التوبة: ٣٤).

ومما ذكر من آراء للفقهاء في تفسير هذه الآية أن الله سبحانه وتعالى يتوعد الذين يقومون باكتناز المال وعدم توظيفه ولا يؤدوا زكاته في مواعيدها بأن لهم عقاباً شديداً، ومن الناحية الاقتصادية فإن المال عامل أساسي في تنمية المجتمعات طالما أن صاحبه يقوم باستغلاله لصالح المجتمع.

(ب) منع الإسلام الأفراد أن يمسكوا بالأرض بدون زراعة أو انتفاع وأعطى لولاة الأمر الحق في أخذها والانتفاع بها لصالح المسلمين كما أوجب الإسلام لولاة الأمر أن يقوموا بإدارة الأموال التي يضييعها أصحابها من السفهاء، لغير صالح المجتمع.

قال الله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ (النساء: ٥).

(ج) حث الإسلام على العمل المنتج المفيد وأوجبه على كل مسلم ومسلمة.

قال تعالى: ﴿فَأَنْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ (الجمعة من آية: ١٠). وقال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَأَمْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾ (الملك: ١٥). وقال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا آيَةَ النَّهَارِ مُبْصِرَةً لِّتَبْتَغُوا فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ وَلِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ﴾ (الإسراء من آية: ١٢).

ولم يحتقر الإسلام أي نوع من الأعمال إنما كرمها جميعها، ونهى عن أن يعيش الإنسان عالة على غيره. ويقول الرسول عليه الصلاة والسلام في ذلك «اليد العليا خير من اليد السفلى» متفق عليه. وقوله عليه السلام «ما أكل أحد طعاماً قط خيراً من أن يأكل من عمل يده وإن نبي الله داود كان يأكل من عمل يده» (رواه البخاري).

ويقول الرسول ﷺ:

«إذا قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة فاستطاع أن يفرسها فليفرسها فله بذلك أجر».. رواه الإمام أحمد والبخاري في الأدب المفرد.

ولا يوجد قول لبشر أبلغ من هذا القول للرسول عليه السلام والذي يوضح حرص الإسلام على العمل المنتج الهادف نحو تنمية المجتمع لإسعاد البشرية ورفع مستوى معيشتهم.

٧- منع الإسلام الإسراف أو التقتير: قال الله تعالى:

﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا ﴾ (٦٧)

(الفرقان آية : ٦٧).

وقال الله تعالى:

﴿ وَآتَ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلَا يَبْذُرْ تَبْذِيرًا ﴾ (٦٦) ﴿ إِنَّ الْمُبْدِرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيْطَانِ ۗ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا ﴾ (٤٧) (الإسراء: ٢٦ ، ٢٧).

٨- حرم الإسلام الربا (الفائدة الربوية) وذلك في القرآن الكريم بنصوص صريحة وفي أحاديث للرسول عليه الصلاة والسلام.

قال الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ (١٣٠) (آل عمران: ١٣٠).

وقال تعالى :

﴿ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ۗ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا ۗ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ۗ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَىٰ فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ (٢٧٥) (البقرة: ٢٧٥).

وقال تعالى :

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ (٢٧٨) ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ۗ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴾ (٢٧٩) (البقرة: ٢٧٨ ، ٢٧٩).

وقد لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم آكل الربا وموكله وكاتبه وشاهديه، وقال: هم سواء (رواه مسلم).

والإسلام في ذلك يقر بأن المال لا يلد مالا إنما العمل وحده الذي يلد المال وأن المرابين طبقة تمتص أموال الناس بالباطل دون أدنى جهد أو عمل. هذه الطبقة يجب القضاء عليها لأنها لا تساعد على تنمية المجتمع.

وهكذا فإن النظام الاقتصادي الإسلامي بني على أسس من شأنها توفير مجتمع إسلامي متكامل متعاون يقوم أفراداه بالحرص على مصالح بعضهم البعض، ويقول الله تعالى في ذلك: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ (التوبة من آية: ٧١) .

ويقول كذلك:

﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ (الحجرات: ١٠) .  
ويقول عليه الصلاة والسلام:

«المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه من كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته، ومن فرّج عن مسلم كربة فرّج الله عنه بها كربة من كرب يوم القيامة ومن ستر مسلماً ستره الله يوم القيامة» (متفق عليه)، وقال صلى الله عليه وسلم: «على كل مسلم صدقة قيل أرأيت إن لم يجد، قال يعمل بيديه فينفع نفسه ويتصدق» متفق عليه.

### أسلوب النظام الاقتصادي الإسلامي لحل المشكلة الاقتصادية:

كما نرى فإن هذه المبادئ التي وردت في القرآن والسنة لتنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبشر تكمل بعضها البعض وتدفع بالنشاط الاقتصادي للمجتمع نحو تحقيق غاياته في الطريق الذي أقره الله وسنة رسوله عليه السلام. كما أنه ذو أسلوب يتمشى مع واقع البشر في معالجة قضاياهم وأمورهم الدنيوية ومن هذه الأمور المشكلة الاقتصادية. فما أسلوب المنهاج الإسلامي في حل المشكلة الاقتصادية؟

عرّفنا المشكلة الاقتصادية في الصفحات السابقة بأنها **ندرة نسبية في الموارد الاقتصادية المتوفرة بالمجتمع مع تعدد واختلاف حاجات الإنسان** وهذه الندرة النسبية كما سبق وأشرنا هي ندرة في الموارد بالنسبة للمجتمع الواحد، أما إذا كنا نتحدث عن العالم ككل (أي الكرة الأرضية بما

فوق ظهرها وما في باطنها وما يحيط بها) فإن المشكلة الاقتصادية ليست في ندرة الموارد اللازمة لإشباع حاجات الإنسان كما يتبين لنا من النصوص القرآنية التالية.

فقد أخذ الله سبحانه وتعالى على نفسه عهداً فقال تعالى: ﴿ وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا كُلٌّ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ ﴾ (سورة هود: ٦).

وقال تعالى: ﴿ وَكَأَيِّنْ مِنْ دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا اللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ ﴾ (العنكبوت من آية: ٦٠) ويقول تعالى: ﴿ وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ ﴾ ﴿ فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لِحَقِّ مِثْلِ مَا أَنْتُمْ نَاطِقُونَ ﴾ (سورة الذاريات: ٢٢، ٢٣).

هذا التكفل من الله بالرزق وباحتياجات البشر جعله الله في متناول الإنسان في الأرض التي خلقه الله منها وفي السماء أيضاً. حيث قال تعالى: ﴿ وَجَعَلَ فِيهَا رُوسِيَ مِنْ فَوْقِهَا وَبَرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّالِبِينَ ﴾ (فصلت: ١٠).

وقال تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعْمَهُ ظَهْرَهُ وَبَاطِنَهُ ﴾ وقال تعالى:

﴿ وَالْأَرْضُ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رُوسِيَ وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَّوْزُونٍ ﴾ ﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعِيشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرِزْقِينَ ﴾ (الحجر: ١٩، ٢٠).

وقال تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَأَمْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ ۗ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ ﴾ (سورة الملك: ١٥).

وقال تعالى: ﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ وَسَخَّرَ لَكُمْ الْفَلَكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ ۗ وَسَخَّرَ لَكُمْ الْأَنْهَارَ ﴾ ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمْ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبِينَ ۗ وَسَخَّرَ لَكُمْ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ ﴾ ﴿ وَءَاتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا ۗ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ ﴾ (إبراهيم: ٣٢ - ٣٤).

وقال تعالى: ﴿ وَسَخَّرْنَا لَكُمْ مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ ﴾ (الجاثية من آية: ١٣).

وكما تكفل الله سبحانه بالرزق والحاجات الإنسانية أي الجوانب المادية لحاجات الإنسان في الحياة، فقد تكفل سبحانه أيضاً بتزويد الإنسان بالمعرفة والكيفية اللازمة لإدراكها وتطويرها.

قال تعالى: ﴿ أَقْرَأْ بِأَسْمَائِكَ الَّذِي خَلَقَ ۝١ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ۝٢ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ۝٣ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ۝٤ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ۝٥ ﴾ (العلق: ٣-٥).

وقال تعالى: ﴿ وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ (النحل: ٧٨).

وقال تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَاتٍ لِّمَن نَّهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ۝١٢ ﴾ (الإسراء: ١٢).

وبعد كل هذه النعم الإلهية التي أنعم الله بها على الإنسان فإن المشكلة الاقتصادية التي يعاني منها العالم اليوم ممثلاً في مجتمعاته المتفرقة إنما ترجع للأسباب التالية:

### السبب الأول:

**جهل الإنسان وقصوره في استغلال الموارد الاقتصادية التي تفضل الله بها على البشر رغم** تقدم العلم وأساليب المعرفة التي نلاحظها في الوقت الحاضر فما زالت هناك من الموارد التي لم يستطع الإنسان سبر غورها وإدراكها واستغلالها الاستغلال الأمثل، بينما يحث الله الإنسان على السعي في الرزق وفي العمل. قال تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَأَمْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ ۝١٥ ﴾ (الملك: ١٥).

### السبب الثاني:

إن الله سبحانه وتعالى عليم خبير بعباده فهو ينزل من السماء الرزق بقدر: فيقول الله تعالى:



﴿وَلَوْ سَـَّطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَّوْا فِي الْأَرْضِ وَلَكِن يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَّا يَشَاءُ إِنَّهُ بِعِبَادِهِ خَبِيرٌ بَصِيرٌ﴾

(الشورى: ٢٧).

فهو الرازق وهو المنعم وهو المعطي سبحانه وتعالى.

### السبب الثالث:

**ظلم الإنسان لأخيه الإنسان واحتكاره للأشياء** إلى جانب سوء توزيع الثروة، فخيرات الله تعالى المتوفرة في الأرض وقد أوجدها سبحانه للعباد ليستغلوها لصالحهم جميعاً وليسود بينهم التكافل والتعاون ومساعدة الغني للفقير أفراداً وجماعات ومجتمعات.

وفي ذلك يقول الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام:

«المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه من كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته، ومن فرَّج عن مسلم كربة فرج الله عنه بها كربة من كرب يوم القيامة ومن ستر مسلماً ستره الله يوم القيامة» متفق عليه.

ولكن الوضع الأليم الذي تعيشه المجتمعات الدولية اليوم سواء منها المجتمعات التي تدين بغير الإسلام، أو تلك التي تعتق الإسلام، ذلك الوضع الذي اتسعت فيه الهوة بين المجتمع الغني المتقدم والمجتمع الفقير المتخلف، ما هو إلا تعبير صادق عن عدم التمشي مع تعاليم الله وسنة رسوله وإهمال أسلوب الإسلام العادل في توزيع الثروة والقضاء على الفقر.

### السبب الرابع:

**كفران الإنسان بنعم الله تعالى وإهماله لتعاليمه وغروره بنفسه** ونسيانه الله سبحانه

وتعالى وكأن النعيم الذي يعيش فيه هو من صنعه وكأنه في غنى عن الله تعالى.

يقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَسُوا اللَّهَ فَأَنْسَهُمْ أَنْفُسَهُمْ أُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾

(الحشر: ١٩).

والله أعد لهذا النسيان جزاءً عظيماً يلقيه الإنسان من الله في الدنيا والآخرة يقول الله تعالى:

﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكاً وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَعْمَى﴾ قَالَ

رَبِّ لِمَحَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا ﴿١٢٥﴾ قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنْسَى ﴿١٢٦﴾

(طه: ١٢٤ - ١٢٦)

وقال تعالى:

﴿ وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَقَهَا اللَّهُ لِيَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ ﴿١١٢﴾ ﴾

(النحل: ١١٢).

**وحل المشكلة الاقتصادية التي تجابه المجتمعات في العصر الحاضر في النظام الإسلامي**

إنما تتمثل في الرجوع إلى الله تعالى والإيمان بنعمه وفضله على الإنسان. فلو أن الناس جميعاً اتقوا ربهم وعملوا بما أنزل الله وبما جاءت به الرسل عليهم السلام لأفاء الله عليهم بركات من السماء والأرض تكفيهم غائلة الفقر والحاجة، فقد قال الله تعالى في ذلك:

﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴿٩٦﴾ ﴾ (الأعراف: ٩٦).

وقال تعالى: ﴿ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ﴿٢﴾ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ﴾ (الطلاق: ٢-٣).

ولقد بيّن المنهج الإسلامي في الحياة الاقتصادية ذلك المنهاج الذي يعطي للفرد الحرية الاقتصادية التي لا تتعارض مع المصلحة الجماعية، كما تعطي لولاة الأمر التدخل في الحياة الاقتصادية بما يكفل تحقيق الاستقرار ودفع الضرر عن أفراد المجتمع، بالإضافة إلى الحث على العمل المنتج واستغلال الموارد المتاحة في المجتمع. ولكن المشكلة الاقتصادية في المجتمعات البشرية المتفرقة في عالم اليوم إنما هي نتيجة جهل الإنسان لاستغلال خيرات الأرض وظلمه لأخيه الإنسان متمثلاً في سوء توزيع الثروة وكفرانه بنعم الله تعالى ونسيانه له. وليس أدل على ذلك مما نراه اليوم في الكتابات الموجودة في العصر الحاضر (سواء من مسلمين أو غيرهم) عن النعم التي ينعم بها الإنسان في الأرض وقولهم بأنها من الطبيعة وأن الخيرات التي تجود بها السماء هي من صنع الطبيعة كما وأن الكوارث التي تحيق بالمجتمعات البشرية من فيضانات وبراكين ورياح بأنها من صنع الطبيعة.

وهكذا تبلورت تلك الأفكار وساد العالم نظم اقتصادية وضعية كالأسمالية والاشتراكية ولكل منها أسلوبه الخاص الذي يختلف عن الآخر كما يختلفان عن المنهاج الإسلامي القويم في تسيير النشاط الاقتصادي بالمجتمع وبالتالي في كيفية حل المشكلة الاقتصادية. ونتناول فيما يلي بإيجاز كلاً من النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي وطريقة حلها للمشكلة الاقتصادية.

## النظام الرأسمالي والمشكلة الاقتصادية:

### مبادئ النظام الرأسمالي:

- (١) الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، فيتملك الأفراد والمؤسسات الخاصة الأراضي والمباني والمصانع ووسائل النقل وغيرها.
- (٢) الحرية الاقتصادية في الإنتاج والتوزيع وإتاحة الفرصة للمنافسة بين أفراد المجتمع من أجل الوصول إلى الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة.
- (٣) تعظيم العائد أو الربح هو من أهم دعائم النظام الرأسمالي، ويقصد بالربح هنا ليس فقط الربح من وراء استثمار رأس المال، بل الكسب الشخصي، فالعمال يسعون لزيادة دخولهم والملاك يسعون لتحقيق أعلى الإيجارات والمنتجات يسعون للحصول على أعلى الأسعار والمستهلكون يحاولون الحصول على السلع والخدمات بأقل الأسعار أي أن كل فرد في المجتمع يسعى لتحقيق مصلحته الفردية قبل كل شيء.

### أسلوب النظام الرأسمالي لحل المشكلة الاقتصادية:

من هذه المبادئ الأساسية للنظام الرأسمالي (الحرية في التملك والمنافسة والربح) ينشأ نظام الأسواق والأسعار والتي عن طريقهما يحاول هذا النظام حل المشكلة الاقتصادية. فهناك المنتجون الذين يقومون بإنتاج السلع والخدمات، والمستهلكون الذين يقومون باستهلاكها. ومن خلال الأسواق التي تتفاعل فيها قرارات المنتجين التي تمثل العرض وقرارات المستهلكين التي تمثل الطلب تتحدد الأسعار. وهذه الأسعار تعمل بمثابة تسجيل لرغبات وحاجات المستهلكين التي

هي في نفس الوقت توجيهات للمنتجين الذين يقومون بإنتاج ما يلبي هذه الحاجات، ومن ثمّ يتم التوازن بين الرغبات والحاجات وبين ما هو متاح في السوق.

وهكذا يستطيع الاقتصاد أن يقدم الحلول للمشكلة الاقتصادية فيحدد **ماذا يجب أن ينتج وبأية كمية وكيف يتم الإنتاج ولمن يوزع الإنتاج وكيف يتم التكيف مع تغير الأوضاع في الإنتاج أو الاستهلاك أو التوزيع.**

وحتى ظهور الكساد الكبير في الفترة (١٩٢٩م - ١٩٣٣م) كان النظام الاقتصادي الرأسمالي لا يؤمن بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية إلا أن مشاكل البطالة والأزمات الاقتصادية الحادة التي مرت بها الدول الرأسمالية منذ هذه الفترة أدت إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لمعالجة تلك الأزمات، وبالتالي أصبح للدولة تأثير ملموس في الإجابة على التساؤلات المثلة في ماذا يجب أن ينتج؟ وكيف ينتج؟ ولمن ينتج؟ وأين ينتج؟.

ولقد سبق النظام الإسلامي هذا النظام فيما يتعلق بضرورة تدخل الدولة لتحقيق التوازن والاستقرار.

وبالرغم من بريق هذا النظام ومظهره الخلاب إلا أن الأساس الذي يقوم عليه وهو الحرية الفردية في التملك والإنتاج والتوزيع أدى إلى استفحال استخدام تلك الحرية وسوء استغلالها لصالح الفرد حتى لو تعارضت مع مصلحة الجماعة، مما أدى إلى تفاوت الدخل والثروات في المجتمع تفاوتاً كبيراً وقيام الاحتكارات واستغلال مبدأ «الكفاءة» في استخدام الموارد الاقتصادية حتى ولو أدى ذلك لفصل العمال عن العمل بقصد الحصول على أقصى الأرباح. **كما وأن سيادة المستهلك التي تعتبر أيضاً من دعائم النظام الرأسمالي لم تعد قائمة حيث إن أساليب الدعاية والإعلان عن السلع والخدمات أصبحت من الأمور المؤثرة في قرارات المستهلك وأصبح المنتج هو الذي يحدد السلع والخدمات التي ينتجها والتي تحقق له أقصى الأرباح وليس المستهلك الذي يقرر ما هي السلع الواجب على المنتج إنتاجها لاستهلاكها ولإشباع رغباته.**

## النظام الاشتراكي والمشكلة الاقتصادية:

### مبادئ النظام الاشتراكي:

- ١- ملكية الدولة لعناصر الإنتاج، حيث تكون الملكية الفردية في حدود ضيقة.
- ٢- يستتبع ملكية الدولة لعناصر الإنتاج قيامها بتحديد كمية وسبل الإنتاج، حيث إن الوحدات الاقتصادية (المؤسسات - الشركات - المصانع) المسؤولة عن الإنتاج مملوكة للدولة ولذلك فإن عملية توزيع الإنتاج تقع تحت مسؤولية الدولة.

### أسلوب النظام الاشتراكي لحل المشكلة الاقتصادية:

تقوم الدولة بما لها من إمكانيات ونظرة شاملة على الاقتصاد القومي بتحديد ماذا ينتج من سلع وخدمات وتحدد الكيفية التي يتم بها الإنتاج وطريقة توزيعه على أفراد المجتمع. ويتم ذلك عن طريق وضع الخطط الاقتصادية الشاملة التي تحتوي على الكيفية التي يتم بها استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة بالمجتمع من أجل التوصل إلى تحقيق الأهداف الموضوعية والمرسومة بإنتاج السلع والخدمات التي تكفي حاجات أفراد المجتمع. ويتم التوزيع عن طريق حصول كل شخص على نصيبه من العوائد بما يتناسب مع حاجاته وبقدر مساهمته في العملية الإنتاجية.

ومن هنا فإن حل المشكلة الاقتصادية في هذا النظام يتم عن طريق الدولة المالكة والمستخدمة لعناصر الإنتاج بتقديم الإجابات على التساؤلات ماذا ينتج المجتمع من سلع وخدمات؟ وكيف يتم الإنتاج؟ ولماذا يوزع هذا الإنتاج؟ وعليه فإن هذا النظام يسلب الأفراد حريتهم، كما أنه يعمل على كبت المبادرات الشخصية ويسمح بتحكم طبقة من طبقات الشعب هم أصحاب النفوذ من الطبقة الحاكمة في السيطرة على مصائر أفراد المجتمع الآخرين ومقدراتهم.

ولا يبهزنا ما وصل إليه بعض البلدان الشيوعية الأخذة بهذا النظام من تقدم فإن ذلك ما حدث إلا على حساب الفرد وكبت حرياته وامتصاص جهوده في سبيل تمويل هذا التقدم وهذا ما يعطل وجود حركات مناوئة لهذا النظام في جميع البلدان التي تطبقه، وما حدث في بولندا وبعض دول

أوروبا الشرقية وكوبا لخير شاهد على ذلك. (❖)

ولقد بيّنا أن الإسلام ضمن الحرية للأفراد، تلك الحرية التي لا تتعارض مع المصلحة العامة. كما ضمن حقوقهم في التوزيع والحصول على أقصى المنافع التي تتمشى مع تعاليم الله وشريعته السمحة. ولم يسمح لولي الأمر أن يطغى على الفرد ويستولي على ممتلكاته بغير حق وبدون تعويض مناسب إذا دعت الضرورة إلى ذلك. فالدوافع الفردية والعطاءات الإنسانية يحترمها النظام الإسلامي وينص عليها لأهميتها في تنمية المجتمع ومن ثمّ فهو يتميز عن غيره من الأنظمة الوضعية لمناسبتها لطبائع البشر وحرصه على مصالحهم في تقديم أفضل الحلول للمشكلة الاقتصادية، وذلك بالرجوع إلى الله والتمسك بتعاليمه واتباع منهج الإسلام القويم في القضاء على الفقر والتخلف، وإن اعتمد النظام الرأسمالي في حل المشكلة الاقتصادية على مسايرة الفطرة البشرية بكل ما فيها من أنانية وحب للذات واعتمد النظام الاشتراكي على تغيير الفطرة البشرية وغريزة التملك والتصرف بحرية فإن النظام الاقتصادي الإسلامي اعتمد على تهذيب النفس البشرية فلم يسايرها ولم يقض نهائياً على أي جانب من جوانبها.

## أسئلة الفصل الثاني

- س١: اذكر أنواع الحاجات .
- س٢: كيف تكون الحاجات قابلة للإشباع؟ .
- س٣: عدد عناصر الإنتاج .
- س٤: من خصائص عناصر الإنتاج الأحلال، تحدث عن ذلك.
- س٥: ارتكز النظام الاقتصادي الإسلامي على ركائز ثلاث اذكرها .
- س٦: اذكر دليلاً من القرآن والسنة على تحريم الإسلام للغش .
- س٧: تحدث باختصار عن أسلوب النظام الاقتصادي الإسلامي في حل المشكلة الاقتصادية .
- س٨: ما مبادئ النظام الرأسمالي؟ .
- س٩: اذكر مبادئ النظام الاشتراكي .

(❖) ملاحظة: تخلت معظم الدول التي تطبق النظام الاشتراكي عن هذا النظام بعد سقوط الاتحاد السوفيتي.

## الفصل الثالث

# نظام الأسعار والأسواق





## نظام الأسعار والأسواق

### تعريف:

الوحدات الاقتصادية التي تتخذ القرارات المتعلقة بالإنتاج والاستهلاك والتبادل تسمى بوحدات القرار الاقتصادي. وهذه القرارات التي تقوم تلك الوحدات باتخاذها تعتبر أساس النشاط الاقتصادي في أي مجتمع والذي يتم من خلال ما يسمى بالأسواق. وهناك نوعان من الأسواق.

### أنواع الأسواق

هناك نوعان من الأسواق هي:

١- سوق السلع النهائية والخدمات.

٢- سوق خدمات عناصر الإنتاج.

والمحرك الأساسي في هذه الأسواق هي الأسعار التي تتحدد تبعاً للنظام السائد في السوق: (نظام المنافسة بأنواعها أو نظام الاحتكار).

### وحدات القرار الاقتصادي

النظام الاقتصادي في أي مجتمع من المجتمعات -كما ذكرنا من قبل- هو عبارة عن المبادئ أو القواعد التي يسير على أساسها الاقتصاد القومي. ومن أهم هذه القواعد هي تحديد وحدات القرار الاقتصادي التي تتخذ القرارات المناسبة من أجل استغلال الموارد الاقتصادية المتوفرة بالمجتمع لتوفير حاجات الإنسان لإشباع رغباته.

وفي مجتمع يطبق الحرية الاقتصادية والمنافسة الحرة الشريفة فإن وحدات القرار أو النشاط الاقتصادي في هذا المجتمع يمكن تقسيمها: بصفة عامة إلى وحدتين رئيسيتين:

## الوحدة الأولى: القطاع المنزلي أو (المستهلكين):

حيث تؤدي الأسر دورين رئيسيين في النشاط الاقتصادي لهذه الوحدة. هذان الدوران هما:  
أ) تقوم الأسر بشراء السلع والخدمات التي ينتجها المنتجون.  
ب) تمتلك الأسر عناصر الإنتاج وأهمها عنصر العمل الذي يعتبر في معظم الأسر المصدر الرئيسي للدخل.

## الوحدة الثانية: قطاع الأعمال أو (المنتجين):

وتمثل مؤسسات الأعمال (الشركات، والمزارع، والمصانع ...) الوحدات الرئيسية لهذا القطاع. وهذه الوحدات إما أن تكون مملوكة بالكامل لشخص واحد أو لعائلة أو أن تكون شركة مساهمة أو أن تكون مملوكة للدولة.

**وتقوم هاتان الودعتان بالنشاط الاقتصادي في المجتمع والذي يتمثل في:**

### ١- الاستهلاك:

وهو الاستخدام المباشر للسلع والخدمات لإشباع رغبات الإنسان.

### ٢- الإنتاج:

وهو كل نشاط من شأنه أن يحقق رغبة أو يلبي حاجة من حاجات الإنسان كإنتاج الملابس، والأدوات الكهربائية، والخدمات التعليمية والخدمات الطبية، وهكذا.

### ٣- التبادل:

وهو عبارة عن استخدام الموارد المتاحة لدى وحدة من وحدات النشاط الاقتصادي للحصول على مالمى وحدة أخرى. وفي السابق كان يتم هذا التبادل عن طريق المقايضة. كمقايضة كيس من الدقيق بصندوق من التفاح مثلاً. ولكن مع تطور المجتمعات تعارف الإنسان على سلعة سمّأها النقود فأصبح يستخدمها كوسيلة للتبادل.

والتبادل يعتبر من أهم النشاطات الاقتصادية في المجتمع حيث إن الفرد في المجتمع في الوقت الحاضر لم يعد ينتج ما يقوم باستهلاكه فهو في حاجة إلى إنتاج الآخرين وعن طريق التبادل يتم لكل فرد في المجتمع الحصول على ما يحتاج إليه من حاجات لإشباع رغباته على حسب موارده المادية.

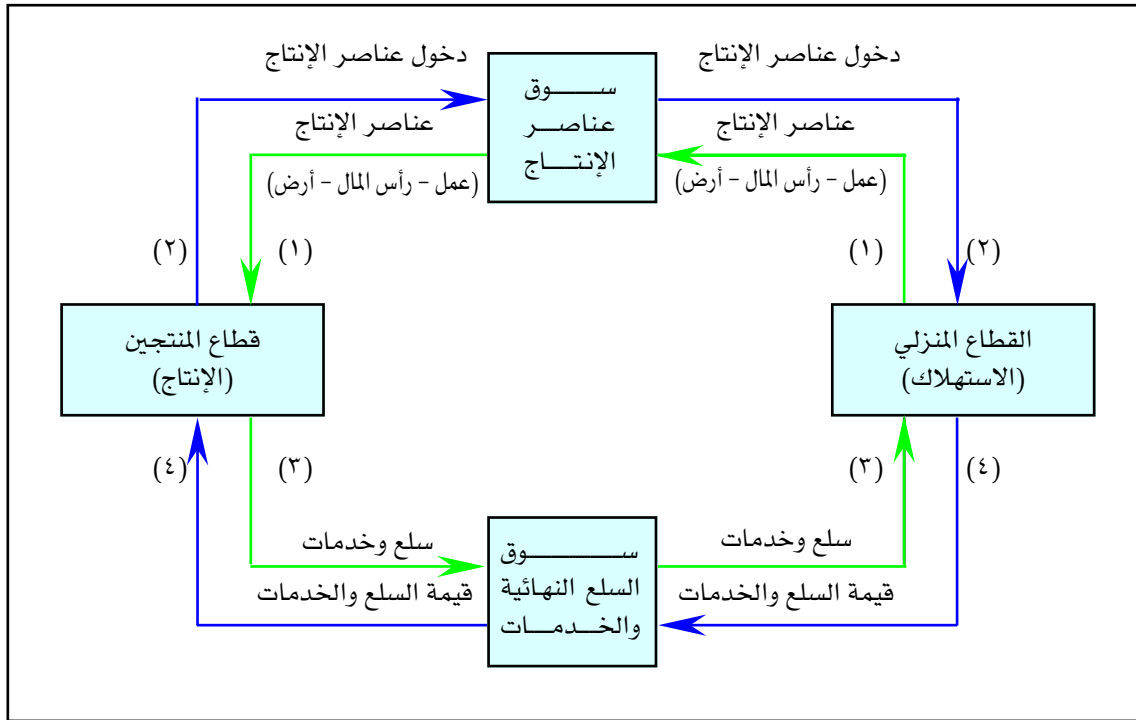
وتجدر الإشارة إلى أن تقسيم وحدات النشاط الاقتصادي بين قطاع منزلي (مستهلكين) وقطاع أعمال (منتجين) لا يعني أن هناك حداً فاصلاً بينهما فالأسرة التي تمثل الوحدة الرئيسية للقطاع المنزلي تقوم بالاستهلاك وفي نفس الوقت يمكن أن تمتلك مؤسسة أو مصنعاً يقوم بالإنتاج. كما أن قطاع الإنتاج يقوم بالإنتاج وفي الوقت نفسه يقوم بالاستهلاك ولكن القصد من فصل القطاعين هنا هو تبسيط فكرة اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بالنشاط الاقتصادي داخل المجتمع، للتوصل إلى حركة عمل الاقتصاد القومي.

وهناك وحدة أخرى تقوم بدور كبير في النشاط الاقتصادي عن طريق إنتاج الخدمات التي يحتاج إليها جميع أفراد المجتمع كخدمات التعليم، المرور، الصحة، الأمن، الدفاع، المياه، **هذه الوحدة هي القطاع الحكومي**. وهذه الوحدة كثيراً ما تقوم ببعض أعباء قطاع الأعمال كما يحدث في حالة إنشاء الحكومة للشركات ومؤسسات الأعمال الإنتاجية مثل مؤسسة بترومين.

وبينما يتمتع الفرد في المملكة العربية السعودية بمعظم الخدمات التي تقوم بها الحكومة بلا مقابل إلا أن في كثير من دول العالم تقوم الحكومة بتحصيل قيمة هذه الخدمات على شكل ضرائب على دخول الأفراد وضرائب على السلع والخدمات أيضاً. وفي تحليلنا لحركة عمل الاقتصاد القومي سنعتبر أن عمل وحدة القطاع الحكومي يدخل ضمن عمل وحدة الإنتاج بصرف النظر عن أن الدولة تتحصل على مقابل لهذه الخدمات أم لا.

## كيفية عمل الاقتصاد القومي

- ولتوضيح فكرة الأسواق والأسعار نقدم النموذج المبسط بالشكل رقم (١) الذي يوضح الوظائف الرئيسية التي يقوم بها القطاع العائلي وقطاع الإنتاج في الاقتصاد القومي.
- ١- يقوم القطاع المنزلي بمد قطاع الإنتاج بعوامل أو عناصر الإنتاج كالعامل ورأس المال والأرض وهذا ما يوضحه السهم (الأخضر) رقم (١).
- ٢- مقابل ذلك يحصل القطاع المنزلي على الدخل على هيئة أجور للعمال ، وأرباح لرأس المال ، وإيجار للأرض وهذا ما يوضحه السهم (الأزرق) رقم (٢).



الشكل رقم (١)

النشاط الاقتصادي في سوق عناصر الإنتاج وسوق السلع النهائية والخدمات.

٣- يقوم قطاع الإنتاج باستخدام عوامل أو عناصر الإنتاج (عمل، رأس المال، أرض) لإنتاج السلع والخدمات التي يقوم ببيعها للقطاع المنزلي وهذا ما يوضحه السهم (الأخضر) رقم (٣).

٤- مقابل هذه السلع والخدمات يحصل قطاع الإنتاج على قيمة هذه السلع والخدمات وهذا ما يوضحه السهم (الأزرق) رقم (٤).

وكما نرى أن كل وحدة من هاتين الوحدتين تعتبر بائعاً ومشترياً في نفس الوقت. فقطاع الإنتاج يعتبر بائعاً للسلع والخدمات التي ينتجها وهو في هذه الحالة يمثل جانب العرض للسلع والخدمات ومشترياً لخدمات عناصر الإنتاج وفي هذه الحالة يمثل جانب الطلب على خدمات عناصر الإنتاج. والقطاع المنزلي يعتبر بائعاً لخدمات عناصر الإنتاج وهو في هذه الحالة يمثل جانب العرض لخدمات عناصر الإنتاج التي يمدّها لقطاع الإنتاج. ومشترياً للسلع والخدمات التي ينتجها قطاع الإنتاج وفي هذه الحالة يمثل جانب الطلب على السلع والخدمات.

ويعمل هذا النظام من خلال ما يسمى بالأسواق. والمحرك الرئيسي في الأسواق هو السعر.

## الأسواق

لكل سلعة من السلع أو خدمة من الخدمات التي تشبع رغبة الإنسان سوق يتم فيه بيع وشراء هذه السلعة أو الخدمة. ولم يعد يقتصر السوق على التعبير عن مكان جغرافي محدد كسوق السمك أو سوق الديرة، فمع تقدم وسائل الاتصالات بين دول العالم أصبح السوق لا يتقيد بمكان معين، فقد يتم البيع والشراء من خلال مكالمة تليفونية أو إشارة برقية أو عملية إلكترونية كما يحدث في كثير من السلع، كما أن السلع قد تمر بأكثر من سوق فمثلاً رغيف الخبز لا يصل إلى يد المستهلك إلا بعد أن يكون قد مرَّ على أسواق عديدة: فيمر القمح من المزارع إلى تاجر القمح الذي يقوم ببيعه إلى مطحن الغلال الذي يحوله إلى دقيق ويبيعه إلى المخبز (الذي قد يكون في بلد غير بلد إنتاجه أو في دولة غير دولة إنتاجه) الذي يصنع منه الخبز ليصبح جاهزاً للاستهلاك.

والسوق التي يتم فيها تبادل السلع والخدمات تسمى (سوق السلع والخدمات) حيث يجتمع فيها البائعون أي الذين يعرضون السلع والخدمات التي لديهم والمشترون الذين يطلبون هذه السلع لإشباع رغباتهم، وعندما تتفق رغبات كل من البائعين والمشتريين تتحدد أسعار تلك السلع والخدمات، وهذا السوق موضَّح في الجزء الأسفل من الشكل رقم (١).

وكما أن هناك سوقاً للسلع والخدمات هناك سوق لخدمات عوامل الإنتاج. فهناك أسواق للعمل تتحدد فيها أجور العمال التي تختلف بالطبع من عامل لآخر حسب مهارته وكفاءته. وكذلك هناك سوق لرأس المال وسوق للأراضي سواء أراضي بناء أو أراضي زراعية، وهذا السوق موضَّح في الجزء العلوي من الشكل رقم (١).

### تعريف السوق اقتصادياً:

هو مجموع البائعين والمشتريين لسلعة معينة أو لعنصر من عناصر الإنتاج في فترة زمنية معينة ومنطقة معينة وعلى اتصال وثيق فيما بينهم.

### نطاق السوق:

نطاق السوق ومداه يتحدد وفقاً لعوامل هي:

- ١- وسيلة الاتصال.
- ٢- عدد المتعاملين في السوق.
- ٣- طبيعة ونوع السلعة أو الخدمة.
- ٤- السعر السائد في السوق.
- ٥- العرف والعادات والتقاليد.
- ٦- المشاكل الصناعية والعمالية.
- ٧- الظروف التي يتم بموجبها التبادل.
- ٨- الاجراءات والسياسات المالية والاقتصادية للدولة.
- ٩- درجة تجانس السلعة أو الخدمة.
- ١٠- مدى الارتباط بين البائع والمشتري.

## الأسعار

تعريف التسعير

هو كمية النقود التي تدفع مقابل الحصول على كمية من السلع أو مقدار معين من الخدمات.

مثال:

أنت تدفع ٥ ريالات مقابل كيلو تفاح، فإذاً يكون سعر كيلو التفاح هو خمسة ريالات، وتدفع ٥٠ ريالاً مقابل ساعة عمل للسباك، فإذاً يكون سعر ساعة عمل السباك ٥٠ ريالاً. والسعر الذي يتحدد في السوق سواء كان سوق السلع والخدمات أو سوق عوامل الإنتاج هو السعر الذي تتفق فيه رغبات البائعين مع رغبات المشترين، أو بعبارة أخرى هو السعر الذي يتساوى عنده الكميات المعروضة مع الكميات المطلوبة، وسنأتي على هذه النقطة بالتفصيل فيما بعد.

## تركيب السوق

يعمل كل من سوق السلع النهائية والخدمات (أي السوق التي يتم فيها بيع وشراء السلع كالمواد الغذائية، الملابس، الأجهزة الكهربائية... إلخ)، والخدمات كخدمات (النقل، الشحن، المحامي... إلخ) وسوق خدمات عناصر الإنتاج (أي السوق التي يتم فيها بيع وشراء خدمات عناصر الإنتاج العمل ورأس المال والأرض)، إما في ظل نظام المنافسة أو في ظل نظام الاحتكار، ونتناول كلا النظامين بالتفصيل فيما يلي:

كلنا نعرف ماذا تعني كلمة منافسة، فكل فرد منا يمارسها في حياته، فالطفل مثلاً يتنافس مع إخوته على كسب انتباه والديه والطالب يتنافس مع زملائه في المدرسة للحصول على أعلى الدرجات وفريق الكرة يتنافس مع فريق آخر للحصول على الكأس وهكذا.

أما المنافسة من الواجهة الاقتصادية والتي تعمل في ظل النظام الاقتصادي فتهدف إلى إيجاد الحوافز لدى الأفراد لإنتاج أقصى ما يمكن إنتاجه من السلع والخدمات عن طريق استغلال



**الموارد المتوفرة بالمجتمع.** والمنافسة هذه تأخذ بعض الأشكال، فمنها «المنافسة الكاملة» ومنها «المنافسة غير الكاملة» أو «المنافسة العملية» وهي التي تسود معظم مؤسسات الأعمال التي تعمل تحت ظل النظام الاقتصادي الحر في الوقت الحاضر.

ويأتي على الطرف النقيض للمنافسة الكاملة «الاحتكار البحت» والذي يعني **تحكم منتج أو بائع واحد لسلعة أو خدمة معينة في السوق، حيث يقوم بتحديد الكميات المنتجة (المعرضة) من السلعة أو الخدمة وبيعها عند السعر الذي يحقق له أقصى الأرباح.** وفيما يلي نتناول الحديث عن «المنافسة الكاملة» و«المنافسة الاحتكارية» و«احتكار القلة» ثم نتناول بعد ذلك الحديث عن «الاحتكار البحت».

## ١- المنافسة الكاملة:

### التعريف:

هو ذلك السوق الذي تتوفر فيه المنافسة الكاملة بحيث لا يستطيع أي شخص من الأشخاص أن يتحكم في سعر السلعة السائدة في السوق سواء بالارتفاع أو الانخفاض أو أن يؤثر على طلب وعرض السلعة، ويكون في هذا السوق عدد كبير من المنتجين وعدد كبير من المستهلكين كذلك. والسلع التي يتعاملون بها قليلة ومتجانسة.

### شروط المنافسة الكاملة:

تتوفر «المنافسة الكاملة» في السوق سواء كان سوق السلع النهائية والخدمات أو سوق خدمات عوامل الإنتاج عندما تتوافر الشروط التالية:

(١) **كثرة عدد المستهلكين والمنتجين في السوق** ومن ثم فإن مشتريات كل مستهلك أو مبيعات كل منتج لا تمثل إلا جزءاً بسيطاً جداً من الكمية التي يتم التعامل بها وبالتالي فإن قراراتهم كل على حدة لا تؤثر على الأسعار السائدة في السوق أي أن كل وحدة من هذه الوحدات (الاستهلاك أو الإنتاج) من الصغر بمكان بحيث لا تؤثر في الأسعار في السوق، مما ينتج عنه وجود سعر واحد

في السوق. لأنه إذا أراد بائع أن يرفع سعره مع وجود عدد كثير من البائعين لهذه السلعة فإن المشتريين سوف يتحولون إلى بائع آخر فيضطر هذا البائع أن يبقى على السعر القديم وهو السعر السائد الذي يبيع به جميع البائعين. كما أن ليس لدى أي بائع الحافز لتخفيض سعره من السعر السائد في السوق.

**(٢) هناك علم تام بأحوال السوق** من حيث كمية السلع المتداولة في السوق ومن حيث أسعارها. كما أن العاملين لديهم أيضاً علم تام بفرص العمل المتوفرة في السوق بالأجر السائد بحيث يستطيع من لديه القدرة على العمل أن يتخذ القرار المناسب في هذا الشأن. وربما أكثر الأسواق التي تتميز بوجود معلومات كاملة لدى المتعاملين فيها هي سوق الأوراق المالية التي تتعامل في الأسهم، فالمتعاملون في هذا السوق لديهم معلومات عن أسعار جميع الأسهم المتداولة في هذا السوق وكمياتها.

**(٣) كل شخص يتعامل في السوق (مستهلك أو منتج أو عامل) يحاول تحقيق أكبر عائد ممكن.** فالمستهلك يحاول أن يحصل على السلعة بأقل الأسعار، والمنتج يحاول أن يبيع السلعة بالسعر الذي يحقق له أعلى الأرباح. والعامل يحاول أن يعمل بأعلى أجر في السوق وهكذا. أي أن العائد الشخصي هو المحرك الأساسي في السوق.

**(٤) لكل شخص في السوق (مستهلك أو منتج) حرية الدخول إلى السوق** كبائع أو مشترٍ وهذا يضمن عدم اتفاق بعض المنتجين على تكوين جبهة تؤثر على الأسعار في السوق.

**(٥) تجانس السلع المتبادلة في السوق.** فكلما كانت السلع متجانسة مثل الصابون بأنواعه معجون الأسنان بأنواعه، معجون الحلاقة، كان تأثير المنتج على السعر ضعيفاً وبالتالي تسود المنافسة الكاملة. إذ إن المستهلك لديه القدرة على استبدال الصابون بنوع آخر وهكذا.

**(٦) عدم وجود تكاليف نقل:** لأن المنافسة تفترض من المنتجين أن يتعاملوا على مقربة من بعضهم البعض بحيث لا توجد تكاليف نقل من سوق إلى أخرى.

### مزايا المنافسة الكاملة:

- ١- استخدام أفضل الطرق في الإنتاج وذلك في الأجل الطويل.
- ٢- الإنتاج يتم وفقاً لرغبة المستهلك.

- ٣- التوزيع الأكفأ للموارد الاقتصادية.
- ٤- حرية عناصر الإنتاج في الدخول والخروج في الإنتاج.

### عيوب المنافسة الكاملة:

- ١- عدم إنتاج السلع والخدمات الاجتماعية.
- ٢- إهمال التكاليف الاجتماعية.
- ٣- سيادة المشاريع الكبيرة في الأسواق.
- ٤- عدم استخدام أكفأ الطرق في الإنتاج في الأجل القصير.
- ٥- التأثير الكبير في الإعلان والدعاية على رغبات المستهلكين.

### ٢- المنافسة الاحتكارية:

#### تعريف المنافسة الاحتكارية:

حركة في سوق يتولى فيها عدد كبير من المشروعات المنتجة أو البائعة بيع سلعة أو خدمة واحدة. بحيث يعرض كل منها نوعاً من السلع والخدمات التي يمتاز بها عن غيره وتسمى أحياناً احتكار الكثرة.

#### شروط المنافسة الاحتكارية:

- ويعتبر السوق أنه يعمل في ظل المنافسة الاحتكارية إذا توافرت فيه الشروط التالية:
- ١- كثرة عدد البائعين والمشتريين مع صغر حجمهم.
  - ٢- حرية الدخول والخروج من السوق.
  - ٣- توفر معلومات كاملة لدى المتعاملين في السوق.
  - ٤- عدم تجانس السلع تجانساً كاملاً أو مطلقاً بمعنى أن هناك اختلافاً في السلع التي يقوم بإنتاجها كل منتج وذلك في نظر المستهلك.
  - ٥- درجة التحكم في السعر بشكل دقيق ومحكم.
  - ٦- التركيز على عوامل أخرى غير السعر.

ومن هذه الشروط نلاحظ أن **الفرق بينها وبين المنافسة الكاملة هو عدم تجانس السلع محل التبادل**. بحيث يكون الاختلاف في السعر ناتجاً عن اختلاف في الجودة أو في طريقة التغليف أو في طريقة الخدمة أو في طريقة ضمان السلع بعد بيعها... وهكذا.

### ٣- احتكار القلة:

يكون إذا توفرت فيه الشروط التالية:

- ١- عدد المنتجين للسلعة المتبادلة في السوق قليل.
- ٢- السلع متشابهة أو بديلة.

يتم في الغالب تقسيم السوق على المنتجين في ظل احتكار القلة، وإذا قام أحد المنتجين في السوق بمحاولة لزيادة نصيبه من السوق عن طريق الدعاية للسلع التي ينتجها أو تخفيض السعر فإنه لا بد وأن يتوقع رد فعل كبير من قبل المنتجين الآخرين كمحاولة منهم لمحافظة على نصيبهم في السوق. وتعتبر السلع الأولية<sup>(\*)</sup> التي تدخل في الصناعات من أهم هذه السلع التي تخضع لاحتكار القلة. على سبيل المثال معظم مواد البناء كحديد التسليح، الأسمت، الألومنيوم... إلخ. هذه السلع معظمها متشابهة أو بديلة تماماً. في حالة السلع النهائية التي قد يوجد بينها اختلاف ولكنها تُنتج بواسطة عدد صغير من المنتجين كالسيارات، الثلاجات، أمواس الحلاقة، أجهزة الراديو، إطارات السيارات وهكذا. هذه السلع تخضع لاحتكار القلة بالرغم من وجود بعض الاختلافات في مواصفات السلعة أو جودتها أو سعرها إلا أن عدد منتجها قليل، ومن الأمثلة فيما يتعلق بالخدمات على سوق احتكار القلة خدمة الاتصالات.

### ٤- الاحتكار البحث:

#### تعريف الاحتكار البحث:

يُعرف الاحتكار البحث بأنه **تحكم بائع واحد أو منتج واحد للسلعة في السوق وبالتالي يقوم بالتحكم في السوق إما عن طريق تحديد الكمية المنتجة والمعروضة في السوق أو عن طريق تحديد سعر السلعة وعرض الكميات التي يريد المستهلكون شراءها عند هذا السعر.**

(❖) الحديث هنا على مستوى المنتجين وليس تجارة الجملة أو التجزئة .

## شروط الاحتكار البحث:

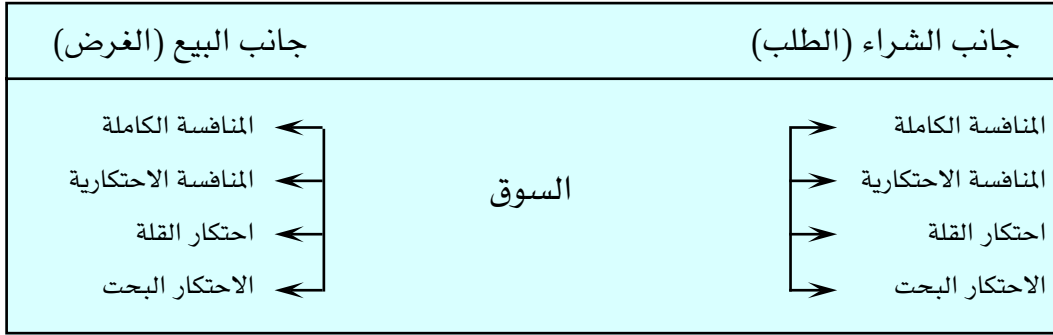
- ١- وجود منتج واحد للسلعة، وبالتالي فهو يمثل الصناعة بأكملها حيث لا يوجد أحد ينافسه في إنتاج سلعة مشابهة أو بديلة كشركات الكهرباء والمياه وسكك الحديد. وبالتالي فللمحتكر حرية التصرف في تحديد الكمية والسعر اللذين يرغبهما.
- ٢- تتميز أسعار السلع تحت نظام الاحتكار بارتفاعها عن الأسعار السائدة تحت نظام المنافسة مما يحقق للمحتكر أرباحاً كبيرة خاصة إذا كان المحتكر ينتج بكفاءة عالية.
- ٣- الثبات النسبي في الأسعار تحت ظل نظام الاحتكار عن الأسعار السائدة في حالة المنافسة حيث يفضل المحتكر أن يحافظ على مستوى الأسعار بدلاً من زيادتها خوفاً من أن يتحول كثير من المستهلكين عن شراء السلعة بالرغم من حاجتهم إليها مما يقلل من الطلب على السلعة ويؤثر على أرباح المحتكر.
- ٤- وجود عوائق للدخول في صناعة المحتكر. وهذا الاحتكار البحث يتوفر في كثير من الدول، وتقوم الدولة في معظم الأحيان بتنظيمه ومراقبته نظراً لأهمية السلع التي ينتجها المحتكر لأفراد المجتمع مثل الكهرباء - المياه - الهاتف.
- ٥- عدم ضرورة الحاجة إلى الدعاية والإعلان.

والجدول التالي يلخص الأنواع الرئيسية السابقة لتركيب السوق

نوع السوق	عدد المنتجين	نوع الإنتاج	مدى التحكم في السعر	حرية دخول السوق	أمثلة
المنافسة الكاملة	كبير جداً	متجانس	لا يوجد	حرية دخول منتجين جدد إلى السوق	معظم السلع الزراعية
المنافسة الاحتكارية	كبير	غير متجانس	محدود	حرية دخول منتجين جدد إلى السوق	ملابس، أحذية
احتكار القلة	قليل	متجانس أو غير متجانس	محاولة المحافظة على السعر السائد لمخافة رد فعل الآخرين	صعوبة كبيرة في دخول منتجين جدد إلى السوق	الحديد، السيارات الاتصالات، الألبان
الاحتكار البحث	واحد فقط	متميز ليس له بديل	تحكم كبير في السعر	لا يمكن دخول منتجين جدد إلى السوق	الكهرباء، المياه، سكك الحديد

## أنواع سوق الشراء

وتجدر الإشارة إلى أنه كما توجد أربعة أنواع رئيسية من السوق في حالة البيع، هناك أيضاً أربعة أنواع أخرى في حالة الشراء. فهناك حالة المنافسة الكاملة أي وجود عدد كبير من المشترين لا يستطيع أي منهم التحكم في السوق من ناحية الكمية المشتراة أو من ناحية السعر. وعلى الطرف النقيض من هذا هناك الاحتكار البحت أي وجود مشترٍ واحد فقط للسلعة ويستطيع بالتالي التحكم في الكمية المشتراة وفي السعر، وبينهما توجد المنافسة الاحتكارية أي عدد كبير من المشترين يقومون بشراء سلع غير متجانسة، واحتكار القلة أي عدد قليل من المشترين لسلع متجانسة أو غير متجانسة.



## موقف الإسلام من تركيب السوق

إن النظام الاقتصادي في الإسلام كما ذكرنا من قبل يحث على المنافسة الشريفة التي لا يسود فيها التطاحن بين البائعين بعضهم وبعض أو بينهم وبين المشترين بل يدعوهم للتسابق في إتقان العمل وجودة الإنتاج خالصاً لوجه الله تعالى وخدمة لإخوانهم المؤمنين، وفي نفس الوقت تحقيق الربح المعقول من وراء عملياتهم الإنتاجية. وعلى هذا فقد نهى الإسلام عن المزايدات بين البائعين والمشترين أو تعمد إيذاء المنافس لغيره بقصد أن يستأثر بالسوق وحده.

فالمنافسة السيئة لا يقرها الإسلام بل ينهى عنها لأنها ليست من مبادئ الإسلام أن يضر المسلم بأخيه المسلم بيغى من وراء ذلك مغنماً أو مكسباً مادياً يرجو به عرض الدنيا وينسى الآخرة، فالمؤمنون أخوة حيث يقول الرسول عليه الصلاة والسلام: «مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى» «رواه البخاري ومسلم».

فالصدق في التعامل وعدم الغش والخداع والجمع بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع هي الأسس الرئيسية التي تبنى على أساسها المنافسة في الإسلام، ولولي الأمر التدخل إذا انحرف الناس عن تلك الأسس لمنع الضرر عن أفراد المجتمع.

أما الاحتكار فقد نهى عنه الإسلام لأن فيه ضرراً على الناس من جراء تحكّم المحتكر في حاجات الناس وضرورات حياتهم بقصد تحقيق أرباح عالية.

وجاء نهى الإسلام هذا عن الاحتكار درءاً لمساوئِهِ ومضاره على أفراد المجتمع، ويأخذ الاحتكار في الإسلام أشكالاً منها **تخزين السلع بقصد رفع سعرها وقت الأزمات، أو التحكم في الأسواق من قبل المحتكر واستغلال الناس برفع أسعار السلع لتحقيق أقصى الأرباح.** أما إذا قام الفرد بتخزين بعض السلع لاستخدامها هو وعائلته في وقت تكون فيه هذه السلع متوفرة في السوق فلا يعتبر ذلك احتكاراً. كذلك إذا انفرد منتج بانتاج سلعة معينة أو قام بائع واحد بعرض سلعة ما فلا يدخل ذلك ضمن الاحتكار المنهي عنه طالما وأنه لا يستغل أفراد المجتمع ويحدث الضرر لهم.

أما إذا استغل الموقف وأحدث الضرر بالناس بأن رفع عليهم السعر وجب على ولي الأمر التدخل لدفع هذا الضرر عن الناس. ولولي الأمر أيضاً إذا دعت الضرورة لحاجة الناس أن يقوم بتسعير سلعة المحتكر، ويضرب مثلاً لهذه السلع الضرورية التي يحتاجها الناس كالكهرباء في المملكة والتي يقوم بإنتاجها منتج واحد فإن الدولة تقوم بدفع إعانات لشركة الكهرباء لتحقيق هدفين:

الأول: إيصال السلعة أي الكهرباء إلى المستهلك بسعر منخفض.

الثاني: ضمان ربح معقول للمساهمين في شركة الكهرباء.

وهذا التدخل من قبل ولي الأمر كما نرى يدفع الضرر عن أفراد المجتمع ويساعدهم في الحصول على السلعة بأسعار منخفضة وفي الوقت نفسه يضمن الربح للمنتج.

## أسئلة الفصل الثالث

س١: اذكر وحدات القرار أو النشاط الاقتصادي، مع توضيح كيف تقوم تلك الوحدات بنشاطها داخل المجتمع .

س٢: وضح عملياً كيف يعمل النشاط الاقتصادي في سوق عناصر الإنتاج وسوق السلع النهائية والخدمات .

س٣: عرف السوق، وكيف يتحدد نطاق السوق ومداه .

س٤: عرف المنافسة الكاملة، واذكر شروطها .

س٥: اذكر مزايا وعيوب المنافسة الكاملة .

س٦: عرف المنافسة الاحتكارية، وما هي شروطها .

س٧: عرف الاحتكار البحت، واذكر خصائصه .

س٨: وضح بالجدول الفروق بين أنواع تركيب السوق .

س٩: عرف كلاً من:

١- السعر .

٢- احتكار القلة .

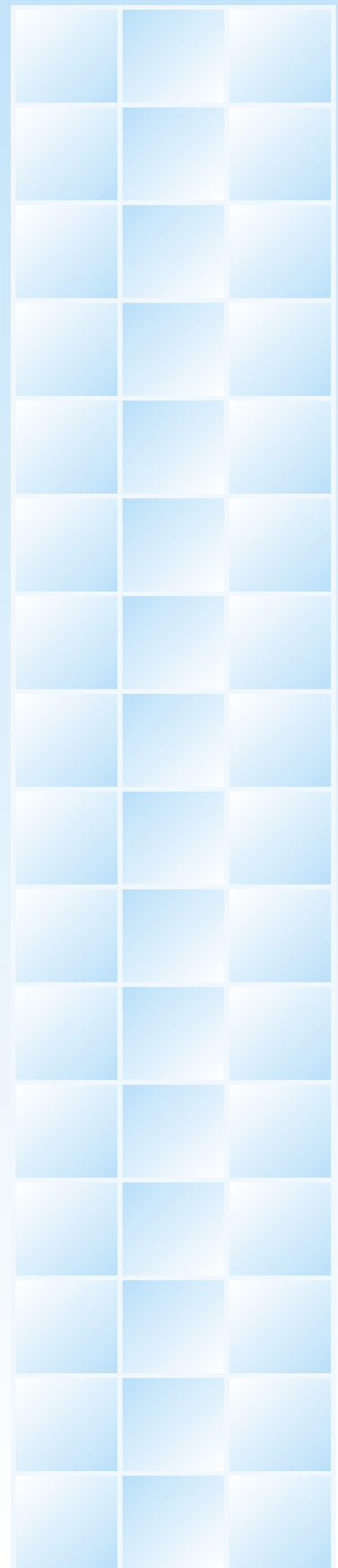
٣- الإنتاج .

٤- الاستهلاك .

٥- التبادل .



# الفصل الدراسي الثاني





## الفصل الرابع

### الطلب والعرض



## الطلب

يُعتبر الطلب من أهم أدوات التحليل الاقتصادي التي لا بد لطالب الاقتصاد من الإلمام بها والإحاطة بكنهها كي يستطيع التعرف على علم الاقتصاد ويدرك دوره في شتى مرافق الحياة المتعددة. وأهمية الطلب لا تقتصر على كونه أداة أساسية من أدوات التحليل الاقتصادي وإنما تمتد إلى الدور الخطير الذي يلعبه في الاقتصاد بوجه عام، فبينما نجده في بعض الأحيان يساعد بصفة جوهرية على انتشال الاقتصاد من الأزمات الاقتصادية نجده في أحيان أخرى يؤدي إلى الوقوع في هذه الأزمات. وهذا يدعونا إلى التساؤل عن ماهية الطلب والدور الخطير الذي يلعبه.

### تعريف الطلب:

**يُعرف الطلب بأنه الكمية التي يرغب ويستطيع المستهلكون شراءها من سلعة معينة عند سعر معين في وقت محدد من الزمن.**

وكما تلاحظ من هذا التعريف أن رغبة المستهلك في شراء سلعة معينة أو وحدات محددة من سلعة معينة لا تكف لشراء هذه السلعة بل لا بد وأن تقترن هذه الرغبة بالقدرة على الشراء لأن هذه القدرة هي التي تترجم الرغبة إلى واقع يتمثل في الحصول على هذه السلعة. فإذا كانت لدى شخص ما الرغبة في اقتناء سيارة مرسيدس مثلاً ولم تكون لديه المقدرة الشرائية للحصول على هذا النوع من السيارات فإن رغبته لن تؤثر على الطلب على سيارات المرسيدس وإنما فقط تظل حلماً يراود خيال ذلك الشخص.

كذلك تلاحظ أن التعريف يشتمل على عبارة «خلال فترة زمنية محددة» لأنه ما لم تقترن الكمية المطلوبة من سلعة معينة عند سعر محدد بفترة زمنية محددة فإنه لا معنى للحديث عن الطلب. فالقول إن زيداً يستهلك أربعة كيلو جرامات من اللحم لا معنى له ما لم يقترن بتحديد بفترة زمنية محددة كالقول مثلاً يستهلك أربعة كيلو جرامات من اللحم أسبوعياً.

## جدول الطلب:

يلاحظ عادة أن هناك علاقة محددة بين الكمية المطلوبة من سلعة معينة في وقت معين وبين سعر هذه السلعة. فكلما ارتفع سعر السلعة، انخفضت الكمية المطلوبة من هذه السلعة، وكلما انخفض السعر، ارتفعت الكمية المطلوبة<sup>(١)</sup>.  
والجدول التالي والذي يسمى جدول الطلب يوضح هذه العلاقة<sup>(٢)</sup>.

سعر الكيلو بالريال	الكمية المطلوبة بآلاف الكيلوجرامات شهرياً
١	١٢
٢	١٠
٣	٨
٤	٦
٥	٤

جدول (١) الطلب على التفاح.

يتضح من الجدول أنه عندما كان سعر كيلو التفاح ريالاً واحداً كان مجموع الكمية المطلوبة من قبل جميع المستهلكين ١٢ ألف كيلو جرام في الشهر ولكن عندما ارتفع السعر إلى ريالين نجد أن الكمية المطلوبة من التفاح قد انخفضت إلى ١٠ آلاف كيلوجرام في الشهر. فإذا افترضنا أن السعر استمر في الارتفاع حتى وصل إلى خمسة ريالاً للكيلو جرام الواحد نجد أن الكمية المطلوبة من التفاح قد انخفضت إلى أربعة آلاف كيلو جرام في الشهر، أي أن الارتفاع الذي حدث للسعر - مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها - أدى إلى انخفاض الكمية المطلوبة لأن هذا الارتفاع سبب عزوف

(١) نفترض بقاء العوامل الأخرى التي تؤثر في الطلب على حالها ولمعرفة هذه العوامل أنظر محددات الطلب.

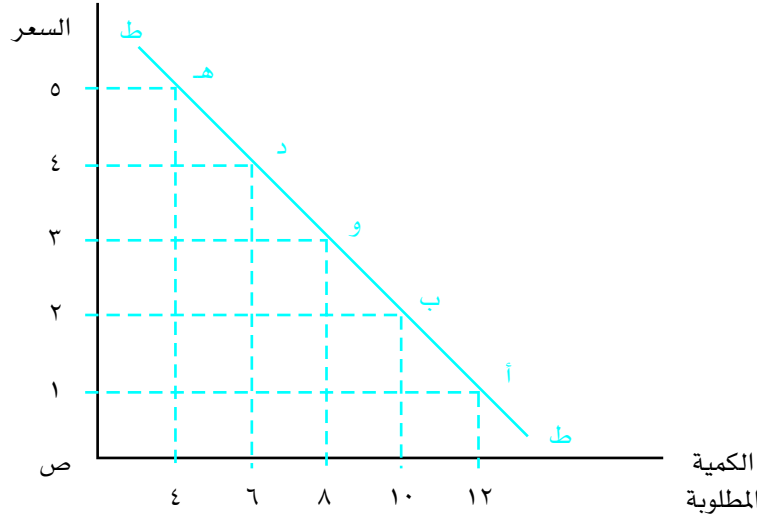
(٢) يمثل هذا الجدول طلب السوق على التفاح الذي هو عبارة عن مجموع طلبات الأفراد على هذه السلعة عند كل سعر. فلو فرض أن عدد المستهلكين لسلع معينة عند سعر معين ثلاثة أفراد كل منهم يستهلك مئة وحدة في الشهر لأصبح طلب السوق على هذه السلعة عند ذلك السعر ثلاث مئة وحدة شهرياً.

بعض المستهلكين عن استهلاك التفاح نظراً لأن دخلهم أصبح لا يمكنهم من تحمل هذه الزيادة التي طرأت على أسعار التفاح، وحتى الذين مازالوا يستهلكونه بدأوا بتخفيض استهلاكهم. وجدول الطلب يمكن أيضاً قراءته من الأسفل. فانخفاض سعر الكيلو جرام من خمسة ريالات إلى أربعة ريالات مثلاً أدى إلى زيادة الكمية المطلوبة من أربعة آلاف كيلو إلى ستة آلاف كيلو لأن هذا الانخفاض أدى إلى اجتذاب مشتريين جدد أضافوا التفاح إلى سلعتهم الاستهلاكية.

## منحنى الطلب:

وهو عبارة عن الصورة البيانية لجدول الطلب، أو الصورة البيانية التي تبين الكمية المطلوبة عند كل سعر، فإذا مثلنا الكميات المطلوبة من التفاح على المحور الأفقي والسعر على المحور الرأسي وقمنا بنقل المعلومات الموجودة في الجدول السابق فإننا نحصل على المنحنى ط ط (الشكل رقم ١) والذي يسمى منحنى الطلب.

وطريقة الحصول على هذا المنحنى هي طريقة بسيطة للغاية إذ قمنا بمد خط أفقي عند كل سعر حتى يتقاطع مع الخط الرأسي الممثل للكمية المطلوبة عند هذا السعر، ثم قمنا بتوصيل هذه النقاط كي نحصل على المنحنى المراد رسمه.



شكل رقم (١) منحنى الطلب .

ومنحنى الطلب ينحدر من أعلى إلى أسفل باتجاه الجنوب الشرقي كما هو واضح في الشكل رقم (١). ولهذه الخاصية أهمية كبيرة إذ إنها تؤكد ما سبق وأن ذكرناه وهو أنه عندما تنخفض الأسعار تزداد الكمية المطلوبة أما عندما ترتفع الأسعار فإن الكمية المطلوبة تبدأ بالانخفاض. وهذا هو قانون الطلب والذي ينص على أن هناك علاقة عكسية بين الكمية المطلوبة من سلعة ما وبين سعرها. وتجدر الإشارة إلى أن هذه العلاقة هي علاقة عامة لا تختص بسلعة معينة أو مجموعة معينة من السلع وإنما تشمل أغلب السلع والخدمات، ففي الوقت الذي تنطبق فيه على التفاح والبرتقال تجدها تنطبق على السيارات والبتترول وهكذا. وإذا كان هذا القانون شاملاً لجميع السلع والخدمات، وإذا كان دوره أساسياً في النظرية الاقتصادية والتحليل الاقتصادي يحق لنا أن نتساءل **لماذا يؤدي انخفاض الأسعار إلى زيادة الكمية المطلوبة؟ ولماذا تنخفض الكمية المطلوبة عندما ترتفع الأسعار؟**

وللإجابة على هذه التساؤلات يجب أن نعرف أن **السعر يشكّل «عقبة»** في سبيل حصول الإنسان على ما يريده من السلع والخدمات خاصة وأن السلع التي تتنافس على دخله المحدود كثيرة، وكلما كبرت هذه العقبة، ازدادت صعوبة ما يريد الإنسان الحصول عليه والعكس صحيح. لذلك نجد أن المستهلك العادي عندما يرتفع السعر إما أن يتخلى عن استهلاك جزء من السلعة التي ارتفع سعرها أو أنه يتخلى تماماً عن استهلاكها، ويقوم باحلال سلعة أخرى محلها (كأن يقوم مثلاً باحلال البرتقال محل التفاح الذي ارتفع سعره)، وفي كلتا الحالتين تنخفض الكمية المطلوبة نتيجة لارتفاع السعر، أما في حالة انخفاض السعر، فإن السعر أصبح لا يشكل عقبة لبعض المستهلكين كما أنه لم يعد عقبة كبيرة للبعض الآخر. لذلك نجده يشجع بعض المستهلكين على زيادة استهلاكهم كما أنه يجذب مستهلكين جديداً لم يكن في استطاعتهم شراء هذه السلعة قبل انخفاض ثمنها.

## محددات الطلب:

بعد الحديث عن الطلب وأهميته نتناول العوامل التي تحدده، هذه العوامل يمكن إيجازها فيما يلي:



## ١- سعر السلعة المراد شرائها:

ويعتبر هذا العامل من أهم محددات الطلب نظراً للأسباب التي سبق ذكرها .

## ٢- الدخل:

ويؤدي هذا العامل دوراً كبيراً في تحديد الطلب، وذلك بسبب العلاقة الإيجابية التي تربط بين هذين العاملين؛ أي أن زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الطلب وأن انخفاض الدخل يؤدي إلى انخفاض الطلب، وخاصة بين الفئات ذات الدخل المنخفض والتي توجه معظم دخلها لإشباع حاجاتها المعيشية الضرورية ولذلك يتأثر طلبها على السلع بمستوى دخلها . وتجربة المملكة العربية السعودية تؤكد هذه الحقيقة حيث أدى ارتفاع الدخل بعد عام ١٣٩٣هـ إلى زيادة الطلب على معظم السلع والخدمات مثل المنازل والسيارات والسفر .

## ٣- عدد المستهلكين:

من الواضح أنه كلما زاد عدد المستهلكين لسعة ما، زاد الطلب عليها، لأن الطلب الكلي على سلعة ما هو في الحقيقة عبارة عن مجموعة الكميات المطلوبة من قبل كل مستهلك لهذه السلعة عند كل سعر ممكن .

ويزداد عدد المستهلكين بواسطة عدة طرق منها الطرق البيولوجية الممثلة في زيادة معدلات النمو السكاني ومنها الطرق الأخرى كالهجرة وتحسين وسائل المواصلات وما ينجم عنه من ربط المناطق والأسواق بعضها ببعض والدعاية والإعلان التي زادت فاعليتها في العصر الحديث .

## ٤- الأذواق المستهلكين:

يؤدي التغير في الأذواق لصالح سلعة معينة إلى زيادة الطلب عليها، أما التغير في الأذواق لغير صالح سلعة ما فإنه يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها . ونضرب مثلاً على ذلك بالطلب على العُقل . ففي الماضي لم يكن يلبس العُقل إلا طبقة صغيرة نوعاً ما من المجتمع السعودي تتمثل في كبار الموظفين والوجهاء وبعض المتقدمين في السن . أما اليوم وبعد أن تغير الذوق لصالح هذا النوع من السلع أصبحت العُقل تستعمل من قبل الأغلبية الساحقة من المجتمع ولم يعد استعمالها يقتصر على فئة دون أخرى .

## ٥- أسرار السلع البديلة

إذا ارتفعت أسعار السلع البديلة لسلعة ما فإن الطلب على هذه السلعة سوف يزداد، أما إذا انخفضت أسعار هذه السلع فإن هذا لا بد وأن يؤدي إلى انخفاض الطلب على هذه السلعة لأن جزءاً من مستهلكيها يقوم بإحلال السلع التي انخفض سعرها محل هذه السلعة، فلو فرضنا أن أسعار الدجاج والسمك انخفضت انخفاضاً كبيراً بينما لم تنخفض أسعار بقية اللحوم فإن هذا يؤدي إلى زيادة الطلب على الدجاج والسمك وإلى انخفاض الطلب على اللحوم الأخرى فإن هذا يؤدي إلى زيادة الطلب على الدجاج والسمك وإلى انخفاض الطلب على اللحوم الأخرى لأن جزءاً من المستهلكين على الأقل قام بتخفيض استهلاكه من اللحوم مقابل زيادة استهلاكه من السمك والدجاج.

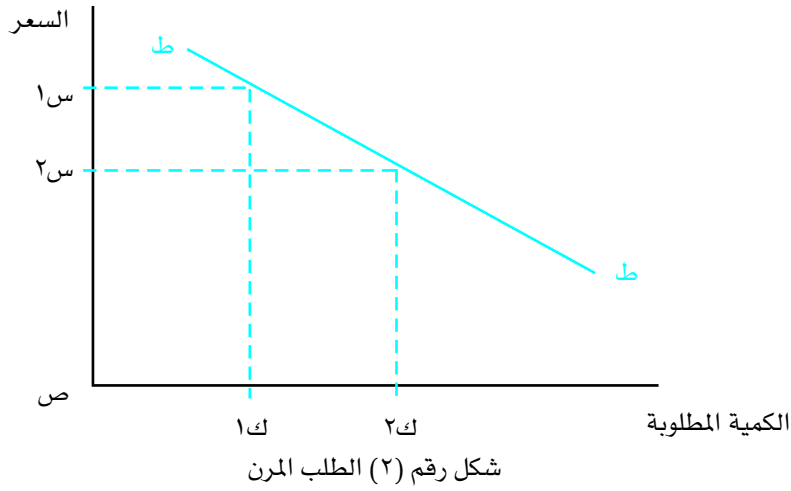
والعوامل الأربعة الأخيرة هي العوامل التي نفترض دائماً ثباتها عند دراسة الطلب على سلعة معينة. فإذا كان الطلب يتأثر بعوامل أخرى غير السعر فلا بد من عزل أثر هذه العوامل إذا ما أردنا معرفة الأثر الذي يحدثه التغيير في السعر على الكمية المطلوبة وإلا لكانت النتيجة مضللة أو غير صحيحة، فمثلاً إذا زاد دخل أحد المستهلكين في الوقت الذي زاد فيه سعر إحدى السلع التي يستهلكها فإن من المحتمل جداً أن تكون النتيجة زيادة الطلب على هذه السلعة بالرغم من ارتفاع سعرها، وهذا يتعارض مع قانون الطلب. لكن هذه الزيادة في الطلب لم تحدث نتيجة لارتفاع السعر وإنما حدثت بسبب الزيادة التي طرأت على الدخل والتي جعلت المستهلك لا يتأثر كثيراً بارتفاع السعر. لذلك لا بد من الإشارة إلى ثبات الدخل وأسعار السلع البديلة وأذواق المستهلكين وأعدادهم لمعرفة ازدياد أو انخفاض الكميات المطلوبة نتيجة لانخفاض أو ارتفاع الأسعار.

## مرونة الطلب:

حتى الآن لم نتطرق إلى درجة استجابة الطلب للتغيير في السعر. صحيح أننا نعرف أنه إذا ارتفع السعر - مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة - تنخفض الكمية المطلوبة، وإذا انخفض السعر - مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها - تزداد الكمية المطلوبة، لكننا لا نعرف الدرجة التي انخفضت أو ارتفعت بها هذه الكمية، وعندما نتكلم عن مدى تأثير السعر على الكمية المطلوبة فإننا نتكلم عما يسمى **بمرونة الطلب**.

## تعريف مرونة الطلب:

يمكن تعريف مرونة الطلب بأنها درجة استجابة المستهلك للتغير الذي يحدث للسعر. وهناك عدة أشكال لمرونة الطلب مبنية على الدرجة التي تستجيب بها الكمية المطلوبة للتغير في السعر. فالطلب يكون مرناً إذا أدى التغير في السعر إلى تغير في الكمية المطلوبة بنسبة أكبر. كأن ينتج عن ارتفاع السعر بنسبة ٥% (٥ في المئة) مثلاً انخفاض الكمية المطلوبة بنسبة أكبر.



## قياس مرونة الطلب:

يمكن قياس مرونة الطلب عن طريق المعادلة التالية:

$$\text{المرونة السعرية} = \frac{\text{التغير النسبي في الكمية المطلوبة}}{\text{التغير النسبي في السعر}}$$

$$\text{م ط} = \frac{\Delta ك}{ك} \div \frac{\Delta س}{س} = \frac{\Delta ك}{ك} \times \frac{س}{\Delta س} \quad \text{أو}$$

حيث:

م ط = مرونة الطلب السعرية.

ك = الكمية المطلوبة قبل التغير (الأصلية).

س = السعر قبل التغير (الأصلي).

$\Delta$  ك = التغير في الكمية المطلوبة وهي (الكمية الأصلية - الكمية المطلوبة بعد التغير).

$\Delta$  س = التغير في السعر وهو (السعر بعد التغير - السعر قبل التغير).

### حالات مرونة الطلب:

**ويلاحظ** أن العلاقة بين الكمية المطلوبة من السلعة وسعر السلعة في جميع الحالات بالنسبة للمرونة هي علاقة عكسية، وبذلك يمكن وضع إشارة سالبة أمام الناتج.

مالا نهاية $\infty$	كامل المرونة أو لا نهائي المرونة
أكبر من واحد صحيح	مرن
واحد صحيح	متكافئ المرونة أو متساوي المرونة
أقل من واحد صحيح	غير مرن
صفر	عديم المرونة

وفيما يلي شرح كل منها بالتفصيل.

## أولاً: الطلب المتكافئ المرونة:

وهو يعني أن أي تغيير في السعر فإنه يؤدي إلى تغيير عكسي في الكمية المطلوبة ولكن بنفس النسبة مع ثبات العوامل الأخرى.

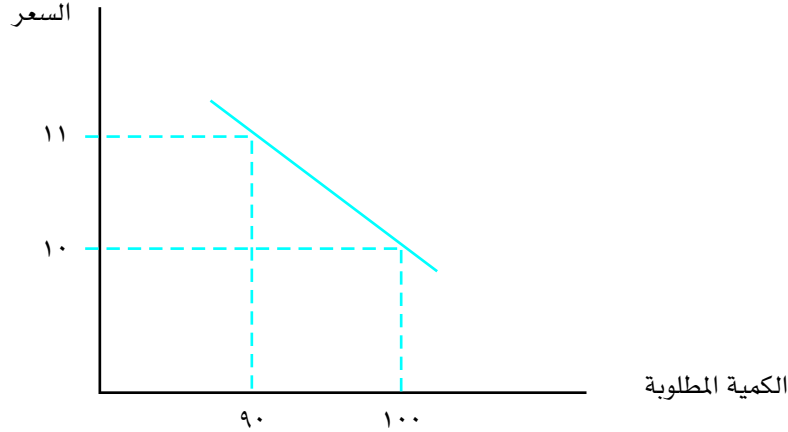
مثال:

الكمية المطلوبة	السعر
١٠٠	١٠
٩٠	١١

$$\frac{\Delta ك}{س} \times \frac{س}{ك} = \frac{\Delta س}{س} \div \frac{\Delta ك}{ك} = م ط$$

$$١ = \frac{١٠}{١} \times \frac{١٠}{١٠٠} = \frac{١}{١٠} \div \frac{١٠}{١٠٠}$$

بما أنه يساوي الواحد الصحيح. إذاً الطلب متكافئ المرونة



**وبالاحظ:** أن ميل المنحنى ثابت وهو ٤٥° وهذا يدل على تساوي التغير.

والسلع التي تدخل في هذا النوع من المرونة فإنها تمثل السلع الشبه كمالية فإن أي تغيير في سعرها بالارتفاع أو بالانخفاض فإنه سوف يؤدي إلى تغيير عكسي في الكمية المطلوبة.

## ثانياً: الطلب المرن:

وهو يعني أن أي تغيير في سعر السلعة فإنه يؤدي إلى تغيير عكسي في الكمية المطلوبة ولكن بنسبة أكبر مع مراعاة ثبات العوامل الأخرى على حالها.

مثال:

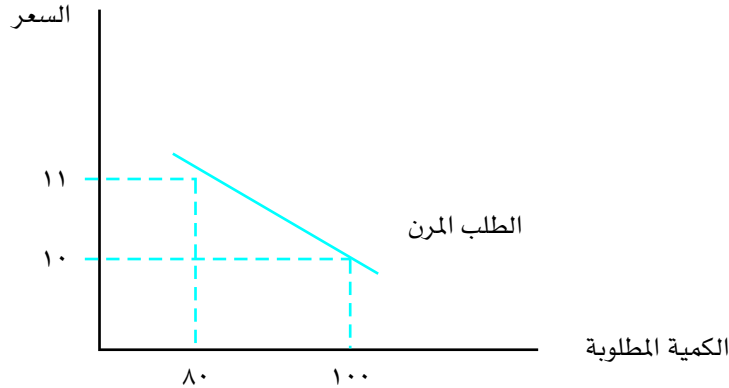
الكمية المطلوبة	السعر
١٠٠	١٠
٨٠	١١

$$\text{م ط ك} = \frac{\Delta \text{ك}}{\text{ك}} \div \frac{\Delta \text{س}}{\text{س}} = \frac{\Delta \text{س}}{\text{س}} \times \frac{\text{س}}{\Delta \text{ك}}$$

$$٢ = \frac{٢٠}{١} \times \frac{١٠}{١٠٠} = \frac{١}{١٠} \div \frac{٢٠}{١٠٠} =$$

وهو أكبر من الواحد الصحيح إذاً الطلب مرّن.

الطلب المرّن يمثل حالة السلع الكمالية. حيث أنه عند ارتفاع السعر بنسبة معينة فإن ذلك سوف يؤدي إلى انخفاض الكمية المطلوبة من هذه السلعة الكمالية بنسبة أكبر. وعند انخفاض السعر بنسبة معينة يؤدي إلى زيادة الكمية المطلوبة بنسبة أكبر.



### ثالثاً: الطلب غير المرن:

أي أن تغيير السلعة من ناحية السعر يؤدي إلى تغيير عكسي في الكمية المطلوبة من السلعة ولكن بنسبة أقل من التغيير في السعر مع ثبات العوامل الأخرى على حالها.

مثال:

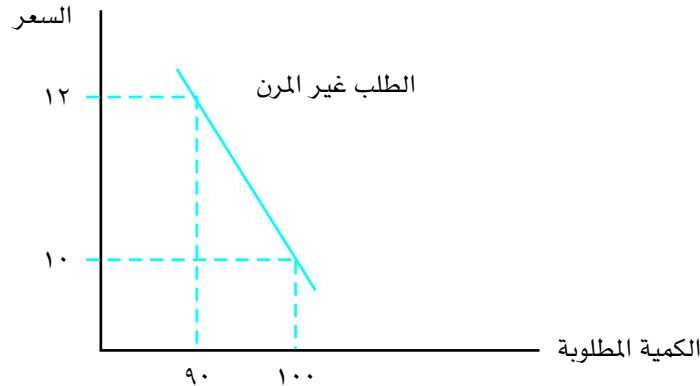
الكمية المطلوبة	السعر
١٠٠	١٠
٩٠	١٢

$$م ط = \frac{\Delta ك}{ك} \div \frac{\Delta س}{س} = \frac{\Delta ك}{ك} \times \frac{س}{\Delta س}$$

$$\frac{١}{٢} = \frac{١٠}{٢} \times \frac{١٠}{١٠٠} = \frac{٢}{١٠} \div \frac{١٠}{١٠٠} =$$

بما أنه أقل من واحد صحيح إذن الطلب غير مرّن.

يلاحظ: أن منحني الطلب يميل ويكاد أن يوازي المحور الرأسي، والسلع الضرورية هي التي تدخل في هذا النوع من المرونة حيث إن تغيرات الأسعار لا تؤثر على الكمية المطلوبة إلا بدرجة قليلة.



## رابعاً: الطلب العديم المرونة:

وهو يعني أن أي تغيير في السعر لا يؤدي إلى أي تغيير في الكمية المطلوبة مع ثبات العوامل الأخرى على حالها.

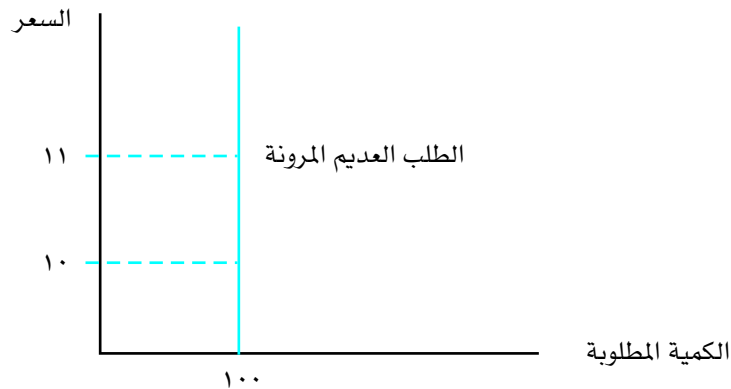
مثال:

الكمية المطلوبة	السعر
١٠٠	١٠
١٠٠	١١

$$م\ ط = \frac{\Delta ك}{ك} \div \frac{\Delta س}{س} = \frac{\Delta ك}{ك} \times \frac{س}{\Delta س}$$

$$صفر = \frac{0}{10} = \frac{0}{1} \times \frac{10}{100} = \frac{1}{10} \div \frac{0}{100} =$$

**يلاحظ:** منحنى الطلب العديم المرونة موازياً لمحور السعر، ويدخل في الطلب العديم المرونة السلع الضرورية للمستهلك مثل الخبز والماء والدواء، لذلك مهما تغير السعر فلن تتأثر الكمية المطلوبة من السلعة بل تبقى ثابتة.





### خامساً: الطلب اللانهائي المرونة:

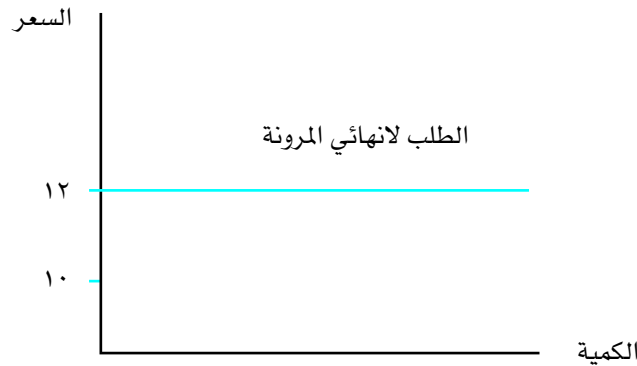
وهو يعني أن أي تغيير في السعر يؤدي إلى تغيير عكسي في الكمية المطلوبة إلى ما لا نهاية مع افتراض ثبات العوامل الأخرى على حالتها.

الكمية المطلوبة	السعر
١٠٠	١٠
∞	١٢

$$\frac{\Delta ك}{\Delta س} \times \frac{س}{ك} = \frac{\Delta س}{س} \div \frac{\Delta ك}{ك} = م ط$$

$$\infty = \frac{\infty}{200} = \frac{\infty}{2} \times \frac{10}{100} = \frac{2}{10} \div \frac{\infty}{100} =$$

**ويلاحظ** أن الطلب اللانهائي المرونة يكون موازياً لمحور الكمية ويدخل في هذا النوع من الطلب السلع الحساسة جداً عند تغير السعر، فزيادة السعر قد تؤدي إلى الغاء السلعة من قبل المستهلك كما يؤدي انخفاض السعر إلى زيادة الكمية المطلوبة إلى أي مستوى.

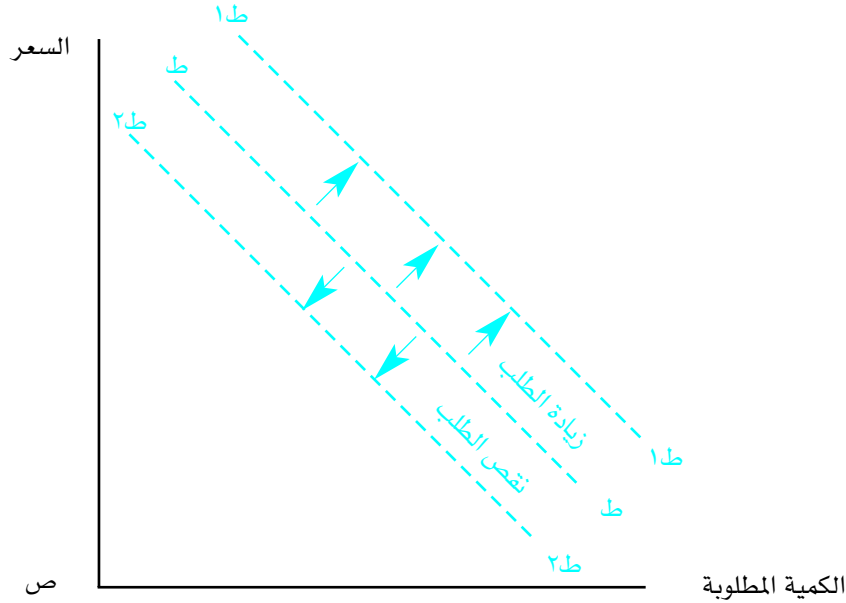


## التغير في الطلب والتغير في الكمية المطلوبة:

وفي ختام تحليلنا للطلب لا بد وأن نشر إلى أهمية التفريق بين التغير في الكمية المطلوبة والتغير في الطلب، فالتغير في الكمية المطلوبة هو تحرك على نفس منحنى الطلب، أو بمعنى آخر هو تغير في الكمية المطلوبة ناتج بصفة كلية عن تغير في السعر. والشكل رقم (١) في مثال الطلب على التفاح يوضح ذلك حيث تم التحرك من النقطة (أ) إلى النقطة (ب) على نفس المنحنى عندما انخفضت الكمية المطلوبة من ١٢ ألف إلى ١٠ آلاف كيلوجرام نتيجة لارتفاع السعر من ريال واحد إلى ريالين.

أما التغير في الطلب فإنه يعني انزحافاً في منحنى الطلب إما إلى اليمين أو إلى اليسار نتيجة لتغير واحد أو أكثر من العوامل المحددة للطلب كالدخل وأسعار السلع البديلة وأذواق المستهلكين وأعدادهم. والشكل التالي (شكل رقم ٣) يصور انزحاف منحنى الطلب.

ففي البداية كان منحنى الطلب (ط) ولكن عندما زاد الطلب زحف المنحنى إلى اليمين ليصبح (ط١) وعندما انخفض الطلب زحف المنحنى إلى اليسار ليصبح (ط٢).



شكل رقم (٣) التغير في الطلب

## العرض

### تعريف العرض:

يمكن تعريف العرض بأنه عبارة عن كميات السلع التي يرغب ويستطيع البائعون عرضها للبيع عند سعر معين خلال فترة زمنية معينة.

وزيارة قصيرة لسوق من الأسواق المنتشرة في مدن المملكة تعطينا فكرة مبسطة عن العرض، ففي المحلات التجارية المخصصة لبيع الملابس تجد مئات الأنواع من الأقمشة المعروضة للبيع عند سعر معين لكل منها. والحال كذلك بالنسبة للمحلات التي تبيع الساعات أو الكتب أو المواد الغذائية.

### جدول العرض:

عندما نبدأ في التحليل من وجهة نظر المنتج نجد أن زيادة السعر أمر مرغوب فيه وهو يدفع المنتج إلى زيادة إنتاجية لأنه يزيد من أرباحه كما أنه يزيد من مقدرته على استخدام عناصر الإنتاج المستخدمة في إنتاج هذه السلعة. وبنفس المنطق نجد أن انخفاض السعر أمر غير مرغوب فيه بالنسبة للمنتج لأنه يؤدي إلى انخفاض الكمية المعروضة (لماذا؟). وهذا يعني أن هناك علاقة إيجابية

الجدول (٢) جدول العرض (١)

الكمية المعروضة بآلاف الكيلوجرامات شهرياً	سعر الكيلو بالريال
٤	١
٦	٢
٨	٣
١٠	٤
١٢	٥

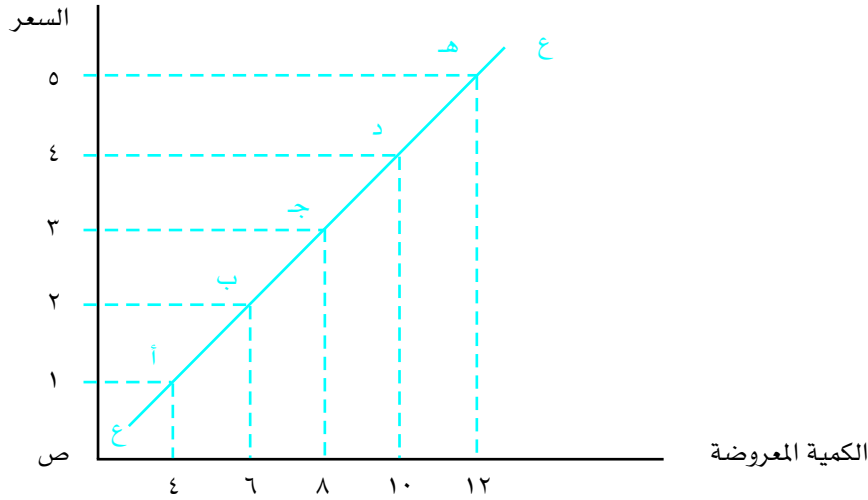
(١) يمثل هذا الجدول عرض السوق الذي هو عبارة عن مجموع عرض المنشآت المختلفة التي يتكون منها السوق عند كل سعر معين.

بين السعر والكمية المعروضة، فكلما ارتفع السعر، زادت الكمية المعروضة من هذه السلعة وكلما انخفض السعر انخفضت الكمية المعروضة، وهذا هو ما يعرف بقانون العرض. والجدول السابق والمسمى جدول العرض يبين هذه العلاقة بطريقة أخرى هي طريقة الأرقام.

والعلاقة بين السعر والكمية المعروضة كما هو واضح من الجدول **علاقة طردية** إذ إنه عندما كان سعر الكيلو ريالاً واحداً كانت الكمية المعروضة ٤٠٠٠ كيلو جرام، غير أنه عندما ارتفع السعر إلى ريالين زادت الكمية المعروضة إلى ٦٠٠٠ كيلو جرام، وهكذا تستمر هذه العملية على هذا المنوال حتى تصبح الكمية المعروضة ١٢ ألف كيلو جرام عندما يرتفع السعر إلى خمسة ريالات. والآن لنتوقف قليلاً ونفكر في سر هذه العلاقة. سبق وأن ذكرنا أنه كلما ارتفع سعر سلعة ما، زاد الأيراد من هذه السلعة. أي أن الأيراد الذي يحصل عليه من إنتاج وبيع هذه السلعة يصبح أكبر كلما ارتفع سعرها. وهذا بالطبع يدعو المنتج إلى بذل كل جهوده وتركيز كل إمكانياته لزيادة إنتاج هذه السلعة لكي يزيد من أرباحه.

### منحنى العرض:

يعرف منحنى العرض بأنه **الصورة البيانية التي تبين الكمية المعروضة من سلعة ما عند كل سعر**، ولرسم منحنى العرض نستخدم الأرقام الموجودة في الجدول (٢). في البداية دعنا نمثل الكمية المعروضة من التفاح على المحور الأفقي والسعر على المحور الرأسي. بعد ذلك نقوم بتقسيم المحور الرأسي إلى خمسة أجزاء تمثل الأسعار والمحور الأفقي إلى خمسة أجزاء تمثل الكميات المختلفة المعروضة عند كل سعر. ثم نقوم بتوصيل هذه الأجزاء أو النقاط لنحصل على المنحنى (ع) والذي يسمى منحنى العرض والموجود في الشكل رقم (٥). ونلاحظ على هذا المنحنى أنه يمتد من الجنوب الغربي للشكل إلى الشمال الشرقي مظهراً بذلك العلاقة الطردية بين السعر والكمية المعروضة.



شكل رقم (٥) منحنى العرض

## العوامل التي تحدد العرض:

يحدث التغير في العرض إما بالزيادة أو النقصان نتيجة لتغير أحد أو كل العوامل التالية:

### ١- تكاليف الإنتاج:

لاشك أن تكاليف الإنتاج عامل مهم في تحديد المعروض من أيّة سلعة أو خدمة. فانخفاض هذه التكاليف يؤدي إلى زيادة المعروض لأنه يؤدي إلى إنتاج وحدات أكثر بنفس التكاليف أو بمعنى آخر يؤدي إلى إنتاج وحدات أكثر بتكاليف أقل لكل وحدة منتجة، كما أنه يؤدي إلى ظهور منتجين جدد لم يكن باستطاعتهم الدخول في الإنتاج قبل هذا الانخفاض، أما إذا ارتفعت تكاليف الإنتاج فإن هذا يؤدي إلى انخفاض العرض (لماذا)؟

### ٢- عدد البائعين:

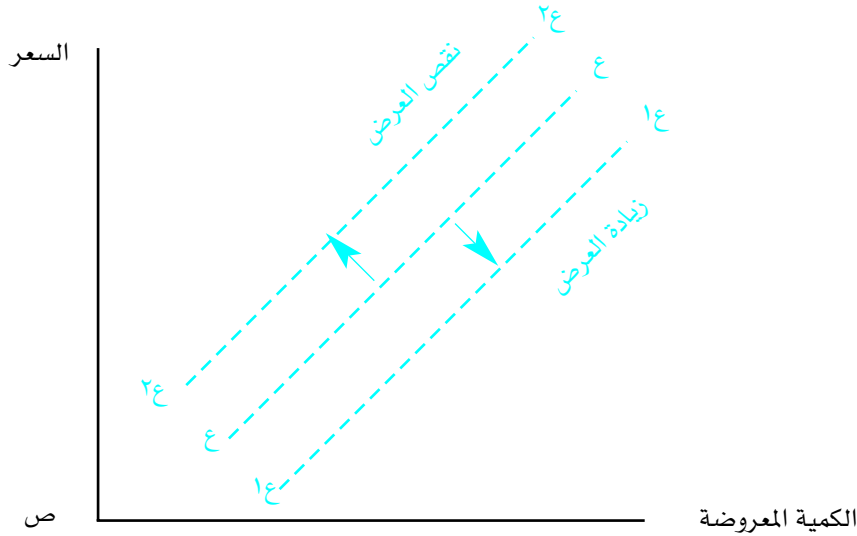
إن زيادة عدد البائعين تؤدي إلى زيادة عرض السلعة، كما أن انخفاض عدد البائعين يؤدي إلى انخفاض عرضها. وقد سبقت الإشارة إلى أن عرض السوق لسلعة معينة يتكون من مجموع عرض المنشآت المختلفة التي تتكون منها هذه السوق، ولهذا يزداد العرض بزيادة عدد هذه المنشآت فلو كان عدد المنشآت التي تنتج سلعة معينة عشر منشآت مثلاً ثم انضمت منشأة أخرى لأصبح عرض السلعة مساوياً لمجموع عرض هذه المنشآت الإحدى عشرة.

### ٣- أسعار السلع البديلة:

إذا ارتفعت أسعار السلع البديلة يتجه جزء من المستهلكين إلى السلعة التي لم يرتفع ثمنها وهذا يؤدي إلى زيادة المعروض من هذه السلعة لتغطية الطلب الجديد. فلو ارتفعت أسعار سيارات تويوتا مثلاً بينما لم ترتفع أسعار سيارات نيسان فإن جزءاً من المستهلكين سوف يتحول لشراء سيارات نيسان مما يزيد عرض هذا النوع من السيارات ليغطي الطلب الإضافي. «إن أي تغير في هذه العوامل يؤدي إلى زيادة أو انخفاض العرض وبمعنى آخر انزحاف منحنى العرض إلى اليمين (في حالة زيادة العرض) أو اليسار (في حالة انخفاضه). كما في شكل رقم (٦).

### التغير في العرض والتغير في الكمية المعروضة:

يعني التغير في العرض انزحاف منحنى العرض إلى اليمين أو إلى اليسار. إذ إن زيادة العرض تعني استعداد المنتجين لإنتاج كميات أكبر عند نفس مستوى الأسعار السابقة. فإذا كان المنتج يعرض للبيع ألفي وحدة من سلعة ما عندما كان السعر ريالاً واحداً ثم أصبح ينتج ثلاثة آلاف وحدة عند نفس السعر فإن هذا يعني أن العرض زاد بقدار ألف وحدة وانزحف منحنى العرض إلى اليمين. أما لو قرر المنتج تخفيض إنتاجه إلى خمسمائة وحدة لحدث العكس حيث يزحف منحنى العرض إلى اليسار كما هو واضح في الشكل التالي:



شكل رقم (٦) التغير في العرض

في الشكل رقم (٦) كان منحنى العرض الأصلي (ع ع)، غير أنه عندما زاد العرض زحف هذا المنحنى إلى اليمين ليصبح منحنى العرض الجديد (ع ١ع)، كما أنه عندما انخفض العرض زحف هذا المنحنى إلى اليسار ليصبح منحنى العرض الجديد (ع ٢ع).

هذا بالنسبة للتغير في العرض، أما التغير في الكمية المعروضة فإنه يعني التحرك على نفس منحنى العرض إما إلى جهة اليمين أو إلى جهة اليسار، فإذا زادت الكمية المعروضة كان التحرك إلى جهة اليمين كما حدث في الشكل رقم (٥) في عرض التفاح عندما تم الانتقال من النقطة (أ) إلى النقطة (ب) على المنحنى (ع ع). أما إذا انخفضت الكمية المعروضة فإن الانتقال يكون إلى اليسار مثلما تم الانتقال من (هـ) إلى (د) مثلاً على نفس المنحنى.

## مرونة العرض:

### أنواع مرونة العرض:

**ملحوظة:**  
إن الإشارة دائماً بالموجب (+) لأن العلاقة بين سعر السلعة والكمية المعروضة منها علاقة طردية مع افتراض ثبات العوامل الأخرى على حالها.

لا نهائي المرونة (كامل المرونة)	○ ○	ملا نهاية
مـرن أو (كبير المرونة)	—	أكبر من واحد صحيح
متكافئ المرونة أو (وحدوي المرونة)	—	واحد صحيح
غير مـرن أو (قليل المرونة)	—	أقل من واحد صحيح
عديم المرونة	—	صفر

وفيما يلي حالات المرونة الخمس:

### أولاً: العرض لا نهائي المرونة:

ويكون ذلك عندما يتغير سعر السلعة تغيراً بسيطاً يؤدي إلى تغير الكمية المعروضة من السلعة ولكن بشكل لا نهائي.

فمثلاً: لو ارتفع سعر السلعة ريالاً واحداً فإن ذلك سوف يدفع المنتجين إلى عرض كل ما لديهم من السلعة عند هذا السعر.

## مثال:

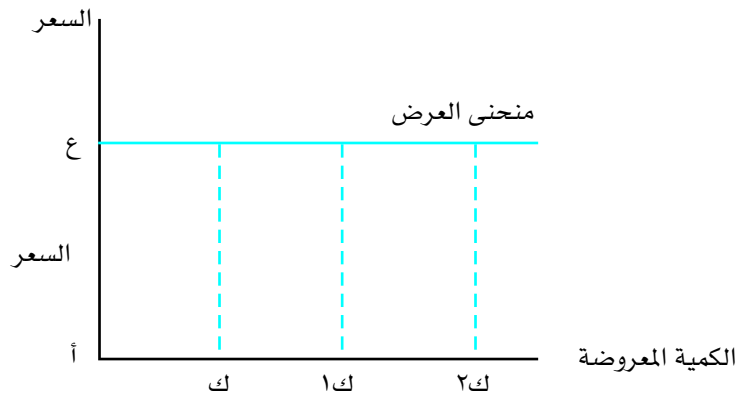
الكمية المعروضة	السعر
٥٠	١٠
∞	١١

$$= \frac{\Delta \text{ك}}{\Delta \text{س}} \times \frac{\text{س}}{\text{ك}} = \frac{\Delta \text{س}}{\text{س}} \div \frac{\Delta \text{ك}}{\text{ك}} = \text{م ع}$$

$$\infty = \frac{\infty}{1} \times \frac{10}{50} = \frac{1}{10} \div \frac{\infty}{50} = \text{م ع}$$

### يلاحظ من الرسم:

أنه عند السعر (ع) يعرض المنتجون إنتاجهم إلى ما لا نهاية ويوضح ذلك الكميات المعروضة من (ك، ك١، ك٢... إلخ) ويأخذ منحنى العرض شكلاً يوازي المحور الأفقي، وهذا يعني أنه لو انخفض السعر امتنع المنتجون عن عرض سلعهم.





## ثانياً: العرض المرن:

وهو يعني أنه إذا تغير السعر بنسبة معينة فإن الكمية المعروضة سوف تتغير بنسبة أكبر من التغير في السعر.

مثال:

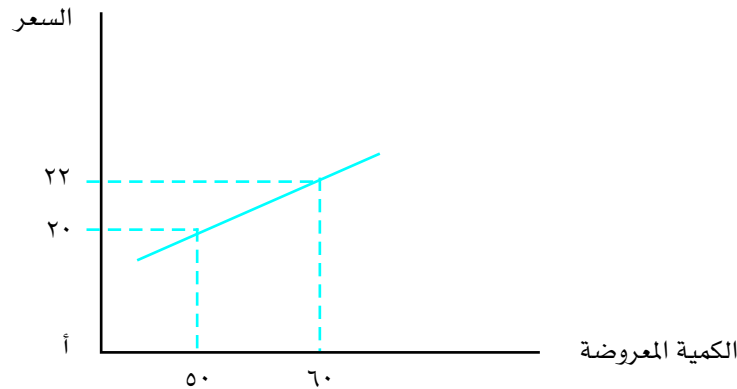
الكمية المعروضة	السعر
٥٠	٢٠
٦٠	٢٢

$$ع م = \frac{\Delta ك}{ك} \div \frac{\Delta س}{س} = \frac{\Delta ك}{ك} \times \frac{س}{\Delta س}$$

$$٢ = \frac{١٠}{٥٠} \times \frac{٢٠}{٢} = \frac{٢}{٢٠} \div \frac{١٠}{٥٠} = ع م$$

وهو أكبر من واحد صحيح إذاً العرض مرّن.

**ويلاحظ:** في الرسم البياني أنه عندما انخفض السعر من (٢٢) إلى (٢٠) انخفضت الكمية المعروضة بنسبة أكبر من انخفاض السعر حيث انخفضت من (٦٠) إلى (٥٠).

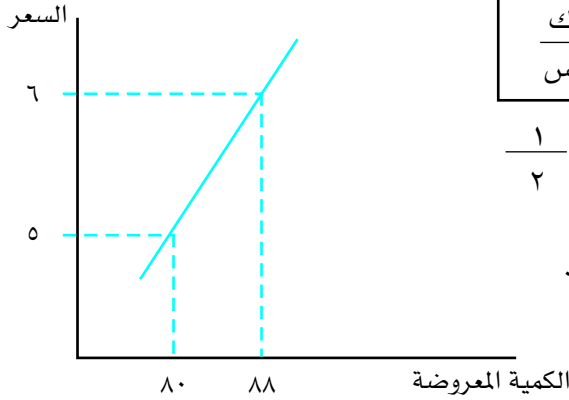


### ثالثاً: العرض غير المرن:

وهو الذي يكون فيه تغير السعر بنسبة معينة يؤدي إلى تغير في الكمية المعروضة ولكن بنسبة أقل من نسبة التغير في السعر.

مثال:

الكمية المعروضة	السعر
٨٠	٥
٨٨	٦



$$\frac{\Delta ك}{\Delta س} \times \frac{س}{ك} = \frac{\Delta س}{س} \div \frac{\Delta ك}{ك} = ع م$$

$$\frac{1}{2} = \frac{8}{1} \times \frac{5}{80} = \frac{1}{5} \div \frac{8}{80} = ع م$$

وهو أقل من واحد صحيح إذاً فهو قليل المرونة.

### رابعاً: العرض المتكافئ المرونة:

يكون العرض متكافئ المرونة إذا كان التغير في السعر يؤدي إلى التغير في الكمية المعروضة بنفس النسبة.

مثال:

الكمية المعروضة	السعر
٢٠٠	١٠
٢٢٠	١١

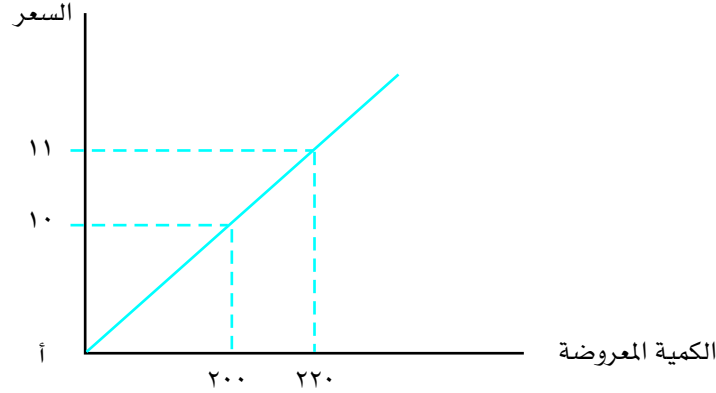
## الحل

$$\frac{\Delta ك}{\Delta س} \times \frac{س}{ك} = \frac{\Delta س}{س} \div \frac{\Delta ك}{ك} = م ع$$

$$1 = \frac{20}{1} \times \frac{10}{200} = \frac{1}{10} \div \frac{20}{200} =$$

إذا العرض متكافئ المرونة لأنه واحد صحيح

ويلاحظ من الرسم البياني أنه في حالة ارتفاع السعر من (١٠) إلى (١١) فإن الكمية المعروضة سوف ترتفع بنفس المقدار أي من (٢٠٠) إلى (٢٢٠).



## خامساً: العرض العديم المرونة:

وهو يعني أن أي زيادة في سعر السلعة لا يؤدي ذلك إلى زيادة الكمية المعروضة من السلعة بل تظل ثابتة.

### مثال:

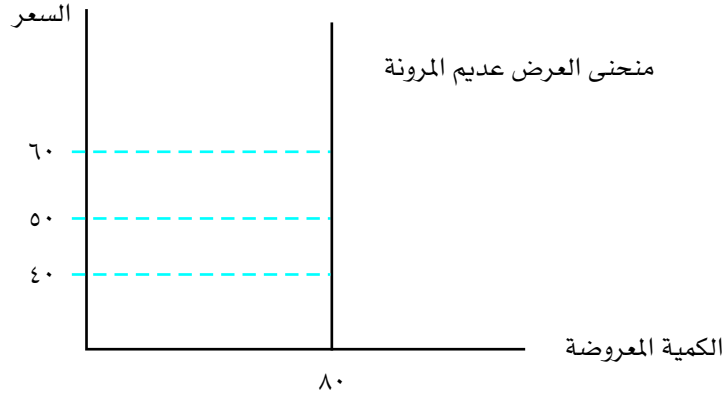
الكمية المعروضة	السعر
٨٠	٥٠
٨٠	٦٠

$$\frac{\Delta ك}{\Delta س} \times \frac{س}{ك} = \frac{\Delta س}{س} \div \frac{\Delta ك}{ك} = ع م$$

$$٠ = \frac{٠}{٨٠٠} = \frac{٠}{١٠} \times \frac{٥٠}{٨٠} = \frac{١٠}{٥٠} \div \frac{٠}{٨٠} = ع م$$

إذاً فهو عديم المرونة

ويوضح الشكل الآتي منحنى العرض عديم المرونة فالكمية المعروضة هي (٨٠) مهما تغير السعر فإن ارتفع السعر إلى (٦٠) أو انخفض السعر إلى (٤٠) تظل الكمية المعروضة كما هي عند المستوى (٨٠).



### العوامل التي تتوقف عليها مرونة العرض:

ويمكن أن نجمل هذه العوامل في الآتي:

١- مدى سهولة الاحلال في الاستهلاك، وهو يعني مدى توفر السلعة البديلة في حالة ارتفاع سعر سلعة أخرى.

٢- مدى سهولة الاحلال في الإنتاج، وهو يعني أنه في حالة ارتفاع سعر سلعة معينة وتكاليف إنتاجها ثابتة فإن المنتج الذي يسعى لتحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح سوف يعمل على توجيه جميع عناصر الإنتاج إلى إنتاج مثل هذه السلعة.

## تحديد الأسعار

أشرنا عند الحديث عن الطلب والعرض للدور المهم الذي يلعبه كل منهما في التحليل الاقتصادي، ولكي نوضح ذلك نقوم بإعادة ما سبق ذكره في إطار تحليل واحد يبين كيف تتعاون قوى العرض والطلب (بقصد أو بدون قصد) على تحديد الأسعار عن طريق تحقيق التوازن بين العرض والطلب. ولنبدأ تحليلنا بالتذكير بالتعارض بين رغبات المنتجين والمستهلكين، فالمنتج يريد أن ترتفع أسعار سلعته قدر الإمكان لأن هذا يعني تحقيق إيراد أكبر. أما المستهلك فهو على العكس من ذلك يريد أن تنخفض الأسعار بقدر الامكان لأن ذلك يعني زيادة وحدات السلع التي يمكنه الحصول عليها بنفس الدخل.

فمثلاً لو كان الجزء المخصص لشراء السلعة (أ) من دخل مستهلك ما هو (١٠٠ ريال) ولو كان سعر الوحدة من هذه السلعة هو (١٠ ريالات) لأصبح ما يحصل عليه هذا المستهلك من السلعة (أ) هو ١٠ وحدات. لكن إذا انخفض سعرها إلى (٥ ريالات) فإنه يستطيع الحصول على ٢٠ وحدة بنفس المئة ريال.

إن هذا التعارض بين رغبات المنتجين والمستهلكين هو بلا شك أهم العوامل التي تحقق التوازن بين العرض والطلب، فعند انخفاض السعر انخفاضاً جوهرياً يرى المستهلكون أن في ذلك مكسباً لهم لذلك نجدهم يعمدون إلى زيادة طلبهم على السلعة التي انخفض سعرها. أما المنتجون فإنهم يرون في ذلك خسارة لهم. لذلك يقومون بتخفيض العرض مما يجعله غير كاف لتحقيق رغبات كل الطالبين (المستهلكين) الأمر الذي يجعلهم (أي المستهلكين) يدفعون أسعاراً أعلى. لكن هذا الارتفاع في السعر يجعل الطلب من ناحية ينخفض عما كان عليه (لماذا؟)، ومن ناحية أخرى يجعل العرض يزداد عما كان عليه. وبذلك تنخفض الفجوة التي تفصل بين الطلب والعرض وتستمر في الانخفاض حتى يتحقق التوازن بينهما.

ولكي نوضح هذه الطريقة التي يتم بواسطتها التوازن بين العرض والطلب نقوم بجمع الجدول رقم (١) (جدول الطلب على التفاح) والجدول رقم (٢) (جدول عرض التفاح) في جدول واحد.

### جدول (٣)

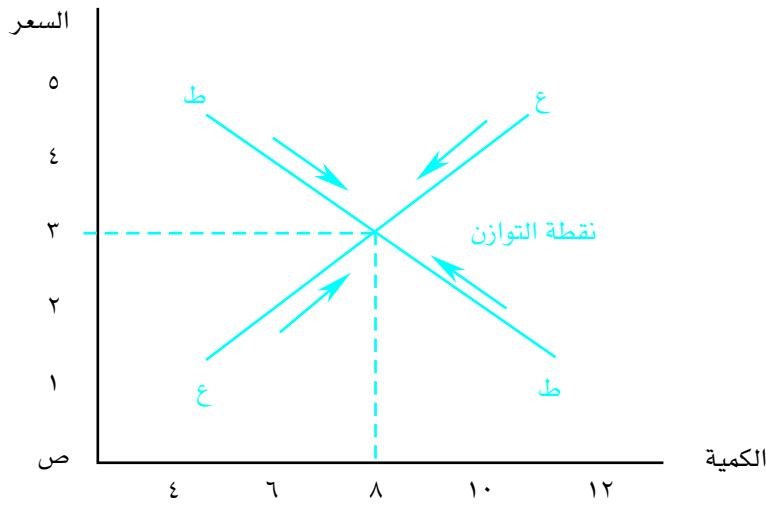
#### الطلب والعرض على التفاح

تغير السعر	الكمية المعروضة شهرياً بالكيلو جرام (الكمية بالألف)	الكمية المطلوبة شهرياً بالكيلو جرام (الكمية بالألف)	سعر الكيلو بالريال
يؤدي إلى ارتفاع	٤	١٢	١
يؤدي إلى ارتفاع	٦	١٠	٢
سعر التوازن	٨	٨	٣
يؤدي إلى انخفاض	١٠	٦	٤
يؤدي إلى انخفاض	١٢	٤	٥

كما هو واضح من الجدول رقم (٣) عندما كان سعر كيلو التفاح ريالاً واحداً كانت الكمية المطلوبة ١٢ ألف بينما كانت الكمية المعروضة هي ٤ آلاف كيلو فقط، أي أن هناك عجزاً في العرض يساوي ٨ آلاف كيلو. وحيث إن العرض غير كاف لتلبية احتياج المستهلكين (الطلب)، يقوم هؤلاء بزيادة ما يدفعونه من ثمن للكيلو، لهذا نجد أن السعر يتغير إلى أعلى. وعندما أصبح سعر الكيلو ريالين نجد أن الكمية المطلوبة انخفضت إلى ١٠ آلاف بينما ازدادات الكمية المعروضة إلى ٦ آلاف كيلو إلا أنه بالرغم من أن العجز في العرض بدأ ينخفض، فإنه لازال الطلب يفوق العرض مما يجعل المستهلكين يقومون بزيادة ما يدفعونه للكيلو، ولهذا يتغير السعر مرة أخرى إلى أعلى.

والآن دعنا نتوقف عند هذا الحد لنقوم بتحليل الجدول من أسفل ولنبدأ بالوضع الذي كان فيه سعر الكيلو خمسة ريالاً، عند هذا السعر تكون الكمية المطلوبة ٤ آلاف كيلو بينما الكمية المعروضة ١٢ ألف كيلو، ولهذا يوجد فائض يقدر بثمانية آلاف كيلو، ووجود هذا الفائض يجعل المنتجين يقومون بتخفيض السعر حتى يتفادوا تراكم سلعهم وتكدسها في المخازن إذ إن ذلك ليس في مصلحتهم لأن هذه المخازن تجعلهم يتحملون تكاليف إضافية مثل بناء هذه المخازن أو استئجارها وحراستها. وهذه التكاليف تخفض من أرباحهم أو تقضي على ما يحصلون عليه من أرباح. أضف إلى ذلك أن هذه السلع قد يصيبها التلف إذا ما بقيت مخزونة لفترة طويلة. إزاء كل هذا لا يجد المنتجون أمامهم أي

خيار سوى تخفيض السعر، ولهذا ينخفض السعر إلى ٤ ريالاً. عند هذا السعر تصبح الكمية المطلوبة ستة آلاف كيلو بينما الكمية المعروضة ١٠ آلاف كيلو غير أن الفائض في العرض لا زال موجوداً، لذلك يقوم المنتجون بتخفيض السعر مرة أخرى حتى يصل إلى ٣ ريالاً. عند هذا السعر نجد أن الكمية المطلوبة ثمانية آلاف كيلو مع رغبة المنتجين في عرض ثمانية آلاف كيلو وبذلك لا يكون هناك مجال للتغير. وهذا السعر الذي حدث عند التقاء رغبات المستهلكين مع رغبات المنتجين يسمى **سعر التوازن** المتمثل في نقطة التوازن (ن) والشكل التالي يوضح التحليل السابق بيانياً. غير أنه تجدر الإشارة إلى أن نقطة التوازن هذه تتغير عندما تتغير العوامل الأخرى التي افترضنا ثباتها (مثل الدخل، أذواق المستهلكين، تكاليف الإنتاج... إلخ) فكلما تغيرت هذه العوامل، حصلنا على نقطة توازن جديدة.



شكل رقم (٧) التوازن بين العرض والطلب





## تكاليف الإنتاج

### مقدمة:

يقوم المشروع بالمزج بين عناصر الإنتاج بطرق متعددة للوصول بالإنتاج إلى حجمه الأمثل. ويلاحظ أن كل إنتاج يحتاج لكي يظهر إلى الوجود استخدام عناصر الإنتاج الرئيسية المعروفة والتي درست في الفصول السابقة وهي (العمل، رأس المال، الموارد الطبيعية والتنظيم) وما يدفعه صاحب العمل لمثل هذه العناصر من فوائد وهي بمثابة دخول لها. وفي نفس الوقت تعتبر هذه الفوائد تكاليف يتحملها صاحب المشروع. لهذا فإن جميع المشاريع تعطي الأهمية الكبيرة لدراسة التكاليف وذلك من أجل التعرف على مراكزهم المالية عن طريق مقارنة الإيرادات المتحصلة مع التكاليف وظهور نتيجة هذه المقارنة من أرباح أو خسائر. كذلك المشاريع تهتم بدراسة التكاليف من أجل معرفة الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج لتحقيق أكبر إنتاج ممكن عند مستوى تكاليف معينة أو إنتاج كمية معينة بأقل التكاليف الممكنة.

### تعريف تكاليف الإنتاج:

تعرف التكاليف على أنها المدفوعات التي يجب أن يتلقاها أصحاب عناصر الإنتاج لكي يستمروا في عرض هذه العناصر في السوق من أجل استعمالها في الإنتاج.

### أنواع التكاليف

#### أ- تكلفة الفرصة البديلة:

وتحتسب هذه التكاليف عن طريق معرفة التكاليف التي يمكن أن يتحملها الإنتاج في المشروعات الأخرى التي يمكن لعناصر الإنتاج المساهمة فيها.

**مثال ذلك:** يوجد لدينا عامل يعمل في صناعة السيارات ويمكن لهذا العامل أن يعمل في صناعة الثلجات، فإن تكلفة الفرصة البديلة لعمله في صناعة السيارات تتمثل بمقدار ما كان يمكنه أن يقوم به فيما لو عمل في صناعة الثلجات.

فلو أن أجر العامل في صناعة السيارات هو ١٠٠ ريال في اليوم، ولكن لو عمل في صناعة الثلجات فإنه يمكن أن يتقاضى ١٥٠ ريالاً في اليوم فإن تكلفة الفرصة البديلة لمثل هذا العامل الذي في صناعة السيارات هو ما يمكن أن يتقاضاه لو عمل في صناعة الثلجات وهو ١٥٠ ريالاً.

### ب- التكاليف النقدية:

وهي تلك التي تدفعها المنشأة على شكل نفقة نقدية بالنسبة للغير بطريق مباشر، وبمعنى آخر كل ما يخرج من خزانة المنشأة المنتجة من أموال من أجل الحصول على خدمات عناصر الإنتاج المختلفة والمملوكة للغير مثل المدفوعات للأجور، الربح، الفائدة، أثمان المواد الأولية والمواد النصف مصنعة، والوقود وغيرها.

ويلاحظ أن مدفوعات الشركة لشراء بعض المعدات الرأسمالية مثل العدد والآلات لا تدخل ضمن التكاليف النقدية. ولكن الذي يدخل فقط في هذه التكاليف هو أقساط استهلاك هذه الأصول وهذه التكاليف تسمى بالتكاليف الصريحة.

### ج- التكاليف الضمنية:

إنه عند قيام مشروع ما يلاحظ أنه غالباً ما يمتلك صاحب المشروع بعض عناصر الإنتاج الأخرى مثل العمل، الأرض رأس المال.

ولقد قلنا من قبل إذا كانت العناصر غير مملوكة لصاحب المشروع فإنه لا بد وأن يدفع عوائد على هذه العناصر مقابل خدماتها وهذا يدخل ضمن التكاليف النقدية.

ولكن في حالة كون صاحب المشروع يملك بعض عناصر الإنتاج فإن تكلفة هذه العناصر لا تدرج ضمن التكاليف النقدية ولكنها تدرج ضمن صافي الربح الذي يحصل عليه صاحب المشروع، أي أن الربح في هذه الحالة يشكل الربح العادي للمشروع مضافاً إليه أجر صاحب المشروع.

## تكاليف الإنتاج في المدى القصير

### أولاً: مفهوم المدى القصير:

إن المدى القصير هو فترة زمنية تختلف باختلاف المشروعات وتكون من القصر بحيث لا يمكن المشروع خلالها من تغيير طاقته الإنتاجية بالكامل، ولكن يسمح له في تغيير كمية الإنتاج الذي كان يمكن الحصول عليه ضمن الطاقة الإنتاجية المحدودة.

### ثانياً: أنواع التكاليف في المدى القصير:

#### ١- التكاليف الثابتة:

وهي تعنى كافة المبالغ النقدية التي يتحملها المشروع كتكلفة لعوامل الإنتاج الثابتة والمستخدمه عند حجم معين من الإنتاج (أي في المدى القصير) لأن المشروع لا يستطيع تغيير عناصر الإنتاج الثابتة في المدى القصير لذلك فهو يتحمل تكاليف هذه العناصر بالكامل سواء أنتج أو لم ينتج.

وهذه التكاليف تشمل إيجار المباني، وأجور المديرين، وأقساط استهلاك رأس المال.... إلخ.

#### ٢- التكاليف المتغيرة:

وهي تعني تلك التكاليف الممثلة بالمبالغ النقدية والتي تدفعها أو تتحملها المنشأة كتكلفة لعوامل الإنتاج المتغيرة والتي تستخدمها عند حجم معين من الإنتاج.

ويلاحظ أنه عند زيادة حجم الإنتاج تزيد هذه التكاليف طالما أن الكميات المتزايدة من الإنتاج تستلزم كميات متزايدة من عوامل الإنتاج المتغيرة، وبذلك تتغير مثل هذه التكاليف مع تغير حجم الإنتاج مثل أجور العمال، والمواد الأولية، والوقود المستخدم.

#### ٣- التكاليف الكلية:

وهو مجموع ما يتحمله المشروع من تكاليف سواء كانت ثابتة أو متغيرة لإنتاج كمية معينة من سلعة ما.

وعلى هذا فإن التكاليف الكلية تنقسم إلى تكاليف كلية ثابتة لا تتغير بتغير حجم الإنتاج وتكاليف كلية متغيرة تتغير بتغير حجم الإنتاج، وبذلك تكون التكاليف الكلية = التكاليف الكلية الثابتة + التكاليف الكلية المتغيرة.

#### ٤- التكاليف المتوسطة:

وهي متوسط ما يتحمله المشروع من تكاليف لإنتاج الوحدة الواحدة من حجم معين من الإنتاج، وهي تساوي التكاليف الكلية مقسومة على حجم الإنتاج والتكاليف المتوسطة تنقسم هي الأخرى إلى تكاليف متوسطة ثابتة وتكاليف متوسطة متغيرة.

فالتكاليف المتوسطة الثابتة فهي تعني متوسط التكاليف التي يتحملها المشروع في حالة استخدامه لعناصر الإنتاج الثابتة.

وعلى ذلك فإن تكاليف المتوسطة الثابتة = التكاليف الكلية الثابتة ÷ حجم الإنتاج، أما بالنسبة للتكاليف المتوسطة المتغيرة فهي تعنى المبالغ التي يتحملها المشروع كتكلفة لعوامل الإنتاج المتغيرة واللازمة لإنتاج الوحدة الواحدة من حجم معين من الإنتاج.

إذاً التكاليف المتوسطة المتغيرة = التكاليف الكلية المتغيرة ÷ حجم الإنتاج

#### ٥- التكاليف الحدية:

وهي تلك التكاليف التي يتحملها المشروع نتيجة إنتاج وحدة إضافية من الإنتاج ونتعرف عليها عن طريق تغير التكاليف الكلية نتيجة زيادة حجم الإنتاج وحدة واحدة.

ويمكن أن نقول إن التكاليف الحدية = التكاليف الكلية لحجم الإنتاج بعد زيادة الوحدة الواحدة المنتجة مباشرة مطروح منه التكاليف الكلية لحجم الإنتاج قبل زيادة الوحدة الواحدة المنتجة.

ويمكن توضيح التكاليف السابقة عن طريق وضع جدول توضيحي يبين العلاقة بين تكاليف المشروع المختلفة في الأجل القصير.

## تكاليف الإنتاج في المدى القصير

٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١
التكاليف الحدية	التكاليف المتوسطة الإجمالية $(١) \div (٤)$	التكاليف المتوسطة المتغيرة $(١) \div (٣)$	التكاليف المتوسطة الثابتة $(١) \div (٢)$	التكاليف الكلية الإجمالية $(٣) + (٢)$	التكاليف الكلية المتغيرة	التكاليف الكلية الثابتة	حجم الإنتاج
١٠	٣٠	١٠	٢٠	٣٠	١٠	٢٠	١
٦	١٨	٨	١٠	٣٦	١٦	٢٠	٢
٥	١٣,٦	٧	٦,٦	٤١	٢١	٢٠	٣
٣	١١	٦	٥	٤٤	٢٤	٢٠	٤
٦	١٠	٦	٤	٥٠	٣٠	٢٠	٥
١٢	١٠,٣	٧	٣,٣	٦٢	٤٢	٢٠	٦
٢١	١١,٨	٩	٢,٨	٨٣	٦٣	٢٠	٧
٣٣	١٤,٥	١٢	٢,٥	١١٦	٩٦	٢٠	٨
٥٧	١٩,٣	١٧	٢,٢	١٧٣	١٥٣	٢٠	٩
١٠٧	٢٨	٢٦	٢	٢٨٠	٢٦٠	٢٠	١٠

ويلاحظ من الجدول ما يلي:

**أولاً:** العمود رقم (١) يمثل عدد الوحدات المنتجة في المنشأة وهي في تزايد بصفة مستمرة حتى إنتاج الوحدة العاشرة.

**الثاني:** العمود (٢) يمثل التكاليف الكلية الثابتة التي يتحملها المشروع وهي ثابتة مهما تغير حجم الإنتاج، فعند إنتاج وحدة واحدة، كانت التكاليف الكلية الثابتة ٢٠ ريالاً وعند إنتاج الوحدة العاشرة ظلت كما هي ٢٠ ريالاً.

**ثالثاً:** العمود رقم (٣) يمثل التكاليف الكلية المتغيرة التي يدفعها المنتج مثل أجور العمال وأثمان المواد الخام وغيرها. وهذه التكاليف تزداد باستمرار مع زيادة حجم الإنتاج كما يلاحظ أن التكاليف الكلية المتغيرة تزداد في بداية الإنتاج بمعدلات متناقصة حتى إنتاج الوحدة الرابعة ثم تبدأ

في التزايد بمعدلات متزايدة ابتداء من الوحدة الخامسة، ويرجع السبب في ذلك إلى انطباق **قانون تناقص الغلة** والذي يعكس قانون تزايد التكاليف.

**وينص القانون على تزايد الإنتاج بمعدلات متزايدة وتزايد التكاليف بمعدلات متناقصة في المراحل الأولى للإنتاج ثم بعد ذلك يزيد الناتج الكلي بمعدلات متناقصة وتزيد التكاليف بمعدلات متزايدة.**

**رابعاً:** العمود رقم (٤) يوضح جملة التكاليف الكلية التي يتحملها المشروع سواء أكانت ثابتة أم متغيرة، وهو يساوي مجموع العمودين رقم (٢)، (٣) ويلاحظ أن التكاليف الكلية تتأثر بتغيرات التكاليف الكلية المتغيرة فقط وهي في حالة تزايد طبقاً لمعدلات تزايد النفقات المتغيرة، أما التكاليف الثابتة فهي ثابتة في المدى القصير مهما تغير حجم الإنتاج.

**خامساً:** العمود رقم (٥) يمثل التكاليف المتوسطة الثابتة وهي عبارة عن متوسط ما تتحمله الوحدة المنتجة من التكاليف الكلية الثابتة.

ونحصل على التكاليف المتوسطة الثابتة من حاصل نتيجة قسمة التكاليف الكلية الثابتة على عدد الوحدات المنتجة أي قسمة ناتج العمود (٢) على العمود رقم (١) ونظراً لأن التكاليف الكلية الثابتة لا تتغير بتغير حجم الإنتاج، فإن التكاليف المتوسطة تقل باستمرار عند تزايد حجم الإنتاج.

**فمثلاً** إنتاج وحدة واحدة تتكلف جميع التكاليف الثابتة وقدرها ٢٠ ريالاً وعندما تتوزع على وحدتين يصبح ما تتحمله كل وحدة من التكاليف الثابتة المتوسطة هو ١٠ ريالات.

وعند إنتاج الوحدة العاشرة مثلاً فإن نصيبها من التكاليف الثابتة المتوسطة ريالان ومن ثم فإن تناقص التكاليف الثابتة المتوسطة باستمرار عند زيادة حجم الإنتاج يوحى لصاحب المشروع بضرورة الاستمرار في زيادة الإنتاج لتقليل التكاليف على نصيب الوحدة المنتجة من التكاليف المتغيرة الثابتة.

**سادساً:** العمود رقم (٦) يمثل التكاليف المتوسطة المتغيرة وهو ما تتحمله الوحدة المنتجة في المتوسط من جملة التكاليف المتغيرة، وتحسب هذه التكاليف من حاصل قسمة التكاليف المتغيرة على

عدد الوحدات المنتجة أي العمود (٣) مقسوماً على العمود رقم (١) ويلاحظ أن التكاليف المتغيرة المتوسطة تكون متناقصة في المراحل الأولى للإنتاج ثم تأخذ بعد ذلك في التزايد .  
أي تناقص التكاليف المتوسطة المتغيرة حتى إنتاج الوحدة السادسة ثم تبدأ في التزايد ابتداءً من إنتاج الوحدة السابعة، ويرجع ذلك لسريان قانون تناقص الغلة أو قانون تزايد التكاليف .  
**سابعاً:** العمود رقم (٧) يمثل التكاليف المتوسطة، وتشمل كلاً من التكاليف المتوسطة الثابتة والتكاليف المتوسطة المتغيرة.

أي العمود رقم (٥) والعمود رقم (٦) ويمكن أيضاً احتساب التكاليف المتوسطة المتغيرة عن طريق قسمة التكاليف الكلية المتغيرة على عدد الوحدات المنتجة أي بقسمة العمود رقم (٤) على العمود رقم (١).

**ثامناً:** العمود رقم (٨) يمثل التكاليف الحدية وهي عبارة عن الزيادة في التكاليف الكلية نتيجة لزيادة الإنتاج بمقدار وحدة واحدة.

وتحتسب التكاليف الحدية عن طريق طرح التكاليف الكلية لكمية معينة من الإنتاج من التكاليف الكلية للكمية السابقة لها مباشرة، نفرض أن الكمية المنتجة لسلعة ما هي (س) فلايجاد التكاليف الحدية للكمية المنتجة فإنها تحسب كالتالي:

$$\text{التكاليف الحدية للكمية س} = \text{التكاليف الكلية لكمية (س)} - \text{التكاليف الكلية للكمية (س-١)}$$

حيث (س - ١) هي : الكمية السابقة للكمية (س).

ويلاحظ أن التكاليف الحدية تكون متناقصة في المراحل الأولى للإنتاج ثم تأخذ في التزايد بعد ذلك نظراً لسريان قانون تناقص القلة أو قانون تزايد التكاليف، فحسب بيانات الجدول السابق نلاحظ أن التكاليف الحدية تتناقص حتى إنتاج الوحدة الخامسة وعند بداية الوحدة السادسة تبدأ التكاليف الحدية في الزيادة.

## أسئلة الفصل الرابع

- س١: عرف الطلب .
- س٢: كون جدولاً للطلب ثم وضح الاستنتاجات المأخوذة منه .
- س٣: ارسم منحني للطلب من خلال الجدول الذي كونت .
- س٤: عدد محددات الطلب ثم اشرح أحدها .
- س٥: عرف مرونة الطلب .
- س٦: إليك الحالات التالية :
- أ) ارتفع السعر لإحدى السلع بنسبة ١٠% مقابل ارتفاع للكمية المطلوبة بنسبة ١٠%.
- ب) ارتفع السعر لسلعة ما بنسبة ٥% مقابل ارتفاع الكمية المطلوبة بنسبة ١٠%.
- ج) ارتفع السعر بنسبة ٩% مقابل ارتفاع الكمية المطلوبة ٥%.
- حدد نوع المرونة في الحالات الثلاثة مستخدماً الرسم .
- س٧: ما الفرق بين التغير في الكمية المطلوبة والتغير في الطلب؟ وضح الإجابة بالرسم .
- س٨: عرف العرض .
- س٩: كون جدولاً للعرض ثم وضح الاستنتاجات المأخوذة منه .
- س١٠: ارسم منحني للعرض من خلال الجدول الذي كونت .
- س١١: عدد محددات العرض ثم اشرح أحدها .
- س١٢: عرف مرونة العرض .
- س١٣: ما الفرق بين التغير في الكمية المعروضة والتغير في العرض؟ وضح الإجابة بالرسم .
- س١٤: عرف التكاليف، واذكر أنواعها، وما الفرق بينها ؟.
- س١٥: اذكر أنواع التكاليف في المدى القصير، وما الفرق بينها ؟.
- س١٦: ضع جدولاً توضيحياً يبين العلاقة بين أنواع التكاليف في الأجل القصير .





الفصل الخامس

**النتاج القومي والدخل القومي**



## النتاج القومي والدخل القومي

من الوظائف الرئيسية للاقتصاد القومي في مجتمع معين هو إنتاج السلع والخدمات التي تشبع رغبات وحاجات أفراد المجتمع. وعملية الإنتاج كما سبق وأوضحنا هي كل نشاط يقوم باستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع لتوفير السلع والخدمات التي يحتاج إليها هذا المجتمع.

**ولتقدير الإنتاج القومي في مجتمع ما خلال سنة معينة يتم تحديد السلع والخدمات التي تم إنتاجها خلا السنة المذكورة، فالسلع التي يتم إنتاجها تنقسم عادة إلى ما يلي:**

١- **مواد خام:** كالبترول والقمح وخام الحديد والقطن وغيرها. وهذه السلع لا تشبع رغبة الإنسان بصورة مباشرة ولكن لا بد وأن تمر بمراحل عديدة لتحويلها إلى سلع قابلة لإشباع الحاجات كتحويل القمح إلى دقيق ثم إلى خبز والقطن إلى قماش ثم إلى ملابس وهكذا.

٢- **سلع أو منتجات وسيطة:** وهذه أيضاً لا تصلح لإشباع رغبة الإنسان مباشرة حيث إنه يجب إجراء عمليات تحويلية عليها لتقوم بهذه الوظيفة مثال ذلك : تحويل القطن إلى قماش أو القمح إلى دقيق.

٣- **السلع أو المنتجات النهائية:** كالخبز والملابس والسيارات والآلات والثلاجات وهذه تشبع رغبة الإنسان مباشرة دون حاجة لإجراء عملية صناعية أو تحويلية إضافية عليها.

وحيث إن الإنتاج القومي يتم تقديره عن طريق جمع قيمة ما أنتجه المجتمع من سلع وخدمات خلال عام فتقدر أو تقيم الأنواع الثلاثة السابقة ويضاف إليها قيمة الخدمات. وتقدير قيمة الخدمات يتم بشيء من الصعوبة حيث إن الخدمات غير قابلة للقياس الكمي فضلاً عن تعددها وتنوعها ولهذا يتم تقدير قيمة الخدمات بتكلفتها، فمثلاً خدمات الطبيب تقاس بمقدار ما يدفعه المريض للحصول على الخدمات الطبية وخدمات المهندس تقاس بتكاليف استشارته ... إلخ.

ونظراً إلى عدم وجود تجانس وتشابه بين وحدات السلع المنتجة (ثلاجات - تفاح - سيارات) ووحدات الخدمات (كخدمات المحامي والطبيب) المكونة للنتاج القومي، فإننا نقوم بقياس هذا الناتج

عن طريق استخدام وحدة قياس مشتركة هي النقود. حيث تقدر أو تقيم كل سلعة أو خدمة منتجة خلال فترة معينة بالنقود، وحاصل مجموع هذه القيم يمثل مجموع الإنتاج القومي للدولة في تلك الفترة.

ولا يصعب علينا ملاحظة أن مجموع الإنتاج القومي بهذه الطريقة يتضمن تكراراً أو ازدواجاً في الحساب لأنه يحتسب في مجموعة قيمة كل مرحلة من مراحل إنتاج السلعة أي يحتسب (قيمة المواد الخام + قيمة السلع الوسيطة + قيمة السلع أو المنتجات النهائية). وهذا بالطبع يضخم من مجموع الإنتاج القومي ويعطي أرقاماً خاطئة. فمثلاً قيمة رغيف الخبز تدخل فيه قيمة القمح وقيمة الدقيق المستخدمين في صنعه. ومن أجل ذلك وللتوصل إلى القيمة الحقيقية لقيم السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع كان لابد من استخدام تعبير اقتصادي آخر يتلافى مشكلة تكرار أو ازدواج الحساب، هذا التعبير الاقتصادي هو الناتج القومي.

## الناتج القومي

### تعريف الناتج القومي

يُعرف الناتج القومي بأنه مجموع قيمة ما تنتجه الدولة من سلع نهائية وخدمات خلال فترة زمنية محددة (عادة سنة).

ويتضح لنا من هذا التعريف أننا استبعدنا المواد الخام والسلع الوسيطة وأخذنا في الحسبان السلع النهائية التي تشيع رغبة مباشرة لدى الأفراد. ويتم عادة تقييم ما أنتجه المجتمع من سلع نهائية وخدمات بالأسعار السائدة في السوق وهي ما تعرف بالأسعار الجارية.

وحيث إن الإنتاج يتم بغرض إشباع الحاجات الإنسانية المختلفة أي بغرض الاستهلاك فيمكن القول إن هناك تدفقاً لهذا الإنتاج من مكان إنتاجه (المنتجين) إلى مكان استهلاكه (المستهلكين) وعليه يمكن تقدير قيمة الناتج القومي إما من وجهة نظر المنتجين خلال فترة معينة أي عند منبعه أو من

وجهة نظر المستهلكين أي عند استخدامه، وذلك خلال نفس الفترة. والتفرقة هناك تفرقة وظيفية بمعنى أن الشخص عندما يقوم بالإنتاج فهو منتج وعندما يقوم بالاستهلاك فهو مستهلك ولا يمنع والحال كذلك أن يكون الشخص نفسه منتجاً ومستهكاً في نفس الوقت كما قد يؤخذ بعض الأفراد مستهلكين وغير منتجين كالعجزة والمرضى والأطفال.

### **والنتاج القومي من وجهة نظر المنتجين هو:**

مجموع قيمة ما أنتجه المجتمع من سلع نهائية وخدمات نافعة خلال فترة معينة (سنة).

### **والنتاج القومي من وجهة نظر المستهلكين هو:**

مجموع قيمة السلع النهائية والخدمات المشتراة أو المستهلكة خلال نفس الفترة. ويقوم المستهلكون بدفع هذه القيمة للمنتجين في سبيل الحصول على هذا الناتج. وقيمة الناتج القومي في كلتا الحالتين واحدة أي:

**الناتج القومي من وجهة نظر المنتجين = الناتج القومي من وجهة نظر المستهلكين.**

## **طرق قياس الناتج القومي**

### **١- طريقة الإنتاج:**

وهذه تكون بإحدى الطريقتين التاليتين:

#### **أ- طريقة المنتجات النهائية والخدمات:**

وتبعاً لهذه الطريقة يتم تقدير الناتج القومي عن طريق جمع قيمة السلع النهائية والخدمات التي تم إنتاجها خلال فترة سنة أي تستبعد السلع الوسيطة والمواد الخام. والسلعة النهائية كما سبق أن ذكرنا هي السلعة التي تشتري بهدف الاستهلاك أو الاستعمال النهائي وليس بهدف استخدامها في العملية الإنتاجية وهذه تشتمل على الملابس، الخبز، معجون الأسنان، الآلات، المعدات... إلخ.

## ب- طريقة القيم المضافة:

يتم تقدير القيم المضافة في مراحل الإنتاج المختلفة، وهي قيمة ما تضيفه كل مرحلة من هذه المراحل إلى السلعة الأصلية. والهدف كما ذكرنا هو استبعاد التكرار أو الازدواجية في الحساب. وتعرف القيمة المضافة في أي مرحلة من مراحل الإنتاج المختلفة بالفرق بين قيمة السلع في نهاية هذه المرحلة وقيمة مستلزمات الإنتاج الداخلية في هذه السلعة، ونأخذ مثلاً لذلك وهو الخبز ومراحل الإنتاج التي يمر بها حتى يصبح جاهزاً للاستهلاك.

القيمة المضافة في كل مرحلة بالريال	قيمة السلعة في مراحل الإنتاج المختلفة بالريال
١٠٠	القمح (سلعة أولية) ١٠٠
٥٠	الدقيق (سلعة وسيطة) ١٥٠
٥٠	الخبز (السلعة النهائية) ٢٠٠
٢٠٠ ريال	إجمالي القيمة المضافة =

من هذا المثال كان سعر القمح الذي قمنا بشرائه لصنع الخبز ١٠٠ ريال ثم تم تحويل القمح إلى دقيق وأصبح سعر الدقيق ١٥٠ ريال أي أن عملية تحويل القمح إلى دقيق تكلفت ٥٠ ريالاً (هي نفس القيمة المضافة في المرحلة الأولى).

تم تحويل الدقيق إلى خبز وأصبح ثمن الخبز (السلعة النهائية) ٢٠٠ ريال أي أن عملية تحويل الدقيق إلى خبز تكلفت ٥٠ ريالاً وهي القيمة المضافة في المرحلة الثانية. وإذا جمعنا القيم المضافة مع قيمة السلعة الأولية وهي القمح لأصبح مجموع القيم المضافة:

$$١٠٠ + ٥٠ + ٥٠ = ٢٠٠ \text{ ريال}$$

لاحظنا أنها نفس قيمة السلعة النهائية وهي الخبز وهي ٢٠٠ ريال، وعليه فإنه سواء استخدمنا مجموع القيم المضافة في مراحل الإنتاج المختلفة أو قيمة السلعة النهائية فسوف نحصل على نفس الرقم ٢٠٠ ريال.

## ٢- طريقة الإنفاق:

الناتج القومي من السلع والخدمات ينتج لغرض الاستخدام لاشباع رغبة أفراد المجتمع. هذا الاستخدام يأخذ الأشكال التالية.

١- **الاستهلاك**: وينقسم إلى قسمين:

الأول: وهو الذي يقوم به القطاع المنزلي لإشباع رغباته ويسمى **الإنفاق الاستهلاكي الخاص**.  
الثاني: وهو الذي يقوم به القطاع الحكومي ويتمثل في مشتريات الحكومة من السلع والخدمات كالأثاث والأدوات الكتابية وغيرها ويسمى **بالإنفاق الاستهلاكي الحكومي أو الإنفاق العام**.

٢- **الاستثمار**:

وهو ذلك الجزء من الناتج القومي الذي يقوم المنتجون أو رجال الأعمال والقطاع الحكومي بشراؤه كالألات والمعدات وغيرها من أجل استخدامها في العملية الإنتاجية لإنتاج السلع والخدمات ويسمى **بالإنفاق الاستثماري**.

٣- **التعامل مع العالم الخارجي**:

الجزء الأخير من الناتج القومي يذهب إلى العالم الخارجي على هيئة مبيعات سلع نهائية وخدمات تعرف بالصادرات، ولكن بما أن جزءاً من مشتريات القطاعات الأخرى، المنزلي والمنتجين والحكومة، تكون مستوردة فإننا نأخذ الفرق بين الصادرات والواردات من السلع والخدمات ليضاف إلى مشتريات هذه القطاعات الثلاثة وذلك للحصول على الرقم النهائي لإجمالي الناتج القومي بطريق الإنفاق.

**تتلخص طرق قياس الناتج القومي كما في الجدول التالي:**

ملخص طرق قياس الناتج القومي	
<b>طريقة الإنفاق</b> الإنفاق الاستهلاكي الخاص + الإنفاق الاستهلاكي العام (الحكومي) + » الاستثماري (إنفاق المنتجين والحكومة) + صافي التعامل مع العالم الخارجي (صادرات - واردات)	<b>طريقة الإنتاج</b> (١) طريقة المنتجات النهائية والخدمات (٢) طريقة القيمة المضافة



## وفيما يلي نعطى مثلاً رقمياً على كيفية حساب الناتج القومي الإجمالي بطريقتي الإنتاج والإنفاق

طريقة الإنفاق (مليون ريال)		طريقة الإنتاج (مليون ريال)	
			«قيمة السلع النهائية والخدمات»
			إجمالي القيمة المضافة في قطاع:
٥٠٠	الإنفاق الاستهلاكي الخاص	٢٠٠	الزراعة
١٥٠	الإنفاق الاستثماري الإجمالي	٢٢٠	الصناعة
٢٠٠	الإنفاق الاستهلاكي الحكومي	٣٠٠	التعدين
٥٠	(الصادرات - الواردات)	٦٠	قطاعات سلعية أخرى
		١٢٠	الخدمات
			الناتج القومي الإجمالي ٩٠٠ مليون ريال
			طريقة الإنتاج
	الناتج القومي الإجمالي		
	بطريقة الإنفاق		
٩٠٠ مليون ريال			

## أهمية الناتج القومي كمؤشر اقتصادي:

يعتبر الناتج القومي من المؤشرات الاقتصادية المهمة للأسباب التالية:

(١) يعتبر الناتج القومي أحد المؤشرات الرئيسية للنشاط الاقتصادي في المجتمع ويعد مقياساً لمدى تطوره من سنة لأخرى. فانخفاض الناتج القومي مثلاً قد يكون سببه بعض المشاكل الاقتصادية كالبطالة أو مشاكل نتيجة كوارث حلت بالمجتمع كالزلازل والفيضانات أو قحط أو غيرها والتعرف على تلك المشاكل مفيد في إيجاد الحلول اللازمة لعلاجها.

(٢) يمكن عن طريق دراسة توزيع الناتج القومي بين الاستهلاك والادخار والاستثمار معرفة حجم الطلب الكلي في المجتمع على السلع والخدمات وبالتالي العمل على توفيرها من الإنتاج المحلي وسد العجز من الواردات.

(٣) تستخدم حسابات الناتج القومي في عقد المقارنات الدولية لمعرفة مدى الاختلاف أو التقارب بين الدول في مستوى معيشة أفرادها.

(٤) تعتبر حسابات الناتج القومي المنطلق الأساسي لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول التي تأخذ بمبدأ التخطيط كوسيلة لتنمية المجتمع حيث تنص الخطة عادة على رفع مستوى الناتج القومي بنسبة معينة واتخاذ الإجراءات الكفيلة لتحقيق هذا المستوى.

## مشاكل وعيوب حسابات الناتج القومي:

بالرغم من الأهمية الكبرى للناتج القومي إلا أنه توجد هناك بعض المشاكل والعيوب في حساباته والتي نوجزها فيما يلي:

١- محاولة تفادي الازدواجية في الحساب كثيراً ما تفشل لكثرة البيانات اللازمة لحساب الناتج القومي ولصعوبة الفصل بين السلع النهائية والوسيطة.

- ٢- هناك احتمال كبير للوقوع في الخطأ في تقدير بعض البنود التي تدخل في حسابات الناتج القومي، وذلك لكثرة البيانات المطلوبة.
- ٣- صعوبة الحصول على معلومات دقيقة حول مقدار الكميات المنتجة والمستهلكة من قبل المزارع مثلاً لأنها لا تدخل السوق حيث إن المزارع يستهلك جزءاً كبيراً من إنتاجه فبالتالي لا يدخل هذا الجزء في حسابات الناتج القومي ومن ثم تصور قيم الناتج القومي أقل من الواقع. وخاصة في البلاد التي يغلب عليها الطابع الزراعي.
- ٤- كثيراً من الخدمات التي يؤديها بعض أفراد المجتمع لا تحتسب في الناتج القومي مثال ذلك خدمات ربة البيت في منزلها وخدمات الطبيب لأفراد عائلته.
- ٥- قد يكون ارتفاع قيمة الناتج القومي ليس بسبب الزيادة في كمية السلع والخدمات المنتجة ولكن قد يرجع ذلك لارتفاع الأسعار.

## الدخل القومي

### تعريف الدخل القومي

يُعرف الدخل القومي بأنه عبارة عن إجمالي دخول عناصر الإنتاج المختلفة خلال فترة معينة عادة سنة مقابل مساهمتها في تحقيق الناتج القومي.

فالناتج القومي يسهم في إنتاجه عوامل الإنتاج من عمل ورأس مال وموارد طبيعية، هذه العوامل تحصل على دخول مقابل مساهمتها في الإنتاج في صورة أجور وإيجارات وأرباح وغيرها، ومجموع تلك الدخول خلال السنة تمثل ما يعرف بالدخل القومي.

وهكذا فإن الناتج القومي يولد دخلاً قومياً وتقوم قطاعات المجتمع المختلفة بجانب قطاع التعامل مع الخارج بإنفاق هذا الدخل على الناتج، وهكذا تدور الدائرة. أي أن الناتج يولد دخلاً والدخل ينفق على الناتج وهكذا. أو بعبارة أخرى إن كل ما قيمته ريال من الناتج القومي الذي يدخل إلى السوق يقابله ريال يمثل دخلاً يتسلمه من ساهم في العملية الإنتاجية، هذا الدخل يتم إنفاقه ويكون جزءاً من الإنفاق على الناتج القومي.

### الدخل النقدي والدخل الحقيقي:

يُعبّر الدخل النقدي عن القيمة النقدية للدخل. فبالنسبة للفرد مثلاً فإن الدخل النقدي بالنسبة له هو مقدار ما يتسلمه في نهاية كل شهر من راتب أو أجر، فإذا كان راتبه ٢٠٠٠ ريال في الشهر فإن دخله النقدي هو ٢٠٠٠ ريال.

وبالنسبة **للدخل القومي النقدي** فهو مجموع دخول عناصر الإنتاج خلال السنة مقوماً بالأسعار السائدة في نفس السنة أو ما يعرف بالأسعار الجارية.

ولكن كما تعلم أن الأسعار لا تظل ثابتة بل تتغير من فترة لأخرى. هذا التغير يؤثر في قيمة الدخل النقدي. فلو قارنا مثلاً ما كان يمكن أن يشتريه الريال من عشرين سنة مضت من سلع أو خدمات

بما يشتريه الريال الآن لوجدنا أن هناك انخفاضاً كبيراً في كمية السلع والخدمات التي يشتريها الآن. وبعبارة أخرى فإن قوة الريال الشرائية انخفضت. ويرجع ذلك إلى ارتفاع الأسعار. فارتفاع الأسعار يقلل من القوة الشرائية للنقود والعكس صحيح.

ونظراً لأن ارتفاع الأسعار إذا كان كبيراً ومستمراً يؤدي إلى ارتفاع قيمة الناتج القومي والدخل القومي النقدي بصورة قد تكون مضللة، فإنه بالتالي يجب استبعاد أثر ارتفاع الأسعار للتوصل إلى الأرقام الحقيقية للناتج القومي وبالتالي نعرف التغيرات الحقيقية في الناتج أو الدخل القومي خلال فترة معينة. ويتم ذلك عن طريق استخدام ما يعرف **بالرقم القياسي للأسعار**.

ويتم حساب الرقم القياسي للأسعار عن طريق اختيار مجموعة من السلع الأساسية بالنسبة لميزانية الأسرة كاللحوم - الأرز - السكر - الدقيق - وهكذا. وبعد التوصل إلى الرقم القياسي للأسعار يتم استخراج الدخل القومي الحقيقي وذلك بقسمة الدخل النقدي عن سنة معينة على الرقم القياسي للأسعار في نفس السنة في ١٠٠ أي:

$$\text{الدخل الحقيقي} = \frac{\text{الدخل النقدي في سنة معينة}}{\text{الرقم القياسي للأسعار في نفس السنة}} \times 100$$

## التوازن في الاقتصاد القومي

يتحقق التوازن بالنسبة للسلعة الواحدة كما سبق أن ذكرنا عندما تتساوى الكميات التي يرغب المشترون شراءها عند الأسعار السائدة (الكمية المطلوبة) مع الكميات التي يرغب البائعون عرضها في السوق عند نفس الأسعار (الكمية المعروضة) أو بعبارة أخرى عندما يتساوى الطلب والعرض من هذه السلعة.

أما بالنسبة للتوازن في الاقتصاد القومي فيتحقق عندما يتساوى العرض الكلي من السلع والخدمات مع الطلب الكلي على السلع والخدمات وفيما يلي تفصيل العرض الكلي والطلب الكلي:

### ١- العرض الكلي:

هو عبارة عن مجموع قيمة السلع النهائية والخدمات المنتجة في الاقتصاد القومي في فترة زمنية محددة مضافاً إليه الواردات من الخارج من السلع والخدمات المختلفة.

### ٢- الطلب الكلي:

هو عبارة عن مجموع الإنفاق الكلي على السلع والخدمات المختلفة خلال فترة زمنية في مجتمع معين والذي يتكون من الإنفاق على الاستهلاك الخاص والإنفاق على الاستثمار والإنفاق الحكومي وصافي الإنفاق الخارجي على السلع والخدمات المختلفة (صادرات - واردات).

ويتحقق التوازن في الاقتصاد القومي عندما يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي. فإذا زاد الطلب الكلي في المجتمع على العرض الكلي وكان الاقتصاد القومي يعمل عند مستوى توجد فيه بعض عناصر الإنتاج (عمل - رأس المال - موارد طبيعية) غير مستغلة فإن هذه الزيادة في الطلب سوف تزيد من النشاط الاقتصادي في المجتمع وتدخل عناصر الإنتاج غير المستغلة في العملية الإنتاجية فيرتفع بالتالي العرض الكلي من السلع والخدمات. ولكن مع استمرار الزيادة في الطلب الكلي سيصل المجتمع إلى نقطة تكون فيها عناصر الإنتاج مشغلة تشغيلاً كاملاً مما ينتج عنه ارتفاع

في الأسعار، وإذا استمر هذا الارتفاع في الأسعار لفترة طويلة ينشأ في المجتمع ما يسمى **بظاهرة التضخم**، لأن المجتمع يجد نفسه عاجزاً عن زيادة العرض الكلي لمقابلة الزيادة المستمرة في الطلب الكلي نتيجة للتشغيل الكامل لعناصر الإنتاج.

## عناصر الإنفاق على الناتج القومي

### أولاً: الاستهلاك الخاص:

ويقصد به قيمة السلع والخدمات التي يقوم القطاع الخاص بشرائها بغرض إشباع حاجاتهم المباشرة. ويتوقف الإنفاق الاستهلاكي للفرد أو العائلة على عدد من العوامل أهمها **مستوى الدخل**، فأي زيادة في دخل الفرد خاصة إذا كان الدخل منخفضاً سوف تعمل على زيادة الاستهلاك. ولكن بجانب الدخل هناك عوامل عديدة تؤثر في الاستهلاك نوجزها فيما يلي:

١- **توقعات الارتفاع أو الانخفاض في الأسعار.** عندما يشعر الأفراد بأنه سيحدث ارتفاع في الأسعار في الأيام القليلة القادمة فإنهم يقومون بزيادة استهلاكهم في الوقت الحاضر، أما إذا توقعوا انخفاضاً في الأسعار فسيقبلون من الاستهلاك خاصة من السلع الاستهلاكية المعمرة كالأدوات الكهربائية والأثاث وغيرها.

٢- **البيع بالتقسيط.** حيث يسهل ذلك على المستهلك الحصول على السلع والخدمات بصورة ميسرة مما يشجعه على زيادة استهلاكه.

٣- **الدعاية والإعلانات عن السلع والخدمات،** حيث تشجع المستهلك على زيادة استهلاكه كما وأن التجديد والتطوير في بعض السلع (خاصة الإلكترونية) يساعد أيضاً على زيادة الاستهلاك كما يحدث في أجهزة الحاسب الآلي والجوالات والسيارات وملابس السيدات وغيرها.

٤- **أثر التقليد.** حيث يعتمد المستهلك عادة إلى تقليد زملائه في الإنفاق أي أن مستوى استهلاك الشخص يتأثر بمستوى استهلاك قرينه.

٥- يتأثر مستوى الاستهلاك أيضاً بمستوى التعليم والثقافة في المجتمع، حيث يرتفع مستوى الاستهلاك ويتغير نمطه بارتفاع مستوى التعليم داخل الأسرة وأن نمط الاستهلاك يتغير أيضاً بتغير الوقت وتطور المجتمعات.

### الادخار:

الادخار هو الجزء المتبقي من الدخل بعد الاستهلاك، وعادة يكون الادخار ضعيفاً كلما كان الدخل قليلاً، وكلما ارتفع دخل الفرد؛ استطاع الفرد أن يدخر جزءاً أكبر من الدخل بعد استقطاع ما ينفقه على الاستهلاك. وعادة يلجأ الأفراد للادخار لعوامل عديدة منها الرغبة في الادخار للمستقبل لمواجهة أمور غير متوقعة كالمرض أو البطالة... إلخ، أو الرغبة في تحسين مستوى المعيشة في المستقبل وذلك بتفضيل الاستهلاك في المستقبل على الحاضر، كما يؤثر في الادخار أيضاً البخل والرغبة في تجميع الأموال.

ومما تجدر الإشارة إليه أن الإدخار الذي يفيد المجتمع هو الذي يوجه للاستثمار المنتج وذلك بإقامة المشروعات الصناعية والزراعية ومشروعات الخدمات التي تعمل على زيادة الناتج القومي. أما الادخار الذي يقوم به الأفراد بغرض الاكتناز فهو ضار بالمجتمع ولا يعمل على تنميته، يقول الرسول صلى الله عليه وسلم «اتجروا في مال اليتيم».

### ثانياً: الاستثمار:

يقصد بالاستثمار ذلك الجزء من الناتج القومي الذي ينفق على شكل آلات ومعدات إنتاجية تستخدم لإنتاج السلع والخدمات. وهذا يعرف بالاستثمار العيني. كما قد يأخذ الاستثمار شكلاً آخر مثل الإنفاق على شراء الأسهم وهذا يعرف بالاستثمار المالي وكذلك هناك استثمار في بعض الأصول المادية الأخرى مثل المباني السكنية أو الإنتاج الزراعي أو خدمات النقل وغيرها. كل هذه الأنواع من الاستثمار الهدف منها تحقيق عائد اقتصادي واجتماعي وليس بالطبع لإشباع رغبة مباشرة كالاستهلاك. ومن أهم العوامل المحددة للاستثمار هو مقدار ما تحققه العملية الاستثمارية من ربح. فرجل الأعمال مثلاً لن يقوم بشراء أصول رأسمالية كالآلات أو المعدات أو أسهم إلا إذا



توقع أن هذه العملية سوف تحقق له ربحاً صافياً، ومن ثم **فهناك جانبان رئيسيان لأية عملية استثمارية:**

**الأول: هو تكلفة الاستثمار** أو ثمن شراء الأصل الاستثماري وكيفية تديره سواء من الموارد الذاتية للمستثمر أو بالاقتراض.

**الثاني: هو تدفق الإيرادات التي يحصل عليها المستثمر** من بيع منتجات الأصل الرأسمالي (الآلة مثلاً) طيلة مدة حياة هذا الأصل.

ولكي يحقق المستثمر ربحاً صافياً من هذه العملية فلا بد أن يزيد الجانب الثاني وهو الإيرادات من وراء استخدام الأصل على الجانب الأول أي تكاليف الحصول على الأصل الاستثماري.

### ٣- الإنفاق الحكومي:

يعتبر الإنفاق الحكومي عنصراً من عناصر الإنفاق القومي، وكلما كان دور الحكومة كبيراً في تسيير عجلة الاقتصاد القومي كان الإنفاق الحكومي كبيراً. ويختلف هذا الدور بالطبع من دولة لأخرى ومن وقت لآخر داخل الدولة وعادة يتم تمويل الإنفاق الحكومي في معظم دول العالم من الضرائب التي تفرضها الحكومة على دخول الأفراد ومن الضرائب الجمركية على الواردات وبعض الصادرات بالإضافة إلى الأرباح التي تحققها بعض المشروعات الإنتاجية والخدمية التي تديرها الحكومة مباشرة.

أما بالنسبة للمملكة فإن تمويل الإنفاق الحكومي يتم أساساً عن طريق إيرادات الدولة من البترول والتي تزايدت بعد ارتفاع أسعار البترول منذ عام ١٣٩٥هـ، حيث إن الحكومة لا تقوم بتحصيل الضرائب على دخول الأفراد وتقوم بتحصيل ضرائب منخفضة جداً على الواردات. كما وأن الحكومة تقوم بدور كبير في تنمية الاقتصاد الوطني.

لهذا فإن الإنفاق الحكومي الذي تصوره عادة الميزانية السنوية يشتمل على نوعين من الإنفاق **النوع الأول** وهو الإنفاق المتكرر كالرواتب والمكافآت ويمثل دخول الأفراد العاملين في القطاع الحكومي بالإضافة إلى إنفاق استهلاكي ك شراء المعدات، المكاتب... إلخ، بجانب الإعانات الداخلية

والخارجية. **والنوع الثاني** هو إنفاق استثماري وهو ما تقوم به الدولة من مشاريع إنتاجية تساهم في تنمية وتطوير المجتمع السعودي.

#### ٤- التعامل مع العالم الخارجي:

ترتبط دول العالم ببعضها البعض بعلاقات اقتصادية كثيرة ومتنوعة وتتزايد مع الوقت وتلك العلاقات يمكن تقسيمها إلى:

##### ١- الصادرات من السلع والخدمات:

وهي قيام الدولة أو أفراد تلك الدولة ببيع سلع وخدمات للدول الأخرى. فالمملكة مثلاً تقوم بتصدير البترول إلى دول العالم الخارجي، كما يقوم المزارعون السعوديون بتصدير بعض المحصولات الزراعية لبعض الدول. كما يتم تصدير الخدمات كخدمات السياحة والنقل والخدمات المصرفية ولهذا **تمثل صادرات المملكة ما ينفقه رعايا الدول الأخرى على السلع والخدمات التي تنتجها المملكة.**

##### ٢- الواردات من السلع والخدمات:

وهي قيام الدولة أو أفراد تلك الدولة بشراء سلع وخدمات من الدول الأخرى، كاستيراد السيارات من اليابان وأمريكا وألمانيا والأرز من الهند والباكستان وهكذا. وكذلك الخدمات كخدمات السياحة والنقل والخدمات المصرفية ولهذا **تمثل واردات المملكة ما تنفقه على السلع والخدمات التي تنتجها الدول الأخرى.**

كما يتم التعامل بين الدول أيضاً في استثمار رؤوس الأموال حيث يقوم أفراد رعايا الدول الأجنبية بالمشاركة في مشاريع المملكة كما يقوم السعوديون بالمشاركة في مشاريع بالدول الأخرى ويتمخض عن ذلك انتقال رؤوس الأموال من المملكة إلى الدول الأخرى ومن الدول الأخرى إلى المملكة.

وكما ذكرنا في السابق فإن الصادرات تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي من السلع والخدمات ومن ثم رفع مستوى الإنتاج والدخل القومي وتساعد بالتالي في تنمية الاقتصاد الوطني. كما تؤدي الواردات إلى زيادة العرض الكلي من السلع والخدمات في المجتمع ولكن بما أنها تعتبر إنفاق مواطني الدولة على سلع وخدمات منتجة في الدول الأخرى أي أن جزءاً من الدخل القومي يستقطع من دائرة النشاط الاقتصادي الداخلي ويذهب إلى دولة أخرى فإن ذلك لا يساعد على زيادة ونمو الدخل القومي. ولهذا كلما استطاعت الدولة أن تقوم بزيادة إنتاجها المحلي من السلع والخدمات ليسد حاجة مواطنيها وبالتالي تقلل من الاعتماد على الاستيراد من الخارج، كان ذلك في مصلحة الاقتصاد الوطني ويساعد في تنميته وتطويره.

## أسئلة الفصل الخامس

- س١: عرف الناتج القومي وشرح طريقة من طرق قياسه .
- س٢: طريقة القيمة المضافة من طرق قياس الناتج القومي اشرحها رقمياً .
- س٣: هناك أسباب تدل على أهمية الناتج القومي، اذكرها .
- س٤: اذكر مشاكل وعيوب حساب الناتج القومي .
- س٥: ما الفرق بين الدخل النقدي والدخل الحقيقي؟
- س٦: هناك عوامل تؤثر في الاستهلاك الخاص، اذكرها .
- س٧: اشرح عملية التوازن في الاقتصاد القومي .

## المراجع العربية

د. محمد عبدالمنعم عفر: نحو النظرية الاقتصادية في الإسلام، الأثمان والأسواق من مطبوعات الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

د. فايز إبراهيم الحبيب و د. السيد عبدالعزيز دحيه: الدخل القومي والتجارة الخارجية الطبعة الثانية - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م مطبعة المدني - القاهرة.

د. محسون جلال: مبادئ الاقتصاد - جامعة الرياض - الرياض ١٤٠١هـ.

د. علي عبدالرسول: المبادئ الاقتصادية في الإسلام والبناء الاقتصادي للدولة الإسلامية، دار الفكر العربي - ١٩٦٨م.

المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي الاقتصاد الإسلامي مجموعة بحوث مختارة من المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي - الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

## المراجع الأجنبية

- 1- Leftwich, Richard H. The price system and resource allocation, The Dryden Press (1973).
- 2- Mans-field Edwin, Microeconomks: Theory and Applications, W. W. Norton and Company (1979).
- 3- McGonnell CampbeIIR. Economics: Principles, problems and policies, McGraw-Hill Company (1969).
- 4- Samuelson Paul A. Economks, McGraw-Hill Company (1973).

## فهرس المحتويات

٧	..... مقدمة
٩	..... الفصل الأول: مبادئ علم الاقتصاد:
١١	..... ١- أهمية دراسة علم الاقتصاد
١٣	..... ٢- تعريف علم الاقتصاد
١٥	..... ٣- علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى
١٥	..... ١- علاقة علم الاقتصاد بعلم التاريخ
١٥	..... ٢- علاقة علم الاقتصاد بعلم الاجتماع
١٦	..... ٣- علاقة علم الاقتصاد بعلم النفس
١٦	..... ٤- علاقة علم الاقتصاد بعلم السياسة
١٧	..... ٤- أدوات علم الاقتصاد التحليلية
١٧	..... ١- الإحصاء
١٧	..... ٢- المحاسبة
١٨	..... ٣- الرياضيات
١٨	..... ٤- الرسوم البيانية
١٩	..... ٥- فروع علم الاقتصاد
١٩	..... الفرع الأول الاقتصاد الجزئي أو التحليل الاقتصادي الجزئي
١٩	..... الفرع الثاني الاقتصاد الكلي أو التحليل الاقتصادي الكلي
٢٠	..... ٦- تعبيرات مهمة في الاقتصاد
٢٠	..... ١- الاقتصاد القومي
٢٠	..... ٢- النظام الاقتصادي
٢٠	..... ٣- الإنتاج
٢١	..... ٤- عناصر الإنتاج
٢١	..... ١- العمل
٢١	..... ٢- رأس المال
٢٢	..... ٣- الموارد الطبيعية
٢٣	..... - أسئلة الفصل الأول

٢٥	..... <b>الفصل الثاني: المشكلة الاقتصادية:</b>
٢٧	..... ١- المشكلة الاقتصادية وعناصرها
٢٧	..... العنصر الأول الحاجات + أنواع الحاجات + خصائص الحاجات
٣٠	..... العنصر الثاني عناصر الإنتاج
٣٠	..... - خصائص عناصر الإنتاج
٣٢	..... ٢- المشكلة الاقتصادية والنظم الاقتصادية
٣٣	..... ١- النظام الاقتصادي الإسلامي
٣٨	..... ٢- أسلوب النظام الاقتصادي الإسلامي لحل المشكلة الاقتصادية
٤٣	..... ٣- النظام الرأسمالي والمشكلة الاقتصادية
٤٥	..... ٤- النظام الاشتراكي والمشكلة الاقتصادية
٤٦	..... - أسئلة الفصل الثاني
٤٧	..... <b>الفصل الثالث: نظام الأسعار والأسواق</b>
٤٩	..... ١- وحدات القرار الاقتصادي
٥٢	..... ٢- كيفية عمل الاقتصاد القومي
٥٤	..... ١- الأسواق
٥٦	..... ٢- الأسعار
٥٦	..... ٣- تركيب السوق
٥٧	..... ١- المنافسة الكاملة
٥٩	..... ٢- المنافسة الاحتكارية
٦٠	..... ٣- احتكار القلة
٦٠	..... ٤- الاحتكار البحت
٦٢	..... ٤- أنواع سوق الشراء
٦٢	..... ٥- مواقف الإسلام من تركيب السوق
٦٤	..... - أسئلة الفصل الثالث
٦٧	..... <b>الفصل الرابع: الطلب والعرض:</b>
٦٩	..... أ- الطلب
٧٠	..... ١- جدول الطلب
٧١	..... ٢- منحنى الطلب
٧٢	..... ٣- محددات الطلب

٧٤	..... ٤- مرونة الطلب وأنواعها
٨٣	..... ب- العرض
٨٣	..... ١- جدول العرض
٨٤	..... ٢- منحنى العرض
٨٥	..... ٣- محددات العرض
٨٦	..... ٤- التغير في العرض والتغير في الكمية المعروضة
٨٧	..... ٥- مرونة العرض وأنواعها
٩٣	..... ج- تحديد الأسعار
٩٦	..... تكاليف الإنتاج
١٠٣	..... - أسئلة الفصل الرابع
١٠٥	..... <b>الفصل الخامس: الناتج القومي والدخل القومي؛</b>
١٠٧	..... أ- الناتج القومي
١٠٩	..... ١- طرق قياس الناتج القومي
١٠٩	..... ١- طريقة الإنتاج
١١١	..... ٢- طريقة الإنفاق
١١٣	..... ٣- أهمية الناتج القومي كمؤشر اقتصادي
١١٣	..... ٤- مشاكل وعيوب حسابات الناتج القومي
١١٥	..... ب- الدخل القومي
١١٥	..... ١- الدخل النقدي والدخل الحقيقي
١١٧	..... ج- التوازن في الاقتصاد القومي
١١٨	..... د- عناصر الإنفاق على الناتج القومي
١١٨	..... ١- الاستهلاك الخاص
١١٩	..... ٢- الاستثمار
١٢٠	..... ٣- الإنفاق الحكومي
١٢١	..... ٤- التعامل مع العالم الخارجي
١٢٢	..... - أسئلة الفصل الخامس
١٢٣	..... المراجع العربية
١٢٤	..... المراجع الأجنبية



شركة المطابع الأهلية للأوفست المحدودة  
National Offset Printing Press Ltd. Co.  
الرياض - المملكة العربية السعودية

